

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية



مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق

هذه الوثيقة هي مبادرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. أعدت من طرف فريق متعدد الاختصاصات ذو مستوى عالي من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مدعوم من طرف خبراء دوليين و هي إستجابة لحاجة وضع حصيلة بصورة أعمق حول سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بوضعها ضمن منظور تاريخي إستنادا إلى إستعراض وثائقي و الدروس المستخلصة من التجارب، لا سيما تلك المنجزة عن الإصلاحات المتعددة و المكثفة المنجزة منذ 2008. إن الوضعية الجديدة المحدثة تحلل في تسييرها الخاص و ضمن نطاقها العام من أجل تعزيز أحسن لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي. إن الممارسة المعتمدة مزودة بإطار تحليلي جامع لكل الفاعلين لتقدير، جماعيا، الوضعية بالنظر لحقيقة الميدان بما فيها معوقاتها التي لا يمكن تجاوزها عندما توضع على الطاولة وكذا نجاحاتها التي أصبحت ملموسة والتي تبنى عليها الثقة وتعطي الرغبة في الذهاب إلى أبعد من ذلك.



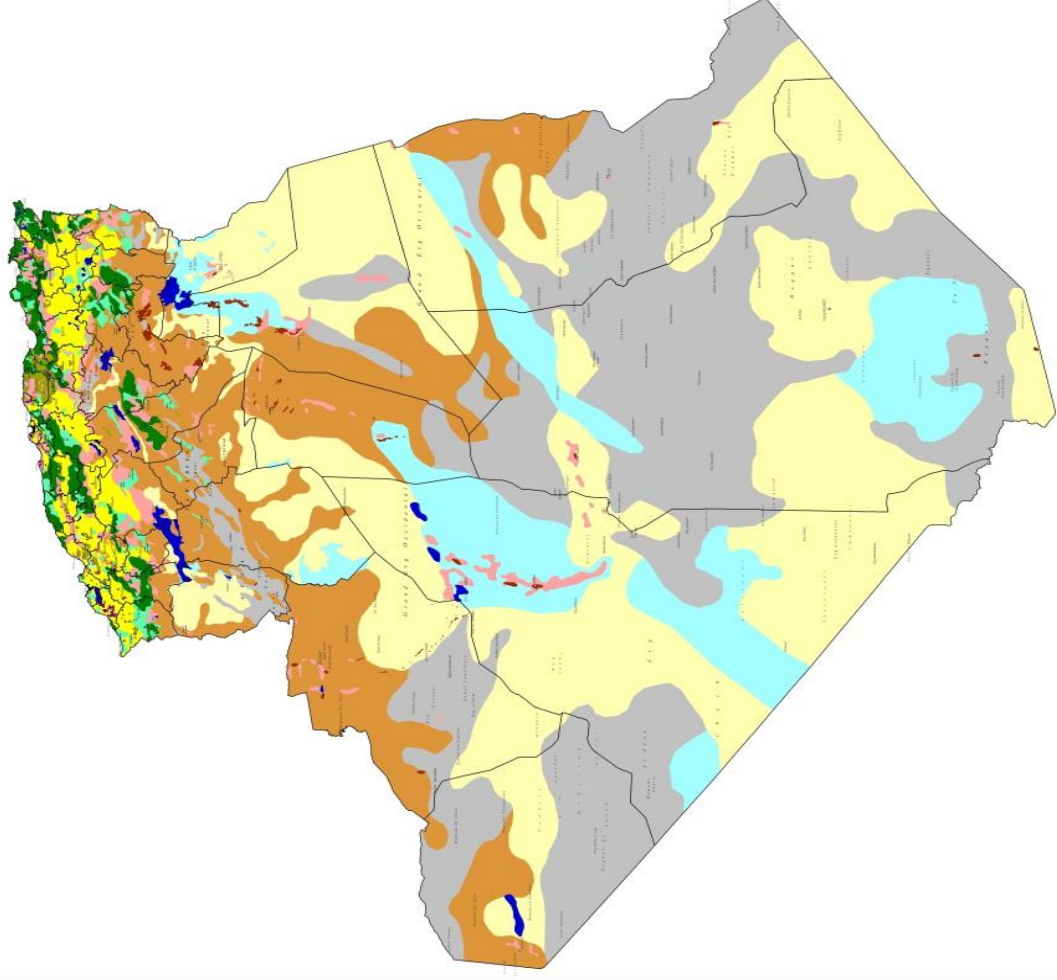
" على الفلاحة الجزائرية أن ترفع تحديين كبيرين: جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو والمساهمة في تحسين ملموس للأمن الغذائي للبلاد، قضية الأمن الغذائي أضحت أكثر فأكثر قضية أمن وطني."

" والرهان هو كذلك التنمية الفلاحية الثابتة والمتواصلة للبلاد، هي في نفس الوقت تحسين محسوس لظروف معيشة الساكنة، خاصة منهم الشباب و في آخر الأمر هي الحفاظ على حريتنا وسيادتنا."

" والرهان، بعد ذلك كله، هو أن نبلغ الغاية المرجوة من تلك المسيرة الطويلة التي قادتنا إلى استرجاع الحرية واستعادة أرض الأجداد."

فخامة رئيس الجمهورية
عبد العزيز بوتفليقة
بسكرة، فبراير 2009

Carte Agricole de l'Algérie



LEGENDE

- céréaliculture**
- Polyculture** (maraîchage, arboriculture,...)
- Agriculture de montagne:** (jardins, élevage bovin, apiculture, aviculture,...)
- Oléiculture** (O.T: olive de table, O.H: olive à huile)
- Vigne**
- Palmeraie**
- Parcours, élevage ovin**
- Forêt**
- Limite wilaya**
- Agglomérations**
- Plan d'eau** (barrage, chott, sebkha,...)
- Sols Salés**
- Sols Nus**
- Sables**



تمهيد

شرع المجتمع الجزائري وقادته الجدد، غداة الإستقلال، في إصلاح شامل للإطار السياسي والاقتصادي للبلاد و في أنماط التنظيم والأدوات التي يجب وضعها حتى يمكنها الإستجابة للتطلعات النابعة من أعماق الشخصية الجزائرية.

في الوقت الذي تحتفل فيه الجزائر بالذكرى الخمسين لإستقلالها، تم الشعور بالحاجة إلى وضع حصيلة عن السياسة الفلاحية والريفية من منظور تاريخي. فالفرصة مواتية لتحليل الشوط الذي تم قطعه واستخلاص الدروس من التجارب المعاشة وتقييم قدراتنا لرفع التحديدات وكذا الآفاق التي تتبين في المستقبل.

كما يعلم كل واحد منا، إن الفلاحة قطاعا جد هام في إقتصادنا الوطني. فأنشطته موجودة في أغلبية مناطق التراب الوطني أي في أكثر من 90% من 1541 بلدية. الفلاحة تمكن الشغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة لـ 13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي، مما يسمح لهم من تحسين ظروف معيشة العائلات الريفية. إذ أن منصب شغل في دائرة الإنتاج يؤدي إلى إنشاء كمعدل ثلاث مناصب مكملة (النقل - التجارة - تثمين ...). و القطاع يتوفر على قدرات هامة يسمح إستغلالها بروز نشاطات إقتصادية جديدة و جلب متعاملين جدد ونموا محسوسا مما يمكن الفلاحة و الفضاءات الريفية في مساهمة محسوسة في تطوير الإقتصاد الوطني.

لقد كان لمختلف السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الإستقلال، كثابت من الثوابت، أهداف أساسية لتحسين الأمن الغذائي الوطني من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة والعمل في الوسط الريفي. لقد تم تصور هذه السياسات وتنفيذها، في ظروف أخذت بعين الإعتبار كل مرة المحيط السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي والقدرات المالية والبشرية المتاحة.

وهكذا، جاءت بعد مرحلة التسيير الذاتي (1963) والثورة الزراعية (1971) التي كان الهدف منها الإستجابة لتطلعات الإنصاف والعدالة الإجتماعية للأمة الجزائرية المستقلة، وتلتها منذ 1980 مرحلة ثانية أتسمت بتراجع الدولة، كان في بعض الأحيان بدون تحضير، عن بعض الوظائف وتحرر أهم النشاطات المأطرة للعمل الإنتاجي و تثمينه. ومع الاستقرار والتقويم التدريجي للموارد المالية للبلاد في بداية سنوات 2000، جاءت المرحلة الثالثة التي تميزت بتنفيذ التدابير الموجهة لتدعيم سياسة المصالحة الوطنية، وتنشيط التنمية الريفية. وفي الأخير، وبداية من شهر فبراير 2009 والخطاب المؤسس لرئيس الدولة في بكرة، تم الشروع في مرحلة رابعة مع إطلاق السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي. هذه الأخيرة، تعمم مقاربة تنمية مدمجة وتشاركية ولا مركزية وشكل جديد من الحكامة، قائم على تصويب دور الدولة إلى وظائفها الأساسية والتغيير العميق للعلاقات بين فاعلي عالم الفلاحة والريف والبناء التدريجي لشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص.

لقد تضاءل الإنتاج الغذائي الإجمالي (الإنتاج الوطني - الواردات) إلى 8 مرات بين 1962 و2012. حتى ولو اختلفت المستويات من فرع إلى آخر، فقد عرف الإنتاج الفلاحي الوطني، الذي يمثل اليوم 70% من الوفرة الغذائية، نسبة نمو متوسطة في حدود 3% في السنة بين 1981 و1990، و 3.2% بين 1991 و2000 وب 7.3% بين 2001 و2011. وتبقى الأهداف المنتظر تحقيقها دوما نفسها: تقوية الأمن الغذائي والتقليص المتزامن من الواردات، ولاسيما بغية الحد من آثار تذبذب أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق العالمية، إنشاء مناصب شغل وفرص إقتصادية جديدة لسكان الأرياف وتحسين ظروف معيشتهم وأخيرا المساهمة في نمو وتنويع الإقتصاد الوطني.

اليوم وخلافا لبعض الأفكار الشائعة، فإن أغلبية (أكثر من 90%) الأراضي الفلاحية للبلاد تسير تسيرا خاصا، وتشكل سواء من ملكيات خاصة أو أراضي ممنوحة من طرف الدولة في شكل إمتياز قابل للتجديد كل 40 سنة. الأمر نفسه بالنسبة للنشاطات التي تأتي في تطوير و تثمين عملية الإنتاج الممارسة خاصة من طرف متعاملين خواص. أما الدولة، فستركز حول دورها في التنظيم والضبط والرقابة والدعم المتعدد الأشكال للقطاع الفلاحي.

وهكذا فقد عرف القطاع تنمية أكيدة خلال هذه السنوات الأخيرة. بينما، يبقى من نافلة القول أن هذا القطاع ما زال بحوزته هامش كبير يمكنه في السنوات القادمة تطويره. وهذا تحد يجب رفعه للإستمرار في تعزيز الأمن الغذائي ومضاعفة دور الفلاحة في نمو الإقتصاد الوطني وتقليص من تبعية البلاد اتجاه ريع المحروقات. وهي أيضا فرصة بالنسبة لكل الفاعلين الذين ينشطون في القطاع أو الذين ينوون الالتحاق به، خاصة من الأجيال الجديدة، للحصول على منصب شغل ولمضاعفة مداخيلهم وتحسين ظروف معيشتهم وعملهم.

لقد حسنت الإصلاحات العميقة المحدثّة في هذه السنوات الأخيرة وطبيعة الإتصال التي رافقتها، بشكل كبير، الرؤية على المدى القصير والمتوسط والطويل وتأمين المستثمرين في علاقتهم مع الأرض ومحيطهم (التمويل، التنظيم، الإدماج الزراعي والصناعي ... إلخ). لقد أدى حجم هذه الإصلاحات التي شرع فيها في زمن قصير نسبيا إلى تغييرات في طبيعة العلاقات بين مختلف الفاعلين. ستعزز هذه التغييرات الإيجابية والمهنية أكثر فأكثر تماشيا مع العلاقات بين الإدارة و الهياكل التقنية وباقي المهن التي ستتكتف، مع زيادة مبلغ الاستثمارات العمومية والخاصة في القطاع، و مع تضاءل المبادرات في تنويع الإنتاج المنتظرة خاصة من فئة الشباب، و مع تزايد حجم وقيمة الإنتاج الفلاحي.

تركز هذه الوثيقة، التي هي إنتاج عمل فرقة وطنية متعددة الإختصاصات ومدعومة من طرف خبراء دوليين، بعد التذكير باختصار بتطور السياسة الفلاحية منذ الإستقلال، خاصة على تحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي المحدثّة سنة 2009، وتقدم حصيلة أولية وكذا آفاقها.

إن هذا العمل يعد جديدا، و هو بدون شك غير كامل، وأكيد جد مختصر لتغطية كل جوانب السياسة الحالية، بالنظر للنتائج الأولية التي تمكنت من الحصول عليها والآفاق التي تفتحتها. أمنيّة وأمنية أصحاب هذه الوثيقة رغم كونها وجيزة أن تثير إهتماما لدى الذين يطلعون عليها (فلاحين، مربين، متعاملين إقتصاديين آخرين، منتخبين، أصحاب القرار، إدارات وأعاون إدارة وباحثين وأساتذة ورجال الإعلام و خاصة الشباب) حتى تجلب إنتباههم لتحثهم لمعرفة أكثر حول القطاع الإقتصادي لبلدنا، هو في أوج التحول والديناميكية ومفتوح على المستقبل.

الدكتور رشيد بن عيسى
وزير الفلاحة والتنمية الريفية

الفهرس

تمهيد

1. تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962 - 2012)

1 التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962 - 1979)

2 الإصلاحات الأولية للاقتصاد الفلاحي للدولة (1979 - 1999)

2 المشاورة الوطنية حول الفلاحة لسنة 1992

3 محاولات إنعاش هيئات وأعمال التنمية

3 إستقرار ومصالحة وطنية وأعمال إستعجالية (2000 - 2008)

3 دعم المستثمرات الفلاحية

4 توسيع الدعم إلى المجال الريفي

4 تعيين الوزير المنتدب للتنمية الريفية وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة

5 تنسيق السياسات الفلاحية والريفية

5 السياسة الحالية للتجديد الفلاحي والريفي (من 2009 إلى يومنا هذا)

5 أهداف و رؤية سياسة التجديد الفلاحي والريفي

6 الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

8 المخطط التنظيمي والوظيفي

10 عقود النجاعة

10 إطار مرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

13 2. أساسيات سياسة التجديد الفلاحي والريفي : نتائج أولية

13 طريقة جديدة لحكامه القطاع الفلاحي والريفي

14 إعادة تحديد أدوار مختلف الفاعلين في القطاع

15 المبدأين القويين للمشاركة: الشراكة والتعاقد

16 كفاءات تسيير جديدة لإشراك أفضل للفاعلين

17 منظر مؤسسي جديد

18 تقوية قدرات كل الفاعلين، مرافقة ضرورية

19 نمو اقتصادي معمم ومدعم ودائم: نتائج أولية

19 النمو الاقتصادي من خلال المستثمر الفلاحي

22 النمو الاقتصادي من خلال فروع معاصرة مدمجة للفاعلين

24 النمو الاقتصادي الداخلي من خلال تثمين الأقاليم الريفية والتسيير الدائم للموارد الطبيعية

26 تجديد وفعالية متزايدة لأدوات وآلات التسيير العمومي : نتائج أولية

26 إطار قانوني في تطور وملامح للتغيرات المحدثة

27 أدوات مالية وإجراءات فعالة للدعم

28 تنوع صناديق الدعم المالي

29 شبك وحيد للحصول على الموارد المالية

29 ضبط المنتجات الفلاحية

30 الحماية والرقابة

- 30 أثر سياسة التجديد على تقوية الأمن الغذائي والتنمية البشرية: البيانات الأولية
30 الأثر على الأمن الغذائي
31 الأثر على التنمية البشرية

3. المكتسبات والعراقيل

- 35 المكتسبات المحصل عليها والعراقيل التي يجب رفعها
35 بالنسبة للهدف الشامل للأمن الغذائي المستدام
36 بالنسبة للطريقة الجديدة لحكامة القطاع الفلاحي والريفي
37 بالنسبة لنمو إقتصادي داخلي ومدعم ودائم
38 بالنسبة لإعداد وفعالية أدوات التسيير العمومي

39 التحديات المستقبلية

- 39 الفرص في آفاق 2020
40 الفرصة 1: إمكانية المساهمة في تهيئة الإقليم
40 الفرصة 2: إمكانية المساهمة في تحسين أنماط الحكامة
41 الفرصة 3: إمكانية إزدهار الديمقراطية المحلية
41 الفرصة 4: إمكانية الإبداع
41 الفرصة 5: إمكانية التعلم والاتصال بشكل أفضل

4. آفاق

الملاحق

1. الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي
2. قيمة بعض المؤشرات حسب كل منطقة طبيعية (ساحل، جبال، سهول، هضاب عليا، جنوب)
3. قيمة الإنتاج الفلاحي 2011 حسب كل منطقة وكل جهة
4. خريطة قائمة الجوائز للولايات الرائدة حسب الفرع
5. تطور التوزيع العام للأراضي 1971 - 1999 - 2011 وأصل الفروع
6. تجسيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في بلديتين
7. تطور الإنتاج الفلاحي 2000 - 2010
8. معجم المصطلحات
9. قائمة الوثائق

1. تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962-2012)

تعد القراءة التسلسلية لمختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي منذ الإستقلال ضرورة للإستيعاب الأحسن للمسار الذي أدى إلى تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي الحالية، وحتى ندرك أن هذه الأخيرة تشكل بالفعل بلوغ مسار التدريب والتخصص التدريجي الذي يغرس جذوره في تاريخنا. كما تسمح أيضا بإدراك كل مدى وعمق الإصلاحات والإجابات التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)

لقد أدت الوضعية التي أحدثها الذهاب المفاجئ والجماعي للمستعمرين غداة الإستقلال، بالدولة إلى تركيز إهتمامها على هذه المستثمرات الأكثر غنى في البلاد، التي ستصبح من الآن فصاعدا تسيير ذاتيا وجماعيا من طرف العمال الفلاحين السابقين الذين موهوا بطريقة عفوية إهمالها. لقد تم إدراك الأولوية المعطاة للقطاع المسير ذاتيا كضرورة إقتصادية بفعل أهمية رأس المال الذي كان يشكله هذا القطاع وكواجب تاريخي مبني على المساواة والعدالة الإجتماعية إتجاه العمال السابقين لدى المعمرين وعائلاتهم.

لقد جاءت الثورة الزراعية (1971-1979) لتؤكد التوجه الاشتراكي المطبوع على الإقتصاد الفلاحي بتأميم أكبر الملكيات الخاصة التابعة لوطنيين وأراضي غير مستغلة وتبني نمط تسيير جماعي فرض على المستثمرين المستفيدين من إعادة التوزيع وكذا تنظيم الدولة لدوائر التمويل بالمدخلات وتحويل الإنتاج وتسويقه. كما تميزت هذه الفترة أيضا بإنشاء أو تعزيز عدد كبير من هيئات جديدة للبحث والإعلام والإرشاد الفلاحي وكذا بتطوير المنشآت والتجهيزات القاعدية في الوسط الريفي.

أثناء هذه الفترة، ظلت طرق تمويل القطاع الفلاحي، أساسا عمومية في شكل إعانات كان حجمها مرهون بشكل ضيق لمستوى الإيرادات النفطية، وكان منحها محدد حسب الأولويات المخصصة لمختلف قطاعات الإقتصاد الوطني. كانت السنوات الأولى لبناء هذا الإقتصاد الفلاحي العمومي كلها تفاعلا بالنسبة لفرص نجاح هذه السياسة. لقد تلاشى هذا التفاعل تدريجيا إلى أنه أصبح من البديهي بأن المجهودات المبذولة كانت بعيدة على أن تعطي النتائج المنتظرة. لقد كان النمو المتوسط السنوي للإنتاج الفلاحي ضعيفا، وأصبحت فاتورة الواردات للمواد الغذائية ثقيلة على تحملها أكثر فأكثر، بفعل الإرتفاع الثابت للطلب الداخلي الناجم عن النمو الديمغرافي القوي لتلك الفترة وتحسين القدرة الشرائية الغذائية للسكان.



في تلك الفترة، وأمام استمرارية ركود الإنتاج الفلاحي، وصعوبات تسيير المستثمرات المسيرة ذاتيا الكبرى والعجز المزمن لهذه الأخيرة، تم إحداث، وبشكل تدريجي عدد من الإصلاحات. وهكذا تم وضع التجارب الأولى لتحرير الأسواق التي تلتها فيما بعد، إعادة هيكلة المزارع الفلاحية الاشتراكية التي حولت إلى مستثمرات فلاحية جماعية وإلى مستثمرات فلاحية فردية، بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم على الأراضي (قانون 87-19). في نفس الفترة، تم إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها السابقين (قانون التوجيه العقاري لسنة 1990) وإعادة تنظيم النظام التعاوني المنبثق عن



الثورة الزراعية.

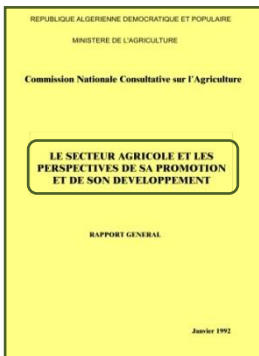
هذه الإصلاحات، التي كانت محتشمة في البداية، تضخمت أثناء سنوات 90 على إثر الأزمات النفطية والمالية التي عرفتها البلاد والمصادقة على تدابير التعديل الهيكلي موجهة نحو اقتصاد السوق الذي تبع ذلك. وقد أدى هذا إلى إنشاء الغرف الفلاحية والقرض التعاضدي الفلاحي، متبوعا بتفكيك بعض المؤسسات العمومية لتثمين وتحويل المنتجات الفلاحية وكذا دواوين التموين ونظام تعاونيات الخدمات (الفترة التي تم فيها حل الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية وتعاونيات الخدمات) وكذا التخلي شبه العام عن الإعانات على المدخلات وتراجع الاستثمارات الفلاحية. إن الوضعية اللأمنية التي سادت في البلاد في نفس الفترة، زادت في تفاقم وضعية الفلاحين خاصة منهم أكثر حرمانا، مما أجبر السلطات العمومية إلى وضع من جديد، بعض آليات الدعم والضبط.

غير أن مدى هذه الإصلاحات، لاسيما تلك المتعلقة بإدخال حق الانتفاع الدائم على أراضي المستثمرات الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية ظل محدودا نسبيا.

يمكن تفسير ذلك بأن الأغلبية منها تمت المصادقة عليها في غياب استشارة وتحسيس كافيين للمستثمرين ومحيط مؤسساتي متزعر وهياكل تمويل ومساعدة القطاع فاقدة للمصداقية. وفي نفس الوقت تضاعفت المعاملات غير القانونية على الأراضي بدون إنعاش الاستثمارات الخاصة في القطاع الفلاحي، وما زاد في خطورة الوضع الفصل بين الدائرة الفلاحية ودائرة صناعة الزراعة الغذائية.

المشاورة الوطنية حول الفلاحة لسنة 1992

كرد فعل للآثار والصدمات الناجمة عن السياسات والإصلاحات المتعاقبة التي تم مباشرتها أثناء العشرية السابقة والمعلن عنها، نظمت مشاورة وطنية واسعة ضمت ممثلو عدد كبير من فاعلي القطاع وخبراء وجامعيين سنة 1992. تمثل هدف هذه المشاورة في إعداد تشخيص بدون مجاملة عن وضعية الفلاحة طيلة 30 سنة من الاستقلال واقتراح مقاربة جديدة لتنمية الاقتصاد الفلاحي ورموز جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة والمهنة وهذا في سياق انتقالي وتفتح نحو السوق العالمية



تمسكت المشاورة بإعداد تشخيصها بناء على دراسة وتحليل آليتين لوضعية كل الموارد الطبيعية والبشرية التي تساهم في النشاط الفلاحي بما في ذلك الجوانب المرتبطة بوظيفة المحافظة على الثروات الطبيعية ضد آثار التصحر والتلوث.

عند نهاية هذا التحليل أعادت المشاورة التأكيد، بداية، على المكانة المركزية التي يجب أن يحظى بها الأمن الغذائي ضمن انشغالات القطاع وكنتيجة لذلك ضرورة الإبقاء على الأولوية المطلقة الممنوحة لزيادة الإنتاج الوطني، التي هي الوسيلة الوحيدة للتقليل من تبعية البلاد اتجاه استيراد المواد الغذائية.

وفي هذا السياق، تم تحليل كل مكونات الفروع المتعلقة بالزراعات الأساسية وبترربية الحيوانات، منذ مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التحويل والتسويق بما في ذلك تنظيم المهنة والسياسة العقارية وتجنيد عوامل الإنتاج والضبط الاقتصادي وسياسة الأسعار وسياسة التجارة الخارجية. وتم الأخذ بعين الاعتبار، الإشكاليات الخاصة بكل فرع من الفروع في إعداد التوصيات التي خرجت بها المشاورة.

شدت الإستراتيجية المقترحة في مجال إنعاش الإنتاج الفلاحي، لأول مرة، على ضرورة تصويب دور إدارة الفلاحة على مهامها المالكية في التنظيم والضبط والرقابة وفي مساعدة متعاملي الميدان. علاوة على ذلك، ألحت على ضرورة لا مركزية المسؤوليات والوسائل وعدم ممرزتها وعلى حاجة تشجيع مشاركة فاعلي الميدان في تعيين وتنفيذ العمليات التي أسندت لهم.

محاولات إنعاش هيئات وأعمال التنمية

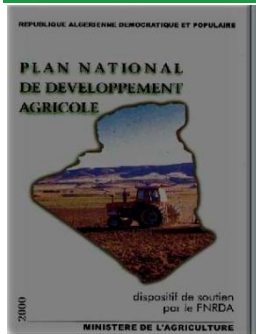
تبعاً لتوصيات هذه المشاورة، اتخذت الدولة بعض تدابير إعادة التنظيم قصد ترقية تنمية القطاع. فقد تم تنظيم ملتقيات وطنية بمواضيع محددة، لاسيما حول العقار الفلاحي (مرسوم إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1996) وحول الفلاحة (سياسة الفروع والقانون الأساسي للمستثمر الفلاحي) وموازية لذلك، أطلقت الدولة برامج خاصة مثل برامج الأشغال الكبرى والتشجير والتشغيل الريفي. غير أن، وللأسف، العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة الوطنية وكذا ملتقيات المواضيع المحددة، لم تجسد فوراً على أرض الواقع نظراً للصعوبات المرتبطة بالأزمة المالية التي مرت بها البلاد طيلة سنوات 90 وبسبب تدابير التقشف التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي في تلك الفترة، وما زاد في الطين بلة الوضعية الأمنية التي دفعت بعدد من العائلات الريفية إلى ترك قرأها وحقولها.



استقرار، مصالحة وطنية وأعمال استعجالية (2000-2008)

قامت الدولة، ابتداء من سنة 1999 والعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برنامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004).

دعم المستثمرين الفلاحية



لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية. توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسين، بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد. وسمحت المجهودات الهامة المبذولة في إطار الميزانية أيضاً بزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية احتياجات القطاع. واصلت الهيئات التقنية والإدارية المعنية عملها في التأطير ونقل التوجيهات ووسائل الإرشاد بالبدء في تكييفها مع الطلبات الجديدة والمتنوعة للمنتجين.

لقد تميزت آثار هذه الحيوية الجديدة بنظام لتكثيف الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة (إنتاج الأعلاف، الكروم، البساتين والخضروات)، وبنسبة نمو في الإنتاج الفلاحي أعلى من نسبة نمو باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، وكذا استقرار نسبي لمستوى الواردات الفلاحية. لقد أصبح هذا النمو ممكنا بفعل حيوية الطلب الداخلي الناتجة عن تحسين القدرة الشرائية للسكان وبحالة السلم العائدة نتيجة المصالحة الوطنية.

توسيع الدعم إلى المجال الريفي

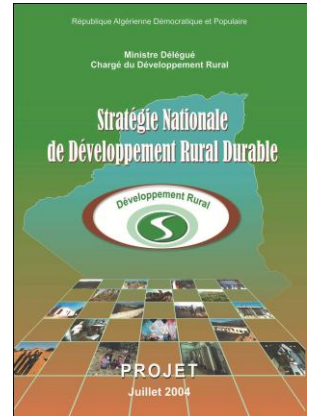
لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. وهكذا تم قطع مرحلة جديدة. ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حددت أهداف أوسع أكثر لإدخال (1) تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، (2) تهيئة كل الموارد المتاحة و(3) حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب. فقد تم إيلاء أهمية خاصة إلى دعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثروة وكذا لفائدة المناطق الداخلية (الجنوب، الهضاب العليا، الجبال).

تم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لكي تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة. يجب أن تكون إذن ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا.

تعيين الوزير المنتدب للتنمية الريفية وإستراتيجية التنمية الريفية المستدامة

بعد انتخابات شهر مايو 2002 أصبحت وزارة الفلاحة و الصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعين وزير منتدب للتنمية الريفية. كانت المرة الأولى التي تم تأسيس سلطة بهذا المستوى في وزارة مكلفة بالفلاحة لوضع تصور وتنفيذ سياسة وأدوات خاصة للتنمية الريفية. كان منتظرا من إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة الذي أعدها الوزير المنتدب للتنمية الريفية بداية 2004 ترقية إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق النشاطات الاقتصادية وتأمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم. كما حددت لنفسها أيضا كهدف إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحمل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية.

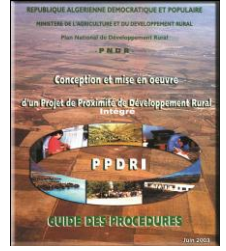


تمثل تنفيذ هذه الإستراتيجية في المقام الأول في العمل على تطوير المقاربات المتعددة القطاعات نحو نظرة مندمجة للبرامج الموجهة لأن تأخذ مكانها في الوسط الريفي مع إشراك بشدة أكبر السكان المستفيدين وممثليهم في مختلف مراحل تعيين وتصوير وتنفيذ ومتابعة هذه البرامج. انكبت فيما بعد على جمع قطعة بقطعة مجموعة من الوسائل والإجراءات الموجودة والتنسيق بينها بتكليفها والربط بينها ضمن تفكير قائم على التنمية الريفية.

محاور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة:

- إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم
- دعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية المبدعة
- تهيئة متوازن وتسيير دائم لموارد وثروات الأقاليم
- الجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق الأعمال

تتمثل الأدوات الرئيسية المذكورة والمنفذة في: (1) المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي تعتمد كفاءات التعيين والتصور على مقارنة تصاعدية وتساهمية ومندمجة وإقليمية؛ (2) اللامركزية الإدارية وتنسيق نشاطات التنمية الريفية على مستوى الولاية تحت سلطة الوالي والمجلس الشعبي الولائي من خلال هيكل يتم إعداده قانوناً لهذا الغرض.



تنسيق السياسات الفلاحية والريفية

لقد أرسى إلغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان 2008 في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أسس التنسيق بين سياسات التنمية الفلاحية والريفية والانسجام في كفاءات تنفيذها وتضافر الجهود في وضعها حيز التنفيذ. ثم تعزز ذلك فيما بعد بـ: (1) المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16-08 المؤرخ في 3 غشت سنة 2008 الذي يسطر "محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة"؛ (2) خطاب رئيس الدولة في شهر فبراير 2009 بسكرة الذي وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

السياسة الحالية للتجديد الفلاحي و الريفي (من 2009 إلى يومنا هذا)

أهداف ورؤية سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل". يمر هذا التحدي حتما عبر البحث عن التغيير المحسوس للقواعد الهيكلية على المدى المتوسط الذي يذهب رأساً إلى ضمان الأمن الغذائي. تتمثل الإستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراف القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية بروز حكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية

عند انطلاق السياسة، أشار رئيس الدولة إلى أنه "يجب أن تتحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وبفضل أيضاً ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية".



لهذا الغرض، تم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية:

1. فلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني.
2. إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد.
3. فاعلون مجندون أحسن وإشراك أكثر.
4. تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية في البداية والنهاية.
5. ضبط اقتصادي فعال.
6. جهاز للتأطير والبحث والتنمية ناجع أكثر.
7. تسويق يضمن تثمين أفضل للإنتاج.
8. تجنيد وتثمين مستدام للمورد المائي.
9. تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

تتمحور حول ثلاث (3) ركائز متكاملة: التجديد الريفي والتجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية وإطار تحفيزي.



الإطار التحفيزي

تصويب أنظمة الدعم

قواعد تحفيزية وواضحة بالنسبة للاستثمار الخاص

تأمين والحصول على الموارد الطبيعية: أصول عقارية متنقلة

تسهيل الاستفادة من الخدمات المالية (شباك وحيد، قرض الرقيق، قرض التحدي، صندوق الضمان الفلاحي...)

أسواق مضبوطة ومستقرة (المجالس المهنية المشتركة، نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، الأقطاب الزراعية الغذائية المندمجة ...)

الركيزة 1: التجديد الريفي

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية. فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

الريف هو مرادف للمستقبل وقدرات للإكتشاف وللتثمين



بالتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على المستوى المحلي وعلى التنمية الريفية التساهمية، تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح الدولة ودمقرطة المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية المعمول به في البلاد. فهو يأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، كل هذا ضمن الخطوط الرئيسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (م.و.ت.إ.ق. 2025).

يستهدف التجديد الريفي، الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه، كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب، الصحراء).

يشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض إلخ...)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تثمين الموروث الثقافي.. إلخ) بالترقية ما بين القطاعات.

وفي الأخير، يسهر، عبر النشاطات التي يدعمها، على ترجمة في الواقع، مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال التالية في الميدان من الفاعلين المحليين: حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات

" لا تكون التنمية مستدامة إلا إذا مست جميع الأقاليم بدون إقصاء وبدون تهميش"

المحمية واستصلاح الأراضي.

الركيزة 2: التجديد الفلاحي

الفروع ذات الأولوية

الحبوب، البقول الجافة والأعلاف
البطاطس
الحليب
اللحوم الحمراء
اللحوم البيضاء
زراعة الزيتون
التمور
الطماطم الصناعية
البذور، الشتائل، الورثين
اقتصاد الماء

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد. فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك. إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل والمورثين.

ثم أضيف أيضا عمليين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي: (1) نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك و (2) عصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية. كما يندرج هذين العمليين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة (3) للتجديد.



الركيزة 3 : برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم. إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية هذا، الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير، يؤدي بالبلاد إلى طريق:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

يتوجه برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي ويتمحور حول مختلف أشكال أعمال تقوية القدرات البشرية:

- التكوين (إنتاج عتاد وعرض تكوينا متنوعا، يتلاءم وحاجيات الفاعلين)
- خبرة إستشارية متخصصة
- مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة
- تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم أطراف مؤثرة في تنمية القطاع
- أنظمة الإعلام الإحصائي
- دراسات
- بحث وتنمية
- اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر
- الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، وإرشاد المعارف وللمساهمة في الحوار السياسي.



الإطار التحفيزي

تكملة للركائز الثلاث، يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة، في قيادة دروها الريادي.

هذه الأدوات هي أساسا:

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة،
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي،
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي،
- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة بإسم كل المواطنين و
- تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

لقد سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، في إطار مخطط خماسي (2010-2014)، الذي جند ما يقارب 1000 مليار دينار (10 ملايين أورو) من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة (ميزانية التجهيز والتسيير الإدارية المركزية واللامركزية) ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، ولدعم الأسعار عند الاستهلاك.

المخطط التنظيمي الوظيفي

هذا الإطار الجديد هو في طور البناء منذ 2009 على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. إن كل الفاعلين الخواص والعموميين للقطاع الفلاحي والريفي مدعوون للإندماج في تنفيذ هذه السياسة. يستدعي عددهم الكبير وتنوعهم وتوزيعهم عبر كل التراب الوطني (أنظر قائمة الفاعلين بالملحق). ضرورة وضع إطار مؤسسي جديد، لتسليط الضوء على اتساع تنظيم القطاع الفلاحي والريفي وتنشيط مسار الإدماج هذا وتقدير الطريق الذي تم قطعه وذلك الباقي قطعه.

تم تحديد القيم المرغوب في الوصول إليها على الصعيد الوطني، إثر اجتماعات التقييم الدورية وبالإستشارة بين الفاعلين المركزيين والجهويين. وهي تهدف إلى:

- تحسين النسبة السنوية لنمو الإنتاج الفلاحي: المرور من 6% في فترة 2008/2000 إلى 8.33% في فترة 2014/2010؛
- نمو الإنتاج وتحسين إدماجه وجمعه؛
- تقوية تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية؛
- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، من خلال 10.200 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية لـ 730.000 أسرة ريفية أي ما يقارب 4.500.000 نسمة. تهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والفضاءات السهلية والمناطق الصحراوية، من بين 50 مليون هكتار التي يمثلها الفضاء الريفي.
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع؛
- إستحداث مناصب الشغل (750.000 معادلة مناصب دائمة) لاسيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص فرص خلق مناصب الشغل والمداخل خارج الفلاحة.

لقد تم تقسيم هذه القيم لكل بلدية وكل سنة من المخطط الخماسي. فهي مسجلة في عقود نجاعة موقعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ومديريات المصالح الفلاحية وكذا محافظات الغابات للولايات، لخلق روح المسؤولية في المصالح اللامركزية والتزامها صوب تنفيذ السياسة. بعد استعراض ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي للإطار التحفيزي الموضوع والمخطط التنظيمي الوظيفي الجديد البارز وكذا القيم المرغوب في الوصول إليها على الصعيد الوطني ، إذ تم بناء إطار مرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

إطار مرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

بالتشاور مع عدة فاعلين ممثلين للأطراف الفاعلة للقطاع الفلاحي والريفي، تم إعتبار سبعة عشر (17) مواضيع أساسية لتنفيذ السياسة المرغوب في الشروع فيها. لقد تجمعت حول ثلاثة (3) أهداف خاصة تميز التغييرات الأساسية . تحصي القائمة المفصلة أدناه المواضيع المحددة وتنظمها بتمييز النتائج الإجمالية التي نريد أن نحصل عليها جميعا والنتائج الخاصة التابعة للمسؤولية العمومية أو الخاصة للتوصل إليها.

النتائج الإجمالية المنتظرة : (مساهمة كل الفاعلين)

- أمن غذائي مستدام
- تنمية بشرية متوازنة في الأقاليم الريفية التي أعيد إحيائها، دون استثناء ولا تهميش.

النتائج الخاصة:

طريقة أخرى لحكامه القطاع الفلاحي والريفي – مسؤولية مشتركة لكل الفاعلين، خواص وعموميين.

- المشاركة
- تنظيم و هيكله الفاعلين، الشراكة، التعاضد
- دور الإدارة وعلاقاتها مع المهنة
- تقوية القدرات البشرية
- كفاءات التسيير

- تطوير دور المستثمر كجالب للثروة ومسير للموارد الطبيعية
- نمو الإنتاج والإنتاجية والتنوع
- الهياكل الزراعية المعززة،
- حفظ وحماية وتأمين الموارد الطبيعية
- عصنة الفروع وإدماج الفاعلين
- تثمين وإعادة إحياء الأقاليم الريفية.

تجديد وفعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي - مسؤولية تابعة للإدارة

- إطار قانوني متطور ومكيف مع التغييرات المدخلة
- أدوات مالية وإجراءات دعم فعالة
- ضبط اقتصادي للإنتاج الفلاحي
- حماية ورقابة.

لقد أستعمل هذا الإطار المرجعي لجمع المعطيات والمعلومات المتوفرة لدى مختلف المصادر: الإحصائيات، قواعد المعطيات لمختلف المصالح العمومية أو المهنة، الوثائق المرجعية، الأشخاص بصفتهم موارد أساسية.

وعلى ضوء هذه المعلومات، تم التمكن من القيام بالتحاليل مع كبار مسؤولي القطاع. مفاهيم مستعملة بصفة إعتيادية ولكنها ليست بالضرورة واضحة لكل الفاعلين، كالضبط أو التعاضد الذين، تم تحديد المعالم لتقدير التقدم المنجز رغم أن التدابير ليست دائما متوفرة حاليا، وتم تحديد الأفعال الراسخة وتم تسليط الضوء على قدرة أو شبه التقدم، وتم التوصل إلى استنتاج شامل بالنسبة للقفزة التي دفعت بها السياسة وبرامجها. هذه هي عناصر التحليل التي، تم معالجتها في الفصل الثاني.

تعرض النظرة الإستشرافية التي تبرز من هذا التحليل في الفصل الثالث. فقد بنيت انطلاقا من مكتسبات محددة ونقاط ضعف يمكن تصحيحها على المدى القصير أو المتوسط. لقد تم التذكير بالأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعين الحد منها والإشارة إلى التحدي الرئيسي الذي ينبغي رفعه. تلخص هذه الوثيقة ، الفرص التي تمنحها سياسة التجديد الفلاحي والريفي لمختلف الفاعلين.

إطار مرجعي لتحليل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

سياسة التجديد الفلاحي والريفي

السياسة

لمن؟ سكان الأرياف، المستثمرون الفلاحيون، منظمات التعاقد والمهن، المتعاملون الإقتصاديون، المتدخلون في بداية ونهاية الإنتاج، البلديات الريفية، الإدارة، مصالح عمومية وخاصة لدعم التقني والمالي للقطاع.

ما هو المشكل الرئيسي الواجب رفعه؟ التجديد من أجل ضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للأسر، وتنمية بشرية متوازنة، بدون إقصاء أو تهيمش، في الأقاليم الريفية التي أعيد إحيائها.

الهدف الشامل الأثر

أهداف خاصة

طريقة أخرى لحكمة القطاع
الفلاحي والريفي

- (1) دور مختلف الفاعلين
- (2) المبادئ القوية لموضوع المشاركة، الشراكة، التعاقد
- (3) كفاءات جديدة للتسيير
- (4) التقوية الضرورية للقدرة.

نمو اقتصادي معمم، مدعم ودائم في
الوسط الريفي

- (1) من خلال المستثمر الفلاحي
- (2) من خلال فروع معصرة، مدمجة للفاعلين
- (3) من خلال تفتين الأقاليم والتسيير الدائم للموارد الطبيعية

إعداد وفعالية متزايدة للآلات وأدوات
التسيير العمومي

- (1) إطار قانوني ملائم ومتطور
- (2) فعالية تمويل القطاع الفلاحي والريفي
- (3) الضبط
- (4) الحماية والمراقبة.

مواضيع أساسية

وحدات نتائج

كل فاعل مجدد في شبكات حيوية
ومعاد هيكلتها، ومرتبطة فيما
بينها

مستثمرين فلاحيين، متعاملين
اقتصاديين، خواص وعموميين،
مهنين، حاملي المشاريع،
والجماعات المسؤولة والناجحة

مصالح إدارة وهيئات عمومية تم
إصلاحها وعصرنتها، قادرة على
إقامة محيط تحفيزي.

2. أسس سياسة التجديد الفلاحي و الريفي : النتائج الأولى

إذا كانت القراءة التسلسلية لإعداد السياسات الفلاحية و الريفية، تسمح بفهم أحسن لبدايات سياسة التجديد الفلاحي والريفي و القيم التي تتضمنها، فإن قراءة تحليلية أكثر و بتقاسم نتائجها تعزز القدرات على وضعها حيز التنفيذ وتحقيق أهدافها.

لقد تم إختيار فترة 2000- 2020 لتحديد إنجازات السياسة منذ إنطلاقها في سنة 2009 بغية البناء التدريجي الذي تقودها. مع هذه الحصيلة الأولى، فإن النظرة الشاملة ترسم بوضوح. و بتقاسمها مع عدد أكبر من الفاعلين، ستسمح بالتسارع في الوثبة. لقد تم إقرار أفق 2020 للتحدي الذي يجب على سياسة التجديد الفلاحي و الريفي أن ترفعه.

يستعرض هذا الفصل التغيرات الأساسية التي تهدف الركائز الثلاثة للسياسة إلى إدخالها: التجديد الفلاحي - التجديد الريفي و تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية. سيعالج التحليل إذن النتائج المنتظرة بما فيها:

- طريقة أخرى لحكامه القطاع الفلاحي و الريفي
- نمو إقتصادي مدعم و داخلي و مستدام
- تجديد و فعالية متزايدة لأدوات التسيير العمومي
- الأثر على الأمن الغذائي و التنمية.

طريقة جديدة لحكامه القطاع الفلاحي و الريفي

منذ سنة 2000 و بطريقة أكثر وضوحا منذ إنضمامها سنة 2003 إلى الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء التي كانت الجزائر واحدة من أهم المبادرين الرئيسيين بها، فقد عملت البلاد بحزم و إصرار على تحسين الحكامة على المستوى السياسي و المؤسساتي و الإقتصادي و الإجتماعي. يمثل الحكم الراشد أداة أساسية للعصرنة و الإستقرار و التنمية والرفاهية في عدالة و إنصاف. لتقدير إقتراحات سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من أجل وضع طريقة أخرى لتسيير القطاع و العمل جميعا، فاعلين خواص و عموميين، فإنه من الضروري إستعراض النقاط التالية:

- إعادة تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع
- وضع مبادئ للمساهمة: الشراكة و التعاضدية
- إعداد كفايات جديدة للتسيير لإشراك أفضل للفاعلين الخواص والعموميين
- تقوية قدرات الكل عن طريق مرافقة ملائمة.



منذ عام 2008 عرف المنظر المؤسسي للقطاع تعديلا تدريجيا. لقد سمح المخطط الممثل في الفصل السابق (ص 12) بتحديد أحسن للهيئات المتواجدة و دورها. كما سمح هذا التحليل الهيكلي و الوظيفي أيضا بتحديد الحلقات المفقودة والعمل على وضعها في مكانها من أجل تحديد أحسن لنمط سيرها و كذا طبيعة العلاقات التي تقيمها كل هيئة مع شركائها. يتعلق الأمر بمخطط مفتوح و ديناميكي كان من مزايا إستعماله تسليط الضوء على تعدد الفاعلين العموميين والخواص المعنيين و تعدادهم على المستوى المركزي حتى المستوى المحلي و تجمعهم حسب الوظائف الأساسية التي يقومون بها: إدارة القطاع و الإقليم، الدعم، الضبط، تنظيم المهنة، التمويل. من الآن فصاعدا يعتبر القطاع الخاص المشكل من المستثمرين الفلاحيين و المتعاملين في بداية و نهاية عملية الإنتاج، كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي في هذا المخطط.

تشكل المقاربة التساهمية أحد العناصر الرئيسية و أحد المبادئ الأساسية التي قادت بناء سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. إن إشراك كل الفاعلين هي غاية لتحقيقها من خلال مشاركة فعلية ومسؤولة و متفاعلة.

منذ إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، تم إعادة تحديد أدوار عدد كبير من الفاعلين العموميين من خلال مراجعة قوانينهم الأساسية، تطهير وضعيتهم، إعادة هيكلة مصالحهم أو تجديد أجهزتهم للحكمة. من بين عدة عمليات إعادة التنظيم، وجهت بوجه خاص ثلاث تدابير نحو القطاع الخاص و هي :

- إعادة تصويب مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بهدف تسجيل الحصول على القرض و للدعم العمومي.
- الدخول الفعلي في العمل للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لتسهيل و تأمين الوصول إلى العقار الفلاحي.
- تنشيط ما بين المهن عبر إنشاء و تحميل المسؤولية للمجالس ما بين المهن حسب الفرع و حسب القطب الجهوي.

من جهة أخرى ، فقد تمت دعوة المستثمرين الفلاحيين إلى تجديد إنتماءهم إلى المنظمات المهنية كالجمعيات والتعاونيات الفلاحية و الغرق الفلاحية و المجالس ما بين المهن وغيرها، للحصول على مختلف دعم الدولة و ضمان تمثيلهم في الارتباطات الجديدة التي تقام بين الفاعلين.

و أخيرا فقد تم أيضا إنشاء مختلف الفضاءات المشتركة (خاص/ عمومي). إنه الأمر بالنسبة لخلية التنشيط الريفي للبلدية و لجانها التنفيذية للولاية. مقدرة عموما من طرف الفاعلين المشاركين فيها، فإن هذه الفضاءات المشتركة، تسمح بتقاسم المعلومة والحوار و التشاور حول الأعمال و المشاكل المعترضة و الحلول الواجب تقديمها.

تطوير إطار جديد للتشاور و الشراكة:

- 1- إنشاء مجالس ما بين المهن للفروع: مجلس وطني و ستة مجالس جهوية و تسع لجان متخصصة حسب المواضيع بالنسبة لفرع الحبوب. مجلس وطني و تسعة مجالس جهوية و خمس لجان متخصصة حسب المواضيع بالنسبة لفرع الحليب. مجلس وطني على التوالي لفرع الطماطم الصناعية و فرع البطاطس و فرع زراعة الزيتون و فرع التمور و فرع تربية الدواجن و فرع الفلين.
- 2- إنشاء الديوان الوطني المهني للخضر و اللحوم
- 3- إعادة إحياء و تصويب مهام الديوان الوطني المهني للحليب
- 4- تكييف النصوص المتعلقة بسير الغرفة الوطنية و الغرف الفلاحية و الولائية و تحديد كفاءات تجديدها.
- 5- تجديد أجهزة التداول للغرف و التعااضدية الفلاحية
- 6- الوضع التدريجي ابتداء من الفصل الأول لسنة 2012، على مستوى كل ولاية، اللجنة التنفيذية للتجديد الفلاحي والريفي، تضم مجموع الفاعلين: الإدارات المحلية، المهنيين، و المتعاملين، لتنسيق، برامج التجديد الفلاحي و الريفي ومتابعتها.



اليوم أعيد التوازن بين القطاع العمومي و الخاص في الفروع و المجالس المهنية المشتركة البارزة. لقد تطورت أيضا العلاقات بين القطاع الفلاحي و إدارات أخرى من خلال إجراءات مشاريع جوارية (بلديات و جماعات محلية و إدارات لا مركزية و قطاعات و دوائر وزارية). لقد جاء التنشيط الذي رافق المقاربة التصاعدية و التساهمية لتعديل دور تقليدي لمستخدمي الميدان و علاقاتهم مع السكان و كذا مع قطاعات التدخل الأخرى (مثال: إدارات و تقنيي المديرية العامة للغابات).

و بهذا تم وضع تدريجيا دوائر جديدة للاتصال، ناشطة ومتعددة الاتجاهات. لقد كان دفع هذا المنظر المؤسسي الجديد من فعل الإدارة. يبقى التصور الذي لا تزال تحتفظ الدولة من خلاله بوصاية قوية على القطاع الفلاحي، حيا . تظهر مقاومات الديناميكية المطلقة. هي عادية في هذه المرحلة من الانتقال بفقد المعالم التي تثيرها. مع ذلك فقد قلصت منها جهود اتصال وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، بتقاسم المعلومة مع الإدارات و التقنيين أثناء اللقاءات الدورية عن طريق الإستماع و التحوار المقام مع مجموع الفاعلين. يجب أن تتحسن أيضا الأشياء بتقوية القدرات المسجلة في برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية. و أخيرا سوف تساهم النظرة الواضحة لمهام و مسؤوليات لكل واحد تدريجيا بإسراع هذا التطور للمنظر المؤسسي.

المبادئ القويين للمساهمة: الشراكة و التعاضدية

الشراكة هي دليل إلزام متقاسم لبلوغ أهداف محددة جماعيا و لضمان بذلك فرص أفضل للحصول على النتائج المرتقبة. و يجب أيضا أن يفهم على أنها كتوزيع للمسؤوليات متفق عليه بكل حرية بين مختلف الأطراف الفاعلة. في مقاربة تساهمية فعلية، يعزز مبدأ كهذا إلزام كل واحد.

لقد سجلت ثلاث أنواع جديدة من الشراكة هذه السنوات الأولى من تنفيذ السياسة: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، إدماج سلسلة القيم في الفروع الفلاحية ، الشباك الوحيد للحصول على الدعم المالي و عقود النجاعة. تعد هذه النشاطات مصدرا جيدا للإلهام لمتابعة بناء مبدأ الشراكة هذا.

- من خلال تعميم المسعى (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة)، فقد تم البحث عن دمج مابين القطاعات ، لعدة مصالح عمومية على نفس العملية و هذا إنطلاقا من مرحلة التخطيط على المستوى القاعدي. لقد تم توضيح عدة صعوبات هيكلية خاصة بكل مؤسسة عمومية و تستوجب البحث على الحلول كلما ظهرت. فهي مسعى للتدريب. يتطلب هذا وقتا، في نفس الوقت لإيجاد الحل للشروع في التصحيحات في سير العلاقات بين الشركاء و تغطية كل مراحل سيرورة تنفيذ المشروع.
- من خلال الشباك الوحيد الموضوع من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، خصصت شراكة ثلاثية الأطراف - الدولة - البنك و المتعاملين، لتوفير الوصول إلى الآليات التكميلية للقرض - الدعم - الضمان - المرافقة لتنفيذ الإستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين و المتعاملين في الإنتاج الفلاحي و عصرنة الفروع. يمكن أيضا أن تتوسع هذه النظرة للشراكة لتشمل مصالح الدعم التقني و تقوية القدرات لمرافقة أحسن للمتعاملين في إنجاز مشاريعهم.
- أخيرا و من خلال عقود النجاعة المعدة بين الإدارة المركزية و مديريات الولاية لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية، قد تم إتخاذ شكل تعهد بين وحدات نفس المنظمة، بالنظر إلى بلوغ النتائج. لقد بينت التجربة فائدة تطبيق هذا المبدأ للشراكة، على كل المستويات، لاسيما لأنه يوضح مسؤوليات كل واحد مقارنة بالهدف المشترك المرغوب في تحقيقه

ضمن مقاربة تشاركية، يعد مبدأ التعاضد أكثر أهمية من الشراكة. بهذا المعنى إذا ألتمز الفاعلون نحو أهداف مشتركة، فعليهم أيضا أن يلتزموا بتقاسم الأخطار الكبرى التي يمكن أن تمس بأحد الشركاء. يمكن أن يتعلق الأمر بصفة واضحة بمصلحة تأمين و تعويض مبنية على روح التضامن والتعاون كما هو منصوص عليه في قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008. لايزال التعاضد و ترجمته في واقع الوسط الريفي في بداياته، تحت قيادة الصندوق الوطني للتعااضية الفلاحية المعاد هيكلته، الذي أخذ مسؤولية مواصلة تطوير هذا المفهم .



كيفية جديدة للتسيير لإشراك أفضل للفاعلين

لضمان و تسهيل مساهمة الفاعلين، تم تطوير كيفية جديدة للتسيير على وجه الخصوص مسعى برمجة تصاعدي وتساهمي، أنظمة إعلام، عقود نجاعة و متابعة - تقييم دورية.

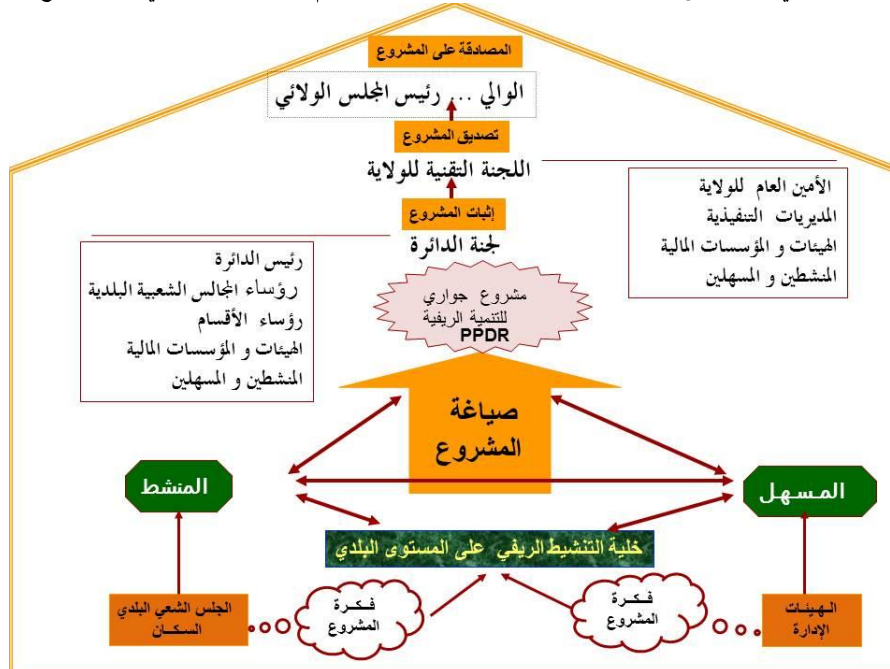
فاعلين مجندين أكثر و شركين في سياسة التجديد:

- 900.000 مستثمر فلاحي (فلاحين و مربين) تم تسجيلهم لدى الغرفة الوطنية للفلاحة في نهاية 2011
- 150.000 شريك لدى الصندوق الوطني للتعااضية الفلاحية و 300.000 مستعمل.
- 1091 تعاونية فلاحية معتمدة و 84.000 منخرط.
- 681.200 أسرة معنية إلى حد الآن بأعمال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أي ما يعادل 3.649.456 سكان أرياف، معظمهم في المناطق المعزولة و النائية .

لقد تم تحديد مسعى البرمجة التشاركية و التصاعدية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، مع دليل برمجة المشاريع الصغيرة أو طلب دعم مالي. تم تقنين مختلف المراحل وكيفية تقييم الطلب و المصادقة و الدفع و إبرام الصفقات و الغلق و تسوية النزاعات و سير هيئات التنسيق/التصديق/القرار، و هي عملية. لقد أستخدم هذا المسعى للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، إنخراط كبير لسكان الأرياف و السلطات المحلية و سمحت فعلا كيفية التسيير الجديدة، في زمن قصير بدمج أغلبية البلديات في تنفيذ هذه المشاريع. رغم أنه يمكن إبداء بعض التحفظات فيما يخص تباطؤ تنفيذها و أثرها و المشاركة الفعلية للسكان، فهذا لا يمنع من تعزيز المسعى وإضفاء عليه الطابع المؤسسي على مستوى مجموع القطاع.

مخطط البرمجة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة

هذه الفكرة المبادرة بها سنة 2002 في إطار مشروع التنمية الريفية، بادر الإنطلاق فيها سنة 2006، تم تعميمها سنة 2009 في شكل مشاريع جوارية للتنمية الريفية



موازاة لهذا المسعى للبرمجة، أعطيت أهمية خاصة لاقتسام المعلومة. لقد تم إتمام النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية، الذي يوفر معطيات حول حالة ظروف المعيشة في البلديات الريفية بمختلف قواعد المعطيات، تم إثراءها وتحسينها من طرف مصالح الإدارة (المديرية العامة للغابات بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالنسبة للعقار مثلا) لحفظ أحسن لأثر كل ما ينجز في القطاع الفلاحي والريفي وتوفير المعلومات المفيدة لتسيير النشاطات أو تحضير أعمال جديدة.

تستغل هذه المعلومات بانتظام في اجتماعات التقييم الفصلية لتقديم تقرير حول التقدم المنجز بالنسبة لعقود النجاعة. أكثر من الأرقام المستعملة، فإن الممارسة الفعلية لتقرير متابعة الأعمال وتقييم النتائج هي التي تثير الاهتمام. كما أن عقود النجاعة قد دفعت بالفاعلين إلى العمل. لقد نمت لوحات القيادة المعدة حسب كل بلدية وكل منطقة وكل فرع، قدرة على التساؤل وبعث النشاط في الأطراف الفاعلة. لقد أثارت تحفيزا بين المناطق كقائمة الجوائز المعدة من طرف الولايات الرئيسية المنتجة والبلديات الرائدة لكل فرع. كما ساهمت فضلا عن ذلك، اجتماعات التقييم الفصلية في تعزيز الروابط بين المصالح على كل المستويات.

يجب أن تستغل مختلف أنظمة الإعلام بصفة أكثر لتوجيه الفاعلين وتعميق وتنويع التحاليل وتطوير وسائل الاتصال. لقد تم تحديد بعض طرق التحسين:

- نظام الإحصائيات الفلاحية الذي ستعاد هيكلته مع التحضير للإحصاء العام للفلاحة الجديد في 2012،
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة التي ستفيد في دمج كل هذه المعطيات في نظام إعلام فلاحي وريفي متفتح وسهل البلوغ،
- تقوية القدرات في المتابعة والتقييم والاتصال لجمع وبث مختلف المعلومات التي تولدت عن نشاطات القطاع، بعيدا عن النتائج المرقمة التي في كثير من الأحيان، لا تعبر عن الواقع.

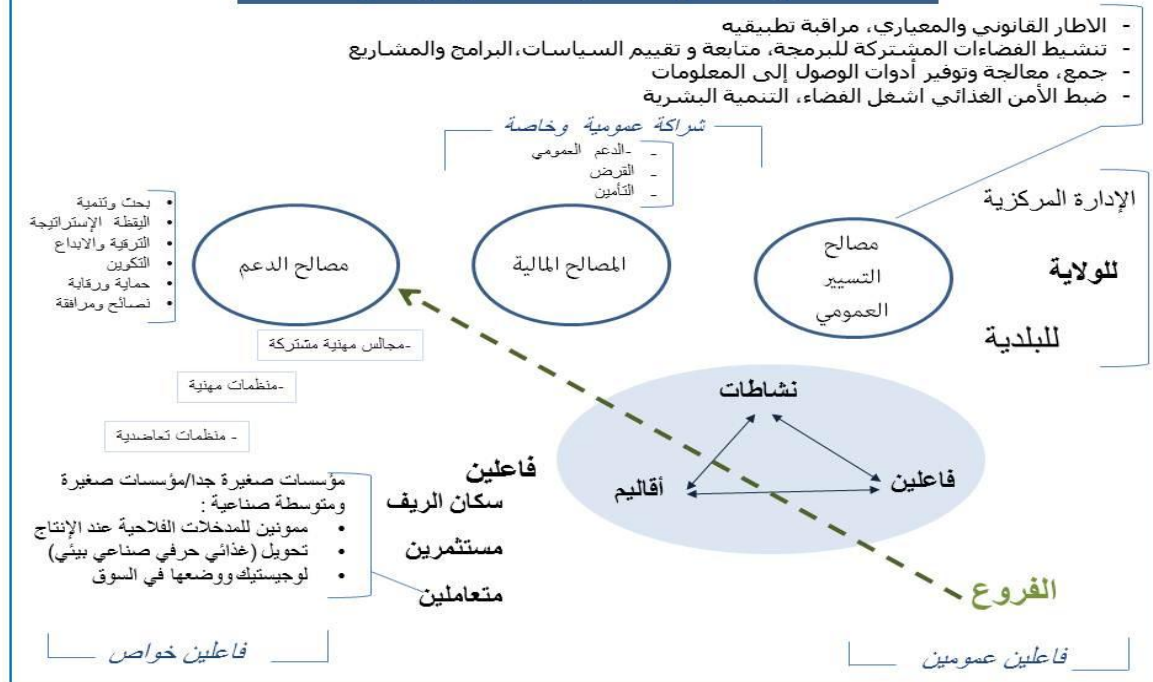
إذا كان دفع بناء هذه الأدوات الجديدة للتسيير من طرف الإدارة المركزية، فإنه يتواصل من الآن فصاعدا، مع المستعملين، أخذا في الحسبان الاحتياجات البارزة في العمل. وهكذا فإن المقاربة التساهمية التي تميز هذا النمط الجديد من الحكامة تطبق أيضا في بناء كفاءات التسيير. يتطلب هذا وقتا للتفاوض وبناء إجماع، لكن لا يجب أن ننسى أن هذا الوقت قد سمح بضمان التزام أكثر صلابة من طرف كل الشركاء. تتطلب المتابعة والتقييم لاستعمال هذه الأدوات للتسيير تعزيزها لتحسين فعاليتها وضمان استعمالها الجيد.

منظر مؤسسي جديد

كل الجهود المتضافرة ترمي إلى تعديل المنظر المؤسسي للقطاع الفلاحي والريفي. يبين المخطط أدناه تواجد الفاعلين بالنظر لحكمة القطاع ووظائفهم ومهامهم والمسؤوليات التي تترتب عن ذلك. ويبين كذلك التصويب بين مختلف الفاعلين العموميين والخواص وكذا مجالات النشاطات التي تعني أشكال الشراكة عمومية / خاصة. ويوزع أيضا مختلف الأعمال (مصالح التسيير العمومي - المصالح المالية ومصلحة الدعم) بين مختلف مجموعات الفاعلين ضمن المستويات الثلاث (المركزي - الجهوي - المحلي). وأخيرا هو يبين دور المتعاملين الخواص مع هياكلهم المهنية في ديناميكية تنمية المستثمرات والفروع والأقاليم.



منظر فاعلي القطاع الفلاحي والريفي في أفق 2020



تقوية قدرات كل الفاعلين، مرافقة ضرورية

تؤكد العناصر السابقة أن إدخال المقاربة التساهمية وآليات التسيير التي ترافقها، يستدعي توعية مكثفة وتعزيزا صلبا لقدرات إطارات وأعوان الإدارة والمصالح العمومية والخاصة على كل المستويات.

حملة شرح واسعة تستهدف الفاعلين.

- إعلام وتحسيس: مست 258.000 إطار، فلاحين ومربين؛
- زيارات نصائح: مست 219.360 شخص، تم انعقاد 58.695 جلسة؛
- أيام تجريبية: مست 52.695 شخص، تم انعقاد 2662 جلسة؛
- أيام تقنية وعلمية: مست 14500 إطار و131.553 فلاح، 1339 جلسة؛
- إنتاج وبث الدعامات: 93 مساعد كتابي، 1800 مساعد سمعي بصري و4136 حصة إذاعية، 53 جلسة تحفيز.

منذ انطلاق برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، تم اتخاذ أعمال مختلفة:

- وضع هيكل وطني ينسق البحث الزراعي والغايي والمساعدة التقنية، قصد أقامة مسؤولية برمجة ومتابعة وتقييم تقوية قدرات الفاعلين، تنوب عنها أيضا في هذا الإطار هيئات جهوية.
- إعادة تأهيل المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بتشكيل شبكة وطنية لمصالح الدعم التقني بالاتفاق مع 250 مكتب دراسات واستشارات فلاحية خاصة قيد التجسيد.
- عصنة المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي، وإعادة تأهيل دوره في نشاطات الاتصال والاعلام وترقية الدعم الاستشارية.

بالموازاة، فإن كفاءات تشخيص احتياجات التكوين وتقوية القدرات في مختلف المجالات طور الإعداد، بينما تضاعفت جهود التكوين هذه السنوات الأخيرة. لقد مست أكثر من 50.000 شخص على كل المستويات في أشكال متنوعة (ملتقيات،

أيام تقنية، ورشات ...)، لكن يجب ضمان تغطية أوسع في السنوات القادمة، لأن التحديات الواجب رفعها عديدة. إن المجالات المغطاة هي على الخصوص:

- إثراء مواضيع تقوية القدرات، لاسيما في تسيير المؤسسة، والتسيير العمومي والتساهمي،
- تنويع وتكييف منتجات تقوية القدرات،
- دعم التكوين المتواصل في وسط العمل، وتحيين مجموعة معارف ومؤثرات التكوين المتوجه بشهادات،
- القيام بشراكات لتقوية قدرات مموني الدعم التقني،
- تحسين استعمال وتنسيق المساعدة التقنية الدولية.

نمو اقتصادي معمم، مدعم ومستدام: النتائج الأولى

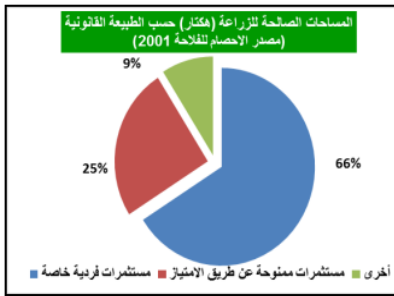
منذ بروز تسوية قضية العقار الفلاحي، سيعتبر القطاع الخاص من الآن فصاعدا المحرك الأساسي لنمو القطاع الفلاحي والريفي، و الدولة من جهتها، فسوف تركز على دورها للتنظيم والضبط ومراقبة الدعم المتعدد الأشكال في القطاع الفلاحي. لقد طورت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مختلف الميكانيزمات الموجهة خاصة للقطاع الخاص للاستثمار وتطوير نشاطاته. لقد تم تحليل النتائج على مختلف المستويات : المستثمر الفلاحي والفرع والإقليم.

نمو اقتصادي.

- **معمم:** مبني، ويضمن الموارد والإنتاج الوطني، ملائم ويتحكم فيه المتعاملون المحليون والجهويون والوطنيون.
- **مدعم:** في ازدهار فيما يخص الإنتاج والتنافسية لتقليص أقل للبدائية للأنظمة.
- **مستدام:** يضمن حماية القدرات الإنتاجية لموارده الطبيعية.

نمو اقتصادي من خلال المستثمر الفلاحي.

في سنة 1996، تم إصدار القانون الأساسي للفلاح وكذا شروط وكيفيات الاعتراف بمهنة الفلاح. تكلف الغرف الفلاحية للولايات بتعيين سجل الفلاحين. إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2011، تم الاعتراف بـ 900.000 فلاح كونهم في نشاط. يؤدي هذا الاعتراف السنوي للقانون الأساسي للفلاح إلى الحصول على الدعم العمومي المختلف (مالي و تقني) والقرض للاستثمارات، حتى على التأمين العقاري منذ دخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في النشاط في أوت 2010.



الفلاحة، المستثمرة الفلاحية والمستثمر الفلاحي في الجزائر

بمعنى القانون المتضمن التوجيه الفلاحي، تعد ذات طبيعة فلاحية كل النشاطات التي تتعلق بالتحكم وباستغلال دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني، التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيرورة هذه الدورة وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الإنتاج ولاسيما منها تخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتوضيها وتحويلها وتسويقها، عندما تكون هذه المواد متأتية حصرا من المستثمرة.

تعتبر المستثمرة الفلاحية وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة ومن مجموع القطعان المواشي و الدواجن و الحقول و البساتين والاستثمارات المنجزة، وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية.

يقصد بالمستثمر الفلاحي كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا كما هو معرف أعلاه، والذي يشارك في تسيير المستثمرة، و يستفيد من أرباحها و يتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.

المصدر: قانون التوجيه الفلاحي رقم 16-08 المؤرخ في 03 غشت 2008

نمط تسيير الأراضي الفلاحية يتسم عموما بالطابع الخاص

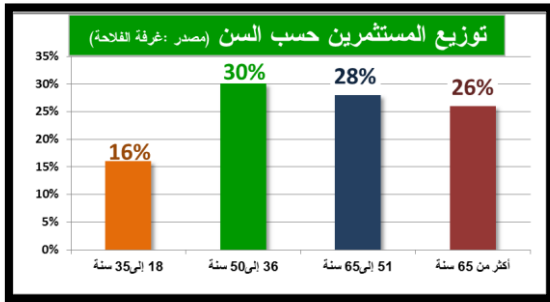
بعكس الأفكار الواردة، يتسم نمط التسيير و إتخاذ القرار في إستغلال الأراضي الفلاحية عموما بالطابع الخاص. يسمح تعدد الوضعيات القانونية سواء كانت فردية أو جماعية بممارسة حرفة الفلاح: حيازة الملكية العقارية الفلاحية، الامتياز، خارج التربة، الشركة المدنية أو العائلية، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، التعاونية، التجمع ، .. إلخ . منذ دخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل ، سمحت إمكانية إنشاء مستثمرات جديدة على أراضي الأملاك الخاصة للدولة وفق نمط الامتياز قابل للتجديد على أربعين سنة بإنطلاق في وقت وجيز، ديناميكية جديدة للاستثمار يحملها الشباب لإعادة استغلال الأراضي المتواجدة في راحة.

المستثمرات في غالبيتها صغيرة الحجم، فرصة لتنويع الإنتاج.

تعتبر أغلب المستثمرات ذات حجم صغير ، مساحتها أقل من 10 هكتارات. في فئة المستثمرات الكبيرة يمارس فقط 2% نشاطهم في مستثمرة تفوق مساحتها 50 هكتار. يعد صغر حجم المستثمرات مبررا غالبا ما يتخذ كصعوبة لترجمة المردودية الضئيلة للمستثمرة الفلاحية. لكن وضع الصندوق الخاص لدعم مربى المواشي و صغار المستغلين الفلاحيين، يعطي الفرصة لدعم تنمية متنوعة من المنتجات الفلاحية (تربية النحل و تربية الدواجن...) ذات قيمة مضافة كبيرة ومع طلب في السوق بإمكانه جذب الشباب ، الرجال و النساء، للإلتحاق بحرفة المستثمر الفلاحي.

الفئات	المستثمرون %	الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة المشغولة %
الصغيرة بين 0.1 و 10 هكتار	70	25
المتوسطة بين 10 و 50 هكتار	22.6	52
الكبيرة أكثر من 50 هكتار خارج التربة	1.9	23
	5.5	0

المصدر: الإحصاء العام للفلاحة 2001



السن : إستراتيجية ترقية الإستثمارات تستهدف الشباب

يعتبر توزيع المستثمرين حسب السن مع أكثر من 50% من المستثمرين لهم أكثر من خمسين سنة، علامة تشير للقلق لأن الإستثمارات عموما ، يباشر بها الشباب. يمكن لإستراتيجية تستهدف الشباب و إقامة شراكة مع الأكثر سنا أن تسارع في صعود الاستثمارات.

المستثمر الفلاحي و إنتاجه كما هو منظور إليهما من زاوية إستغلال التربة : منشئ للثروة و مسير للموارد الطبيعية.

تعد المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عموما المؤشر المستعمل لوصف قدرة إنتاج المستثمرين . تقدر هذه المساحة حاليا ب 8.5 مليون هكتار. غير انه و بالنظر للفضاء الريفي، تعد المساحة الكلية المحتمل إستعمالها من طرف المستثمرين جد هامة. يشير الجدول الملحق إلى توزيع الأراضي و أصول الفروع الأساسية حسب الفئات التالية:

- الأراضي القابلة للحث بالنسبة للزراعات العشبية و الأراضي في راحة،
- أراضي الزراعات الدائمة (زراعة الأشجار، المروج الطبيعية)
- الرعي و المراعي
- الأراضي الحلقاوية
- الأراضي الغابية.

يتزايد تنوع أنواع المستثمرات الفلاحية عندما تؤخذ في الحسبان المناطق الطبيعية (الجبال ، السهوب ، السهول و الساحل ، الصحراء و الواحات). يعد هذا التنوع مكسبا هاما لأنه يحتوي من جهة معرفة تقليدية في استصلاح الموارد الطبيعية وقدرة على تطوير الإنتاج و تنويع الفروع.

و على سبيل الذكر ، فقد تم إشراك الفروع مع نمط شغل الفضاء في الجدول المذكور في الملحق و يبين الإيضاح الجديد الذي ينجم عن تلك القدرة الخارقة التي يخفيها الفضاء الريفي من أجل النمو الإقتصادي و إنشاء مناصب شغل دائمة في الإنتاج و في النشاطات البعدية و القبلية و إدماج ما بين القطاعات و كذا الإدماج الإقتصادي.

إن تقسيم معطيات الإنتاج حسب المنطقة الطبيعية التي تنجم عن الأخذ بالحسبان للتنوع ، تسمح بإيضاح المناطق الجديدة للإنتاج الفلاحي التي من شأنها المساهمة في التنمية الإقتصادية لهذه المناطق. هكذا و حسب جدول مؤشرات الإنتاج حسب المناطق الطبيعية فإن حصة قيمة الإنتاج الفلاحي سنة 2011 كانت 18 % بالنسبة للمناطق الجبلية ، 23 % للهضاب العليا ، 44 % للسهول و الساحل و 16 % للصحراء و الواحات.

و أخيرا ، تسمح التغيرات المحدثة في إستعمال التربة أثناء العشرية الأخيرة (2000-2010) بتسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الفلاحين لتثمين أحسن لمستثمراتهم و التكيف مع التقلبات الثقيلة للسوق ، نذكر منها:

- انخفاض في الأراضي المتواجدة في راحة إلى 11%
- إرتفاع في غرس الأشجار بـ 82%
- انخفاض المروج الطبيعية بـ 30%
- انخفاض في الأراضي الحلقاوية بـ 14%
- زيادة في المساحات المسقية بـ 99%



تنوع الدعم الموجه للمستثمرين

تعكس مدونة مختلف أنواع الدعم ، التنوع الكبير للاستثمارات المشجعة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى المستثمرة. تتضمن هذه الاستثمارات الرئيسية عناصر أساسية ملائمة لتزايد مستدام للإنتاج الفلاحي:

- الحصول على البذور والشتائل والمكثرات واستعمالها
- ترشيد إستعمال مياه السقي
- التجهيز الخاص و الممكنة
- الحصول على القرض الموسمي
- إنشاء و توسيع المستثمرات عن طريق الامتياز للأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة والضمان العقاري
- تأمين شراء الإنتاج، بفضل القرض الموجه للمتعاملين المدمجين.

كل هذه الاستثمارات لا يمكن لها ان تكون في نفس الوقت و في نفس المستثمرات. لا تزال نسبة التغطية ضئيلة جدا لكل واحد. لكن تم إقامة الأسس و الميكانيزمات التي من شأنها زيادة حجم الاستثمارات. من المؤسف أن المداخيل المتأتية من المستثمرة الفلاحية ليست موضوع متابعة آلية. ستتغير هذه الوضعية بالتأكيد مع الطلب المتزايد للقرض.

(i) البذور

تقدر كمية البذور المسلمة للمنتجين من طرف شبكة تعاونية الحبوب و البقول الجافة لموسم 2011- 2012 إلى 1,662 مليون قنطار مقابل 1,446 مليون قنطار في الموسم الماضي ، أي ما يعادل نسبة تغطية حبوب مقبولة قانونيا تقدر بـ 47,7%. فضلا عن ذلك، فقد بلغ إنتاج بذور البطاطس المصدقة لحاجيات برامج إنتاج البطاطس الموجهة للاستهلاك 272,215 طن سنة 2011 مقابل 236,468 طن سنة 2010 و 217,534 طن سنة 2009

(ii) المكننة

بفضل التدابير التحفيزية الأخيرة التي تهدف إلى إنعاش صناعة المكننة الفلاحية في الجزائر و إلى تطوير المكننة في الأنظمة الزراعية ، تمت المبادرة ببرنامج مرافقة تجاه الفلاحين و التعاونيات (وحدات الحراثة الآلية) في 2009 (قرض الإيجار لبنك الفلاحة 2011، بلغت التسليمات المجمعة بما يزيد عن 7829 جرار جديد (يمثل 11 % من الحظيرة الوطنية للجرارات) 1,252 آلة حاصدة دراسة (تمثل 15 و التنمية الريفيه والدفع نقدا) . في نهاية شهر سبتمبر 06 % من الحظيرة الوطنية لآلات الحصد و الدرس).

(iii) اقتصاد الماء

يتمحور برنامج اقتصاد الماء حول ترقية أنظمة السقي المقتصد للماء كعامل في عصنة الفلاحة و تحسين استعمال الري الزراعي .ولقد ترجم هذا بارتفاع محسوس في المساحة المسقية المجهزة من 359.163 هكتار في 2009 إلى 449.224 هكتار في 2011. أي بزيادة 90061 هكتار. تهدف المساحة المسقية في افق 2014 إلى 1,6 مليون هكتار بالنسبة لسنة 2009. كانت تقدر المساحة المسقية بـ 936,862 هكتار و قد بلغت سنة 2011، 1.004.530 هكتار أي بزيادة 67.668 هكتار.

(iv) الأسمدة

بالنسبة لموسم 2010/2011 بلغ حجم الأسمدة الموزع بما فيه كل الأنواع أكثر من 257.516 طن مقابل 238.976 طن في موسم 2009/2010 و 172,824 طن في موسم 2009/2008. بذلك ارتفع مستوى خصوبة زراعة الحبوب فيما يخص المساحة التي مرت من 130.000 هكتار في 2008/2009 إلى 404.000 هكتار في 2010/2009 وإلى 543.779 هكتار في 2011/2010 بالنسبة للأسمدة الجوفية و 382.000 هكتار في 2011/2010 بالنسبة لأسمدة التغطية.

(v) ثروة الأبقار

بالنسبة لاستيراد الأبقار الولود سنة 2007 و 2008، فقد تم استيراد فقط و على التوالي 2357 و 1214 بقرة ولود، بينما في سنة 2009 و هي سنة انطلاق برنامج الحليب تم إستيراد 15.000 بقرة ولود. إن هذا التجاوب في تزايد ، بالنظر إلى أن الاستيراد قد بلغ 26.600 بقرة ولود لسنة 2011 أي مجموع أكثر من 67.000 بقرة ولود منذ سنة 2009 .

النمو الإقتصادي من خلال فروع معاصرة و مدمجة للفاعلين

أعيد التأكيد على مقاربة الفرع سنة 2009 لتصويب عدة أعمال دعم للإستثمار و دمج الفاعلين حول إقامة قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الإستهلاك . و الهدف من هذه المقاربة هو تشجيع النمو الإقتصادي لفاعلي الفروع والقطاع بصفة عامة و كذا تنافسية الأقاليم.

تعد هذه المقاربة جديدة بالنسبة لإدارة القطاع الفلاحي التي كانت محصورة لمدة طويلة في الإنتاج البدائي (لايزال تعيين الفروع عموما حسب الإنتاج الفلاحي الذي تغطيه بدلا من المنتج النهائي للإستهلاك). يتم التدريب على مقاربة الفرع بسرعة و مرت العشر فروع الإستراتيجية المحددة إبتداء عند إنطلاق السياسة إلى 17 فرع اليوم، التي تشكل حاليا موضوع متابعة من طرف الإحصائيات الفلاحية . و تكون الفروع الأخرى أيضا ذات أهمية تتطلب المتابعة مع القطاعات الأخرى (أنظر على سبيل المثال الفروع المحددة في جدول الملحق "توزيع الأراضي و مرجعية الفروع").

لقد تم إحصاء ما لا يقل عن 23.555 مؤسسة صغيرة و متوسطة في مجال الزراعة الغذائية و التي انشأت ما يزيد عن 140.000 منصب شغل و 33 % من القيمة المضافة لصناعتنا.

تسمح خريطة الولايات الثلاث الأولى المنتجة حسب الفرع بتحديد مختلف مناطق إنتاج الفروع. تعطي أيضا المعلومات الأكثر تفصيلا للبلديات الرائدة حسب الفرع. يجب أن يجد هذا إهتماما لدى المجالس المهنية المشتركة و مصالح الدعم التقني لفهم و تشجيع تقاسم المعارف لفائدة الفرع كله.

و موازاة لذلك، فإن هيكلة الفروع في تطور. يعد المجلس المهني المشترك الجهاز المكلف بتنشيط تطوير الفرع و ترقية إشراك القطاع الخاص (تتوفر حاليا 7 فروع على مجلس مهني مشترك). و بالرغم من ذلك لايزال إدماج الفاعلين في الفروع قليل بينما يجب على الإدارة أيضا من جانبها إعادة تقييم الدور الذي يمكن أن تلعبه لمساعدة الفروع. تتمثل الأدوات التي تحوزها : اليقظة الإستراتيجية و الدراسات و الرقابة و التقييس و دعم تقوية القدرات.

تعد الأقطاب الزراعية الغذائية المدمجة أيضا شكلا من التنظيم المهني المشترك في طور البناء لإرسال الفروع في مقاربة إقليمية جوارية بهدق عصرنة الفروع و تحسينها. غير أنه يبقى توضيح مع الهياكل المهنية المشتركة المعنية نموذج و آليات و إجراءات و مختلف معايير الشراكة و التشاور و التسيير و الحماية الصحية و علم التسويق.

دعم متعاملي الفروع

تم تطوير مختلف أدوات دعم الفروع مع :

- دعم الإستثمارات في إنشاء البنى التحتية
- دعم الحصول على التجهيزات المتخصصة
- علاوات تثمين المنتجات
- الحصول على القروض المتنوعة على المديين المتوسط و الطويل المدى ، للتجهيزات، مثل تلك الخاصة بجمع الحليب مثلا، لمعاملين يدعون "بالمدمجين" لأنهم يسمحون بدمج و بطريقة غير مباشرة المستثمرين في عصرنة الإنتاج.

لقد عرفت النتائج الأولى لمقاربة الفرع هذه ببلوغ مستويات جديدة للإنتاج بالنسبة للحليب و القمح الصلب و البطاطس و الطماطم الصناعية على و جه الخصوص، أكدتها الإحصائيات المتبعة من طرف هذه الفروع (القيمة الخام، المساحات المزروعة) كما هي مفصلة في ملحق هذا التقرير.

يبين تحليل هذه المعطيات نمو ملحوظ في الإنتاج الوطني الكبير المقسم حسب الفرع : الحبوب، الأعلاف ، الخضروات ، البقول الجافة، البطاطس ، الطماطم الصناعية ، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء. و هذا ما يفسر نسبة نمو الإنتاج الفلاحي في السنوات العشرة الأخيرة ب 7.3 % في السنة مقابل 3.2 % في العشرة السابقة.

يتوجب بناء أنظمة إعلام للفروع لإمكانية إتمام معطيات الفروع و بذلك تعزيز قدرات المجالس المهنية المشتركة على التسيير و قيادة تنمية فروعها. تتناول المعطيات الأساسية تخصص الأعضاء و القيم المضافة لكل حلقة من حلقات الفروع (مستثمرين فلاحين ، موردي مدخلات، مؤسسات تحويل، مؤسسات إمداد و عرض في السوق) و إحداث مناصب.

تطور إنتاج أهم الفروع

فرع الحبوب: (2009) 61,2 مليون قنطار، (2010) 45,6 مليون قنطار، (2011) 42,5 مليون قنطار (معدل 2000 - 2008 : 29,7 مليون قنطار)
فرع الحليب : فيما يخص الإنتاج : (2009) 2,39 مليار لتر، (2010) 2,7 مليار لتر، (2011) 2,93 مليار لتر (معدل 2000-2008 : 2 مليارين لتر)
فيما يخص جمع الحليب: (2009) 300,5 مليون لتر، (2010) 393,3 مليون لتر، (2011) 572 مليون لتر (معدل 2003 - 2008 : 173.2 مليون لتر)
فرع البطاطس: (2009) 26,8 مليون قنطار، (2010) 33 مليون قنطار، (2011) 38,6 مليون قنطار (معدل 2000-2008: 17 مليون قنطار).
فرع الحمضيات : (2009) 8,44 مليون قنطار، (2010) 7,88 مليون قنطار، (2011) 11.1 مليون قنطار (معدل 2000-2008: 5.8 مليون قنطار).
فرع التمور: (2009) 6.01 مليون قنطار، (2010) 6,45 مليون قنطار، (2011) 7,24 مليون قنطار (معدل 2000-2008 - 4.72 مليون قنطار).
فرع الزيتون : (2009) 4,75 مليون قنطار، (2010) 3,11 مليون قنطار، (2011) 6,1 مليون قنطار (معدل 2000-2008 - 2,5 مليون قنطار).
فرع اللحوم الحمراء : (2009) 3,46 مليون قنطار، (2010) 3,82 مليون قنطار، (2011) 4,2 مليون قنطار (معدل 2000-2008 - 2,6 مليون قنطار).
فرع اللحوم البيضاء: (2009) 2,09 مليون قنطار، (2010) 2,82 مليون قنطار، (2011) 3,36 مليون قنطار (معدل 2000-2008 - 1,95 مليون قنطار).

يشكل الإقليم الريفي السلم الثالث لتحليل النمو الإقتصادي الداخلي و المدعم و الدائم بعد الإنتاج و السوق و الذي يعد الفرع التمثيل المنتظم له. يتمثل أهم الفاعلين المعنيين بالعمليات المنجزة على مستوى الإقليم في :

- الجمعيات و منظمات القاعدة و الأسر التي تعد عضوا فيها أو مستفيدين من خدمات الجمعية،
- البلديات و المنتخبين و مصالح الدولة غير الممركزة
- المؤسسات الخاصة و العمومية الموجودة في المنطقة
- الخلايا البلدية للتنشيط الريفي.

كل أدوات دعم التجديد الريفي تم تطويرها أثناء سنوات 2000:

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة
- دعم الدولة للبلديات للتكفل بتسيير الموارد الطبيعية لأقليمها
- النظام المعلوماتي حول البلديات الريفية
- إستراتيجية التنمية الريفية و برنامج التنمية الريفية الذين حدد مبادئ و أدوار و إجراءات و أدوات للعمل على مستوى الإقليم.
- ومنذ 2011 قاد التفكير في تنمية المناطق الطبيعية (الجبال و السهوب و الهضاب العليا و الواحات و الصحراء و السهول و السواحل) إلى إطار برمجة حسب كل منطقة.

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة : مقارنة حاملة للمشاريع

بالنظر لضخامتها ، فإن إنجازات المشاريع الجوارية بالأرقام الإجمالية للتنمية الريفية المندمجة تثير وتدعو في نفس الوقت. منذ إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2009 تم صياغة 6059 مشروع (المصدر: حصيلة وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لسنة 2011)، من بينها 4165 مشروع تم الإنطلاق فيه في 1241 بلدية . لقد نجحت المديرية العامة للغابات بنمط تنظيمها الموزع على كامل التراب الوطني و في زمن قصير، في ضمان تغطية واسعة.

بالنسبة للفترة مابين (2009 - 2014) تقرر برمجة 12.148 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة منها 6059 للفترة ما بين (2009 - 2011).
تبرز حالة التنفيذ بالنسبة لـ 2009 - 2011:
- 6059 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة موافق عليها، من بينها 4165 تم الشروع فيه؛
- 1241 بلدية معنية؛
- 5187 قرية ريفية؛
- 3.649.456 سكان الريف، معظمهم في المناطق المعزولة والنائية؛
- مناصب الشغل المحدثه : 133.880؛
- أسر ريفية مستفيدة : 681.200.

تقارب نسبة إنجاز تعهدات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة حوالي 30 %. تبدو هذه النسبة ضئيلة نسبيا فيما يتعلق بمشاريع جوارية صغيرة. ويفسر ذلك بإجراءات التنفيذ التي كان من الواجب بناؤها تدريجيا والتي كان عليها احترام مبادئ التنافس والشفافية. مع التجربة، يتوجب أن يجد تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة سرعته القصوى.

تهدف هذه المشاريع الصغيرة إلى تنمية قدرة التكفل بالتنمية من خلال التنظيمات القاعدية والنمو الاقتصادي عبر تنمية النشاطات الاقتصادية الجوارية. بذلك تتناول المعطيات المتبعة عدد الهيئات الإدارية والتنظيمات القاعدية والسكان المعنيين و الأسر المستفيدة ومناصب الشغل المحدثه.

تعد هذه الأرقام ذات أهمية على المستوى الإجمالي للوطن. و نزلنا بها على مستوى قرية ريفية، يبدو أن لعدد أقل أهمية إذا لم يتم تحليله مقارنة بما يجري في هذا الفضاء ومقارنته بدناميكية التكفل بالتنمية التي تدفعه.

من المقرر في إطار المخطط الخماسي، أن يتم الوصول، إلى غاية نهاية 2014، إلى جزء هام من الأسر التي تعيش في القرى الريفية. إن بلوغ هذا الهدف ممكن بفضل مساهمة القطاعات الأخرى (الكهرباء، التطهير، غاز المدينة...) وتلك الخاصة بالجماعات المحلية.

كل هذه الإسهامات تمت متابعتها ، غير أن أثرها لم يسلط عليه الضوء بالشكل الكافي في إطار التقييمات الدورية لبرنامج التجديد. إن المعطيات المقدمة هنا تتعلق إلا بمساهمة وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. يبين جدول في الملحق النشاطات المختلفة الخاصة ببلديتين.

إن تنوع الأعمال والحيوية التي تدخلها في المنطقة الريفية وتأثير التدريب، الذي يمكن أن يكون لها على نشاطات أخرى وعلى رفاهية السكان، هي إسهامات إيجابية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وتبين تقدير أثر هذه المشاريع الصغرى.

تعد فكرة تجميع النشاطات في موضوع فيدرالي هو مفيد لمبادرة عملية المتابعة والتقييم التساهمية، التي تتم مع الأطراف الفاعلة حول مستويات تلبية حاجياتهم مقارنة بالتغيرات المحدثة. تتمثل المواضيع الفيدرالية التي تجمع السكان في مشروع واحد، في الآتي :

- عصنة القرى والقصور،
- تنوع النشاطات الاقتصادية،
- حماية الموارد الطبيعية،
- إعادة تأهيل الموروث المادي وغير المادي.

لتنفيذ هذا الإجراء، تم تطوير 4 مواضيع مجمعة (الفترة 2009 - 2011):					
المجموع	إعادة تأهيل للموروث المادي و غير المادي	حماية الموارد الطبيعية	تنوع النشاطات الاقتصادية	عصنة القرى والقصور (فترة 2009-2011)	
%100	%7	%51	%29	%13	المقدمة
%100	%4	%53	%32	%11	الموافق عليها
%100	%4	%53	%31	%12	المباشر فيها

وفي الأخير، وكما هو الشأن بالنسبة للمستثمرين والفروع، لا توجد هناك معطيات كاملة تسمح بمتابعة المداخل التي تدرها المشاريع ومرافقة حاملي المشاريع في التسيير الدائم لنشاطهم. يبين هذا ضرورة تعزيز على المدى القصير، قدرات تحليل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي.



تسيير الموارد الطبيعية: دور حماية على المستوى البلدي أو ما بين البلديات

هذه النشاطات التي تقودها تقليديا المديرية العامة للغابات والمحافظة السامية لتطوير السهوب ومحافظة تطوير الفلاحة في المناطق الصحراوية والمؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية، هي مدعمة من طرف صناديق عمومية في أكثر من 30 ولاية وحوالي 700 بلدية. إن المعلومات المتحصل عليها تتعلق أساسا حول الانجازات المادية التي لا تسمح حاليا بتسليط الضوء لآثارها على وضعية الموارد الطبيعية وعلى التكفل الدائم بالاستثمارات المنجزة.

هذا التوضيح الجديد الذي جاء به التحليل على مستوى المستثمر أو الفرع أو الأقاليم الريفية، يفتح طرق لتحريك بشكل أوسع القطاع الفلاحي وتأمين ما تخزنه الموارد الطبيعية والبشرية للفضاءات الريفية من طاقات وإدماج المستثمرات الصغيرة في سياسة التجديد الفلاحي والريفي وتعزيز النمو الاقتصادي.

تجديد وفعالية متزايدة لأدوات ووسائل التسيير العمومي: نتائج أولية

يتناول هذا الجزء من التحليل المجال الكبير الثالث والأخير للتغيرات التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي والريفي. يمثل هذا المجال من إختصاص الإدارة والتحليل الفعال لأدوات ووسائل التسيير العمومي التي تقاس عموما بآجال ونوعية الخدمة المقدمة كما يتصوره المستعملون. مما وجه التفكير في هذا الجزء على هذا النحو، رغم عدم توفر الإحصائيات.

- إطار قانوني في تطور وملائم للتغيرات المحدثة،
- أدوات مالية وإجراءات دعم فعالة،
- الضبط الاقتصادي للإنتاج الفلاحي،
- الحماية والرقابة.

إطار قانوني في تطور وملائم للتغيرات المحدثة

تعد بداية تسوية قضية العقار الفلاحي بالتأكيد، إحدى الانجازات الهامة التي تحققت منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. فقد كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 3 غشت سنة 2008 الامتياز ، كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة وحدد القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010 شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

لقد تم تسهيل الحصول على أراضي الأملاك الخاصة للدولة أيضا لتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية المواشي إلى جانب ذلك وضع تحفيزات لتقوية وعصرنة وإنشاء مستثمرات في أراضي الخواص منذ شهر فبراير 2011.

لقد ساهمت تدابير أخرى اتخذت في جوان 2011 في تحسين الحصول على الملكية العقارية الفلاحية في المناطق الصحراوية وتسوية الوضعيات العالقة في المجال العقاري. ويمكننا أيضا ذكر تقنين إجراءات الشراكة المتعلقة بالمزارع النموذجية (مارس 2011) وكذا حماية وتأمين الأراضي الغابية التابعة للأملاك العمومية للدولة.

كما حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الضرورية لكل برمجة للاستثمارات، فردية أو جماعية، عمومية أو خاصة، وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمارات في الانتاج.

إكتملت هذه التدابير بدخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية حيز العمل، الذي هو الأداة المفضلة للدولة. تجري متابعة أسبوعية لتطور الوضعية العقارية للأراضي ويمكن الحصول عليها بسهولة. عند تاريخ 21 مارس 2012 ومنذ الشروع في تنفيذ أحكام القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010، تم إيداع أكثر من 195.000 ملف لدى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من بين 220.000 مستثمرة معنية بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق امتياز على هذه الأراضي. كل هذا تم إنجازه في ظرف سنتين.

إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد:

تطبيقا للقانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 غشت سنة 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي، جرى إعداد وإصدار ووضع النصوص التطبيقية التي تركز الامتياز كنمط حصري لاستغلال الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة من خلال:

- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 غشت سنة 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة،
- المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2010 الذي يحدد كيفيات تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة،
- وضع فهرس للمستثمرات الفلاحية الذي سيجن مع تسليم عقود الامتياز الجديدة،
- وضع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من خلال إعداد الأدوات القانونية ووضع هياكله على المستوى المركزي والجهوي والولائي،
- المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المؤرخ في 10 يناير سنة 2011 الذي يحدد كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية،
- القرار المؤرخ في 29 مارس سنة 2011 والمتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة،
- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 191 المؤرخ في 29 مارس سنة 2011 والمتعلق بنزع أراضي فلاحية لإنجاز تجهيزات عمومية. يضع هذا المنشور نظاما يسير نزع الأراضي الفلاحية لاستعمالها كعقارات عقارية لإقامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة،
- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011 والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات،
- إرسال إلى الولاية المذكورة رقم 246 المؤرخة في 24 مارس 2011 والمتعلقة بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات،
- بالنسبة للمستثمرات الخاصة: تم استلام 1.889 ملف من المصالح المحلية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية تخص 22.960 هكتار والتي منها 1063 توجت بشهادات المصادقة على المشاريع التي ستكون موضوع دعم مالي من الدولة بعد توقيع دفاتر الشروط.
- بالنسبة للأراضي الخاصة للدولة: تم تحديد 954 محيط بمساحة تقدر بـ 453.651 هكتار التي ستكون، بعد المصادقة على الدراسات، موضوع تخصيص لصالح 22.390 صاحب امتياز. تجدر الإشارة إلى أن هذا الإطار إلى أنه تم توقيع 172 دفاتر شروط.
- صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 6 يونيو سنة 2011 والمتعلق بحياسة الملكية العقارية الفلاحية - تأمين عقاري للمستثمرين. لقد جاء هذا المنشور لاستدراك التأخير المسجل لانتهاء إجراءات تسليم العقود للمستثمرين المستفيدين من نظام حياسة الملكية العقارية الفلاحية وتطهير الوضعية.

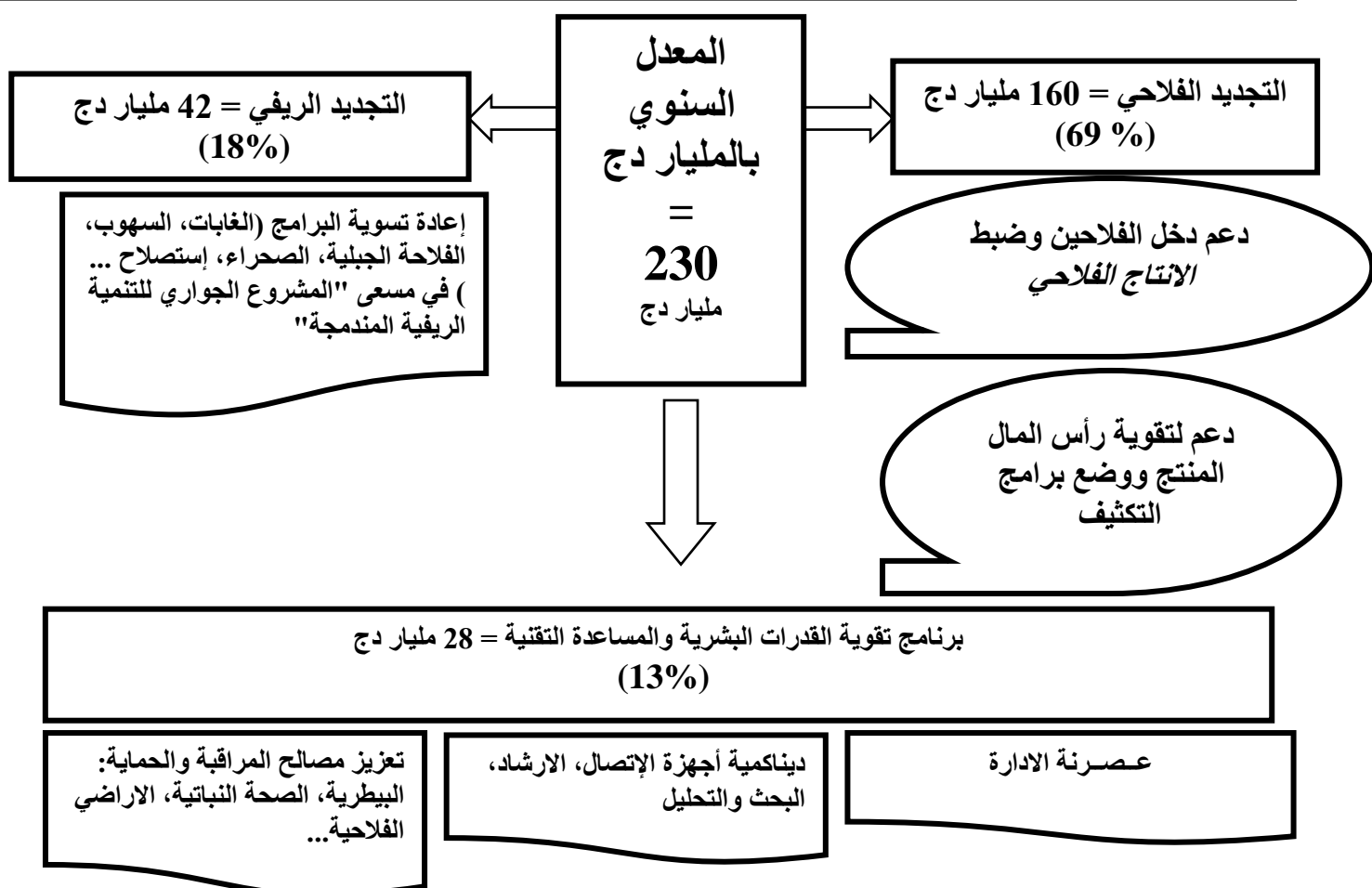
أدوات مالية وإجراءات فعالة للدعم

تبدو الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة من خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية. لقد إنتقلت الموارد العمومية من 52 مليار دينار في سنة 2000 إلى 284 مليار دينار سنة 2011.

لقد خصصت أكبر حصة من الميزانية لدعم الأسعار عند الإستهلاك. تم إدخال هذا الإجراء الضبط خلال الأزمة الغذائية العالمية لسنة 2008، حيث جندت بسرعة و تنوعت حسب نتائج الموسم الفلاحي، و تذبذب أسعار المنتجات المستوردة والوضعية الإجتماعية.

تعكس موارد الميزانية الأخرى الأهمية الممنوحة لنشاطات عصنة الإدارة و التجديد الفلاحي و التجديد الريفي و كذا حماية الصحة الحيوانية و الصحة النباتية. تبدو الحصة المتعلقة بالتجديد الريفي أقل أهمية و لكن تجدر الإشارة إلى أنها لاتعكس إلا الدعم الذي يقدمه القطاع الفلاحي، دون الأخذ في الحسبان مساهمات القطاعات الوزارية الأخرى في الوسط الريفي و كذا تلك التي تدخل في ميزانيات البلديات.

السجل المالي المتوقع لـ 2010-2014 للتجديد الفلاحي والريفي (المعدل السنوي بالمليار الدينار)



تنوع صناديق الدعم المالي

منذ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و أكثر من ذلك منذ 2008، تطور الدعم لصالح المستثمرين و متعاملي الفروع وسكان الأرياف. كما تنوعت الصناديق لتلبية إحتياجات خاصة:

- الصندوق الوطني لتنمية الإستثمارات الفلاحية
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
- صندوق حماية الصحة الحيوانية و حماية الصحة النباتية
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية
- صندوق التنمية الريفية و إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية و صغار المستغلين الفلاحين.

إن المعلومة المالية ما هي إلا ترجمة بالأرقام لنشاط منظمة. يساهم وضوحها في توجيه صاحب القرار في الإختيارات التي يقوم بها من خلال نشاطه.

تستعمل هذه الصناديق لإعانة جزء من الإستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين (عادة من 30 إلى 50 %) مع التخفيض إلى غاية 100 % من نسب الفوائد على القروض، كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو أخيرا كتخصيص خاص لضبط الأسواق. مع تقوية القدرات المخصصة للمتابعة والتقييم والأنظمة المعلوماتية، ستتاح الفرصة لتبسيط وتوضيح المدونات من أجل توضيحها أكثر، الشيء الذي يؤدي إلى الإستعمال الفعلي للصناديق العمومية.

شباك و حيد للإستفادة من المواد المالية



يمكن للمتعامل أن يستفيد من مختلف الصناديق عبر الشباك الوحيد الذي تم وضعه بالشراكة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية. يدرس مشروع الإستثمار على هذا المستوى و يوجه المتعامل نحو نوع القرض و نوع الدعم العمومي الملائم. و هكذا طور بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من القروض:

- قرض الرقيق، و هو قرض موسمي،
- قرض التحدي، و هو خاص بالتجهيز،
- قرض فدرالي، و هو نوع من قرض التحدي،
- قرض ممون،
- قرض إيجاري، و هو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي،
- قرض السكن الريفي.

تطلبت مثل هذه السياسة، إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة و التنمية الريفية و الزراعة الغذائية. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق الضمان على مستوى صندوق ضمان القروض لمرافقة القروض في القطاع.

يمكن تقدير المستوى الحالي للإستثمار في القطاع الفلاحي و الريفي إنطلاقا من مستويات القرض و دعم المتعاملين. غير أنه يجب إضافة لهذا المستوى من الإستثمار:

- التطهير المالي الذي يشمل جميع البرامج التي أطلقها القطاع منذ سنة 2000 وتحديد النزاعات التي هي في قيد المعالجة.
- مسح الديون البنكية للفلاحين المقدرة بـ 41 مليار دينار جزائري (2009)
- حصة هامة من الإستثمارات، تحققت بأموال خاصة.

يبقى هامش التقدم كبيرا، للنظر للعدد الهام من الفاعلين الموجودين في القطاع الفلاحي، الذين بإمكانهم الإستثمار والإستفادة من دعم الدولة و القرض. مع العلم أنه مع الممارسة المعتادة للقرض، ستزيد من خطورة عدم التسديد، مما يجب على هذا الجهاز أن يولي عناية خاصة لهذه المسألة.

ضبط المنتجات الفلاحية

يعد الضبط من بين الخطوات الجد متقدمة، التي سجلها القطاع الفلاحي في هذه السنوات الأخيرة. إن الضبط الذي أعيد تأهيله في سنة 2008 أصبح اليوم إحدى المهام الأساسية للقطاع. الهدف المنشود من وراء وضع نظام الضبط هو المحافظة على مداخل الفلاحين ووضعهم في حالة إستثمار آمن من جهة والبحث على إستقرار أسعار أهم المنتجات الفلاحية من جهة أخرى و بالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين. يعد هذا الهدف ذو أهمية إلى درجة أن الفاعلين غير المهنيين، طوروا طيلة مدة 20 سنة تقريبا، تصرفات ظرفية، تخضع لمنطق الربح السريع مهملين بذلك مصالح الفلاحين والمربين والمستهلكين.

حسب قانون التوجيه الفلاحي، فإن التدخلات فيما يخص ضبط المنتجات الفلاحية تتم على وجه الخصوص عن طريق:

- تدابير تحفيزية في الجمع و التخزين و هياكل التخزين و الشحن و النقل
- تدابير دعم المنظمات المهنية و المهنية المشتركة الفلاحية،
- تدابير تحديد التعريف، عند الإقتضاء في إطار التشريع المعمول به

تطلب وضع نظام للضبط مراجعة أنظمة الدعم و وضع آليات و منشآت تسمح بضمان التخزين الأمني لضمان التموين المنتظم للأسواق. تم تطوير شراكات من النوع عمومي-خاص على مختلف مستويات الفروع لإدماج عدد أكبر من الفاعلين في هذه الأنظمة. توجد قدرات جديدة لرصد الفروع و العمل على تنسيق بين مجموعة من التدابير ذات نوعية مختلفة قيد البناء.



يراد من دعم الضبط، أن يكون مهيكلا لتقوية الإنتاج و الفرع و أن لا يحل محل المتعاملين الخواص بصفة دائمة. يجب أن تأخذ بالحسبان عند إعداد مختلف الوضعيات المالية للمتعاملين المستفيدين بكيفية إبقاء النظرة و الشفافية على مستوى الدعم الحالي و تطوره مستقبلا.

الحماية و الرقابة

في القطاع الفلاحي يفهم عموما من الحماية ، حماية الصحة الحيوانية و الصحة النباتية و كذا سلامة المنتجات الفلاحية. تمتد الحماية حسب قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 إلى الضمان المستدام و الإحتفاظ بالأبعاد الأخرى التالية:

- المستثمرات الفلاحية
- الخصوصيات الفلاحية المحلية
- الأملاك العقارية
- الموارد الوراثية الحيوانية والنباتية.
- مداخيل الفلاحين و القدرة الشرائية للمستهلكين، لا سيما المواد الفلاحية الأساسية
- المناطق المهددة بالتدهور وخاصة المناطق الجبلية و المناطق السهبية والمناطق الرعوية
- الموارد المائية
- حماية المستثمرين الفلاحيين المعرضين للكوارث الطبيعية ، عن طريق التضامن الوطني.

إن التدابير المتخذة هي في نفس الوقت هيكلية (هيئات الحماية) و آداتية مع تعزيز أنظمة تتبع المنتج وتحميل الفاعلين المسؤولية. فعلى سبيل المثال يجبر المستثمرون الفلاحيون على إكتتاب عقود التأمين عندما يستفيدون من تدابير دعم الدولة.

تبقى الرقابة أحد الأدوار الخاصة بالدولة و المطلوبة بكثرة من الفاعلين لضمان تطبيق الإطار القانوني القائم. تعترف الإلتزامات المتخذة في بسكرة للأهمية التي يجب أن تمنح للرقابة. لقد أتخذت عدة إجراءات لتدعيم هذه الرقابة : أنظمة الإعلام، حصيلات منتظمة، رقابة داخلية. تعرف فعالية الرقابة في قدرتها على كشف الإختلالات في حسن سير الأنظمة وضمان تصحيحها.

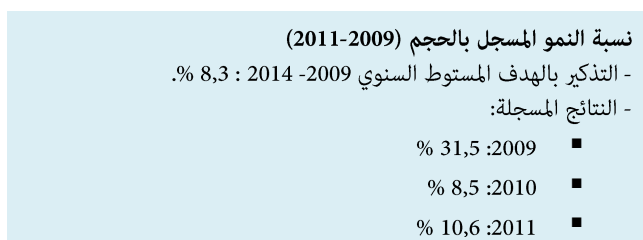
أثر سياسة التجديد على تقوية الأمن الغذائي و التنمية البشرية: البيانات الأولية

الأثر على الأمن الغذائي:

يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج و وفرة المواد الغذائية. تظهر الجداول التي تبين تطور هذين المؤشرين للفترة 2000 – 2010 في الملحق.

انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي من 500 مليار دينار سنة 2001 إلى 1600 مليار دينار سنة 2011. وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حول نسبة 30 %. يظهر تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير) تبين إنخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب والشعير وزيادة محسوسة بالنسبة للقمح اللين. مما يؤكد التغيرات الملحوظة في نفس الوقت في مجال الإنتاج الحيواني أكبر مستهلك للحبوب وكذا الحصة الغذائية للأسر. و أخيرا تجب الإشارة إلى أن حصة الواردات الغذائية ضمن الواردات الإجمالية بقيت بدون تغيير، تتراوح بين 16 و 20 % أثناء هذه الفترة.

يبين تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي أنه بعد إرتفاع ضعيف جدا بين 1962 و 1980 زاد بمعدل سنوي بحوالي 3 % بين 1981 و 1990 و بـ 3,2 % ما بين 1991 و 2000 و بـ 7,3 % ما بين 2001 و 2011. يسלט هذا النمو الضوء على الحيوية المدعمة للقطاع الفلاحي. كما يبينه جدول الملحق 6، فإن حجم إنتاج معظم المواد قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، الطماطم الصناعية، البقول الجافة، العلف، إلخ...) غير أن هذا الإجراء يخفي التغيرات الهامة من سنة إلى أخرى (-7,4 % في 2008، +31,5 % في 2009).



إن الوفرة الغذائية بالكلف/ حريات لكل نسمة و في اليوم هي في تزايد مستمر.

الحريات المتوفرة - المجموع لكل نسمة

2011	2004-2000	1999-1990	1989-1980	1979-1970	1969-1963
3500	3100	2944	2732	2160	1758

أخيرا من المهم الإشارة إلى النمو الديمغرافي الذي يعد عاملا يتماشى عادة مع تزايد الحاجيات الغذائية. تطورت نسبة النمو الطبيعي بـ 3,5 % في سنوات 70-80 (ضغط ديمغرافي قوي) لينخفض إلى 1,78 % سنة 2006 ليعود تدريجيا للإرتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ 2,03 % اليوم و هي نسبة توافق تماما تجديد السكان (2012 الديوان الوطني للإحصائيات).

الأثر على التنمية البشرية

لقد تم بذل مجهود هام سنة 2005 من طرف الوزير المنتدب للتنمية الريفية لبناء مؤشر تنمية ريفية مستدامة يجمع مؤشرات التنمية البشرية و الإجتماعية و تنمية الإقتصاد الريفي و البيئة. تتناول أهم المؤشرات للقياس:

- التربية
- الصحة
- السكن
- الكهرباء
- الماء الصالح للشرب
- التطهير.
- فك العزلة (الهاتف، التقنيات الجديدة للإعلام و الإتصال، الطرق)
- المصالح البنكية
- الشغل في الفلاحة و خارج الفلاحة
- القيمة المضافة
- تدهور الموارد الطبيعية
- حماية البيئة
- التعمير

تمت معاينة إختلالات بين الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و بين البلديات الحضرية والريفية، مما أدى إلى وضع سياسة التجديد الريفي. منذ ذلك الحين، تم إستعمال النظام الوطني للمساعدة على إتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة كأداة توجيه وبرمجة، تحيينه المنتظم يفرض نفسه. وكلف المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية بذلك.



تقدم مؤشر التنمية البشرية الوطنية من 0,681 سنة 2009 إلى 0,699 سنة 2010 (تقدم بنقطة). مرت نسبة البطالة من 10,2 % سنة 2009 إلى 10 % سنة 2010 .

لقد مر المؤشر الجديد للتنمية البشرية الذي عدل حسب التفاوتات من 0,539 سنة 2009 إلى 0,553 سنة 2010 .

إذا كان قياس أثر سياسة التجديد الفلاحي والريفي مفيد على المستوى الوطني بالنسبة للتوجهات الإستراتيجية للحكومة، فهو مهم أيضا للمستثمرين الفلاحين و الأسر والمتعاملين الخواص و البلديات الريفية، للسماح لهم بإقرار مواصلة أو لا إلتزامهم في الإستثمارات المباشرة في هذا القطاع.

المؤشرات التي في متناول هؤلاء الفاعلين موجودة و يمكن إدراج إستعمالها في نظام تشاركي للمتابعة و التقييم و بتقوية قدراتهم التسييرية. مثلا: قياس الأمن الغذائي للأسر على مستوى البلدي، قياس دخل المستثمرين، القياس النوعي لتطور ظروف المعيشة في البلدية. تلکم هي عناصر التحليل التي تدخل ضمن نظام القرار عندما يحين الوقت لإقرار ديمومة عمل. يستوجب إدماج مثل هذه الأدوات في المسعى التساهمي المقرر لحکامة القطاع.







لقد تم بناء سياسة التجديد الفلاحي والريفي تدريجيا. و هي بمثابة حصيلة لمختلف الإجراءات والتدابير والتكيفات المتتالية للإستجابة للطلب الغذائي الذي هو في تزايد مستمر و للمساهمة في تحسين ظروف المعيشة و العمل في الوسط الريفي. إن الحصيلة التي تم إعدادها تشير إلى ثراء المسعى المتبع و أهمية النتائج المتحصل عليها خلال الثلاث (3) سنوات الأخيرة. إن الطريق الذي تم قطعه حتى الآن يعد مهم، إذا نظرنا للتغيرات الحاصلة في البوادي و تحسن التغذية لمجموع السكان. إن هذا التقدم يمكن أن يضاف أيضا لحساب تنمية الإقتصاد الوطني وإرتفاع مستوى المعيشة الناجمة عنه.

غير أنه تبقى هنالك مجهودات إضافية للقيام بها. وذلك من أجل ضمان عدم إقصاء المناطق الريفية و لا فئات إجتماعية لا الأشخاص من هذه الديناميكية الحاصلة. وبعد ذلك تستوجب ضخامة التغيرات المدخلة لتجسيد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي تعزيز و توسيع تغطيتها. و أخيرا و كون أن هذه التعزيزات يجب أن تكون مرفوقة بالبحث الدائم للتكيف و التجديد في وجه مختلف التحديات التي لا تفتأ أن تطرح ضمن سياق إجتماعي أو إقتصادي أو ديمغرافي أو بيئي الذي هو في حركة دائمة سواء بفعل الديناميكية الخاصة بالبلاد أو بفعل إندماجه في الحركة الدولية.

المكتسبات المحصل عليها والعراقيل التي يجب رفعها.

تلخص الفقرات الموالية الطريق المجتاز خلال ثلاث (3) سنوات إبتداء من تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. إذ لا يتعلق الأمر هنا، بإعداد حصيلة للإنجازات المقررة في المخطط الخماسي، بل و بشكل أوسع إظهار التغيرات المحدثة بالعلاقة مع محاور الإطار المرجعي المستعمل لتحليل النتائج الأولية من تنفيذ هذه السياسة. يسمح هذا المسعى كذلك بالتأكيد على العراقيل التي تبقى من الواجب رفعها من أجل بلوغ الأهداف المسطرة.

بالنسبة للهدف الشامل للأمن الغذائي المستدام

وفرة غذائية في تزايد

إن الوفرة الغذائية من حيث الحجم هي في تزايد مستمر. فخلال خمسين سنة تضاعفت (1758 حريرة في اليوم لكل نسمة سنة 1962، 3500 في سنة 2011). و على إعتبار أن السكان تضاعفوا أربع مرات خلال نفس الفترة فإن الوفرة الغذائية تضاعفت ثمان (8) مرات. ولمواجهة هذا الطلب المتزايد فإن الإنتاج الوطني عرف نمو مستقر (7 % سنويا في المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة) و يغطي قيمة 70% من الوفرة الغذائية ، أما الثلاثين بالمئة المتبقية يلجأ لتغطيتها إلى الإستيراد.



نموذج إقتصادي فلاحي وريفي عصري يجب تعزيزه و توسيعه

يوفر النموذج الإقتصادي المرقى من خلال سياسة التجديد الفلاحي و الريفي إمكانية لكل الفاعلين من ممارسة نشاطاتهم بكفاءة و إن يكونوا مسؤولين و العيش بكرامة. يمكن مواصلة هذا البناء و يجب البحث على تجنيد أوسع للفاعلين على أساس شراكة عمومية / خاصة.

إصلاحات متعددة و عميقة و منسجمة يمكن تعزيزها

إن الإصلاحات الجارية هي عميقة و إنسجامها مضمون. تبحث الإجراءات المتخذة عن تسهيل معالجة المشاكل الجوهرية. يمكن مواصلة الجهود من أجل تثمين الأعمال وزيادة إنخراط المعنيين.

بالنسبة لطريقة جديدة للحكم في القطاع الفلاحي و الريفي

منظر مؤسساتي ثري و توازنات جديدة يجب تفعيلها

يوجد تنوع كبير للفاعلين، أثرياء بأفكارهم و خبراتهم و معارفهم، يحوزون على شبكات تغطي طيفا كبيرا من المجالات والنشاطات التي تجري على مستوى مجموع الإقليم. و للهيئات الخاصة أو الجماعوية دورا متزايدا للقيام به و تهدف تدابير سياسة التجديد الفلاحي و الريفي لمضاعفة و تشجيع مسؤولياتهم. يجب تعزيز توازنات جديدة عمومية/خاصة.

نسبة تغطية متزايدة، يمكن توسيعها

تعد البرامج في تزايد مستمر وأثرها يمس أكثر فأكثر أقاليم و متعاملين. يمكن رفع نسبة تغطية الفاعلين لاسيما على مستوى المستثمرين و متعاملي الفروع و ذلك بإشراك أكثر فأكثر الأقاليم و المجموعات الخاصة كالنساء و الشباب.

طريقة جديدة للحكم أكثر إلزاما يجب تعميمها

إن مشاركة الفاعلين و تبسيط المفردات و الآليات و هيكلية الوسط و البحث عن المسؤوليات تعد من المكتسبات. ولتعميمها يجب أن ترافق برفع الحواجز ما بين مختلف الإدارات و مختلف أنواع الدعم المقدم خلال نفس العملية.

تغيرات في العلاقات بين الفاعلين يجب مرافقتها

لقد تغيرت العلاقات ما بين الفاعلين و ما بين الفلاحين أنفسهم و ما بين الفلاحين و أصحاب الحرف الأخرى و ما بين الفلاحين و الصناعيين و ما بين الفلاحين و الإدارة. بروز مسؤولية متقاسمة قيد التجسيد. يتعلق الأمر هنا بمتابعتها ومرافقتها.

وظائف جوارية معدة يجب تعزيزها و تشجيعها

أعدت الوظائف الجوارية منذ بروز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي مع تغطية واسعة أكثر فأكثر للأقاليم. إن هذا المسعى ملائم للتقريب بين الفاعلين و يمكن أن يستجيب لتطلعاتهم و يستحق تعزيزه و إستعماله بشكل واسع.

تحفيز إيجابي يجب توسيعه للفروع و الأقاليم

لقد أثارت عقود النجاعة بين الولايات و بين المستثمرين تحفيزا قويا و دفعت بالأفراد للعمل بتوجيه أنشطتهم وفق النتائج و بالإعتراف بالمجهودات المبذولة. إن هذه الدينامكية مدعوة لأن تتسع لتشمل باقي متعاملي الفروع ومبادرات التنمية في الأقاليم.

برنامج تقوية القدرات الواجب تنفيذه

لقد جرت العديد من أعمال التكوين و مجهودات في الإتصال و برنامج تحفيزي لتقوية القدرات و المساعدة التقنية لضمان إعادة تصويب نشاطات التكوين و البحث و الإرشاد و سيتم إستعراض كفايات التطبيق على مجمل المؤسسات المعنية.

الإعلام في قلب الجهاز يجب مضاعفة إستعماله

لقد طورت عدة قواعد معطيات و تطبيقات من نوع (المساعدة على إتخاذ القرار) و هي اليوم متوفرة. إن المرحلة القادمة هي جعل الترتيبات في متناول الجميع، عبر نقطة إتصال مفضلة (المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية و شبكتها لمكاتب الدراسات). سيعطي هذا المجهود نتائج إذا أستعملت هذه الأدوات بشكل أحسن و حينت للإستجابة لحاجيات مستعملي القطاع.

نظام الإعلام مبني يجب إتمامه و تكييفه

تعتبر بنية نظام الإعلام التصاعدية و المتقاسمة مكتسبا هاما. فهي بحاجة أن تستكمل بتحقيقات منتظمة و إجراء صبر للأراء و تقييمات خارجية لتطويرها و تكييفها مع وحاجيات المستعملين.

أدوار المتدخلين تغيرت و يجب مرافقتها

لقد تغيرت أدوار المتدخلين بفضل الإصلاحات المتبعة و لعمليات إعادة التنظيم التي تم القيام بها. تحدد النصوص و الإجراءات بشكل أحسن مهام كل واحد منهم. ينبغي إتمام هذا بمجهود للإتصال، يكون بمستوى التغيير المحدث ، بشكل يطور صورة التجديد الفلاحي و الريفي سواء داخل تنظيمات القطاع أو في العلاقات مع الشركاء و الجمهور العريض.

بالنسبة لنمو إقتصادي داخلي و مدعم ودائم

تنوع المستثمرات مكسب يجب أخذه بعين الإعتبار

يمنح تنوع المستثمرات حسب حجمها وزراعتها و موقعها الزراعي البيئي تشكيلة واسعة من المنتوجات، موزعة على جزء كبير من السنة عبر كامل كل التراب الوطني ، مما ينتج عنه أن تأخذ بعين الإعتبار عند إعداد ميكانيزمات و إجراءات الدعم.

عصرنة المستثمرات هي في تقدم كبير ولكنها ليست معروفة كما ينبغي

تبين طبيعة الإستثمارات في المستثمرات (المدخلات، المكننة، التقنيات العصرية) إلتزام المستثمرين بمسار العصرنة و لكن في غياب أدوات التسيير المالي للمستثمرات و حساب الإستغلال، مما يصعب من متابعة هذه الدينامكية.

تنظيم الفروع لكن هامش التطور يبقى جد كبير

تعرف هيكله الفروع تطورا في الزراعات الغذائية و تظهر الإهتمام المتزايد للمتعاملين من أجل الفرص المختلفة التي تثيرها هذه الديناميكية. يمكن لوضعيات أخرى أن تكون معنية ويبقى هامش التطور التقني والإقتصادي والإجتماعي الذي يمكن إدراجه ضمن الفروع كبير جدا.

معرفة أحسن لتنمية الفروع ضرورية

إن تنمية الهياكل في الفروع يشجع على اندماج الفاعلين و لكن قدرة التحليل الإقتصادي (القيمة المضافة، التوزيع المتوازن، العودة بالإستثمارات بالنسبة لمختلف الأطراف الفاعلة للفرع) يجب بناءها.

إهتمام متزايد بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والإجراءات التي يجب الإسراع بها

إن تنوع الأعمال المباشر بها يبين أهمية مسعى المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة للإستجابة للإحتياجات المتنوعة و الخاصة بالمناطق الريفية و تحسين ظروف معيشة السكان. إن الإجراءات التي تجمع العديد من الشركاء تعد بطيئة. يتوجب أن نجعلها أكثر سرعة و صدور قانون البلدية و الولاية في 2012 و كذا تدابير اللامركزية تسيير صناديق الفلاحة يجب أن تساهم في هذا الإسراع مع إنشاء سياق إيجابي لتعميم مقاربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

تعدد الإختصاصات مهم و ينبغي تشجيعه

تطور مقاربة الإقليم نظرة مندمجة و تتطلب تعبئة كفاءات متنوعة (فلاحة، مائية، سوسيولوجية، إلخ) ينبغي أن تعمل في مجموعة على المستوى المحلي و الوسيط. تعمل هذا الإشكال المتعددة الإختصاصات بطريقة أفضل عند ما تكون حواجز بين مختلف المصالح التقنية غير كبيرة و تكون الإرتباطات الإدارية مرنة (جد صلبة).

بالنسبة لإعداد و فاعلية أدوات التسيير العمومي

متابعة و تقييم أحسن للتسيير العمومي يتوجب تعزيزه

لقد تم تحقيق خطوات هامة في المتابعة و التقييم . إن دراسة التجارب المكتسبة و العراقيل المواجهة في مجال فاعلية أدوات التسيير العمومية تسمح بتحسين الوصول إليها و لاسيما الإسراع في آجال إستعمالها و نوعية الخدمات المقدمة.

مجموعة الترتيبات المحددة يجب توجيهها نحو النتائج

لقد تم مراجعة الإجراءات و الميكانيزمات المالية و الهياكل الإدارية و هي في تجدد متواصل ولكن يجب عليها مع إحترام مبادئ التسيير العمومي أن توجه لتكون فعالة، نحو البحث عن النتائج مع تكييف التنظيم الداخلي للهيئات العمومية.

دعم مالي متنوع مع مدونة يجب تبسيطها

ديناميكية التطور مع إنشاء مستمر لمنتجات جديدة: دعم الإستثمار، تخفيض الفوائد، علاوة النوعية، قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، التأمين، الضمان. حان الوقت لتبسيط المدونة المالية المطلوبة من أجل ضمان وضوح الأعمال ومتابعتها.

ميكانيزمات ضبط الأسواق يجب إتمامها

يعتبر الضبط أحد مهام الدولة و هو إجابة سياسية لإنشغال التسيير الأحسن للأموال المشتركة. سمح بالحد من المضاربة من قبل بعض المتعاملين على المنتوجات ذات الإستهلاك الواسع و لكن تسيير صناديق الضبط يجب أن يتماشى مع متطلبات هذه المهمة و إتمامه بمراصد ذات كفاءة للأسواق الفلاحية.

مسألة العقار المعالجة و جوانب أخرى قيد التسوية

إن تسوية مسألة العقار الفلاحي وضعت حدا لفترة طويلة من الشك و أحدثت ظروف إيجابية للإستثمار سواء على مستوى المستثمرات الفلاحية أو على مستوى صناعة الزراعات الغذائية (خاصة، جماعية، فردية، عمومية). لقد حرر هذا روح المبادرة بمنح ضمانات بالنسبة للقرض. أما مسائل الشيوخ يجب أن تعرف حلا بسيطا و عمليا في إطار التدابير التحفيزية المقررة في شهر فبراير 2011.

تسيير الأخطار قيد التنظيم يجب تعميمه

إن تسيير الأخطار يستخلص منه دروس عند كل أزمة من أجل تحسينه. يتم تنظيمه عن طريق توسع الحماية و المراقبة لدى فاعلي القطاع الفلاحي و الريفي من أجل الموارد الطبيعية و مع تنمية قدرة تسيير الأخطار و الأزمات عبر مبدأ التعاضد. إن إعادة الديناميكية لصندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية و تعميم التأمينات الفلاحية من شأنه المساهمة في ذلك بشكل أكبر.

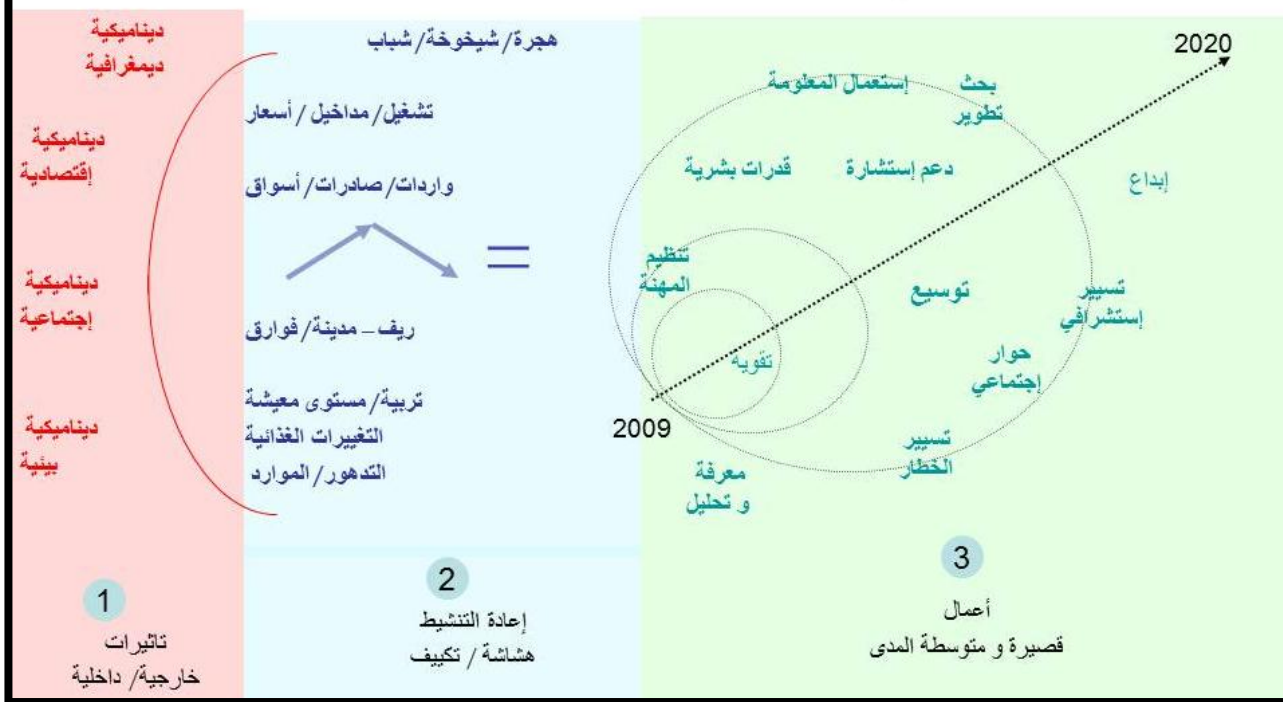
التحديات المستقبلية

يتميز التجديد الفلاحي و الريفي عن السياسات الفلاحية السابقة ببناء نمط جديد للحكامة، و هي مقارنة متفتحة على المبادرات الخاصة و مستهدفة بشكل أفضل لعصرنة المستثمرات و تثمين المنتجات من خلال دمج الفروع و الأقاليم. إن الجانب الأساسي لهذا النظام يكمن في المهام الجديدة والمسؤوليات الممنوحة لكل الفاعلين المشاركين في ديناميكية الشراكة المراقبة من طرف وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

إن هذا المنظر التنظيمي الجديد يبقى في البناء و يؤدي إلى تقوية قدرات مختلف التراكيب البشرية و التنظيمية الموجودة . و في هذا المستوى بدون شك يعطي التبرير الرئيسي لإعداد برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية الذي تم الشروع فيه فعليا بشكل جزئي و الذي يشكل أولوية مهمة لإنجاح سياسة التجديد الفلاحي و الريفي.

إن السياق الاجتماعي و الإقتصادي و السياسي و كذا التغيرات المناخية يمكن أن تتطور و يكون لها أثارا في وثبة تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. تشكل هذه التغيرات أخطارا يجب أخذها بعين الاعتبار بجدية و التي يجب على القطاع أن يعد لها و يفكر في تدابير للتأقلم معها أو التقليل منها. وكمثال على ذلك، في حالة حدوث أزمة مالية خطيرة أو تحولات ظرفيه ، فإن التبعية القوية للموارد النفطية، يمكن أن تشرع في (تقليل أو توقيف) كفاءات دعم القطاع والإضرار بتنفيذ برنامج التجديد الفلاحي و الريفي. بالفعل إن هذا الخطر سيكون جديا في أول الأمر في هذه المرحلة من البناء والتعزيز. غير أنه برنامج التجديد الفلاحي و الريفي يهدف في مجمله إلى تحميل المستثمرين المسؤولية و النجاعة المالية لمبادراتهم ويجب أيضا على النظام البنكي المجدد أن يلعب وظيفته في التمويل. غير أنه يبقى التكفل بوضعيات وبفئات إجتماعية و مناطق يمكن أن تعاني من هذه النقائص و التدابير الخاصة.

أفق 2020: تأثيرات الديناميكيات الداخلية والخارجية و تطور مؤشرات و تكييف التجديد الفلاحي و الريفي



الفرص في آفاق 2020

الفرصة الأولى: إمكانية المساهمة في تهيئة الإقليم

على الصعيد المحلي ، يرتكز مسعى التجديد الفلاحي و الريفي على التنمية الإقليمية و ذلك بإدماج النشاطات الفلاحية والريفية و تركيباتها المختلفة. تؤدي إلى تشخيص تساهمي مع تحديد المكتسبات و القدرات وتعد برامج الإستصلاح. تهدف أيضا إلى إحياء المناطق الريفية وتوزيع أحسن للتهيئة المعتمدة على مستوى الفضاءات. بعبارة أخرى بمقاربتها وإجراءاتها، دخلت سياسة التجديد الفلاحي والريفي ضمن أفق محلي لتهيئة الإقليم، الذي يحدد عن طريق مستوى تدخله و مسعاه في العمل، إطار أو سع للتوازنات على المستوى الجهوي أو الوطن. فهي إذن مكمل للإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم.

الفرصة الثانية: إمكانية المساهمة في تحسين طرق الحكامة

إن البناء التدريجي لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي و المقاربات المقررة لتعيين المكتسبات و الصعوبات و إعداد الاقتراحات والأشكال الجديدة المدرجة في الميكانيزمات و الإجراءات ، تسببت في تصرفات جديدة و تغيرات في طريقة عمل المؤسسات و أعضائها. تم أيضا تنظيم علاقات جديدة بين الفاعلين. ستمدج مختلف هذه الجوانب بصفة تدريجية ويجب أن تكون موضوع تعزيزات، لكن حضورها و تنظيمها المصاغ في مخطط منطقي و موجه نحو النتائج المرجوة، يمنح إلى سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، إمكانية الإندماج في مسار الحكم الراشد الذي يضمه إصلاح الدولة و المدمج أيضا في عصرنة الإدارة العمومية و إزالة الحواجز بين مصالحها.

الفرصة الثالثة: إمكانية المساهمة في إزدهار الديمقراطية المحلية

هناك وعي لمجموع الفاعلين (الإدارة، المعاهد، المنظمات المهنية) لوضع نظام دائم و يبين بوضوح مسؤوليات كل واحد. إن التشاور المدمج من طرف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي وآليات الحوار و تقاسم إتخاذ القرار بهدف تشجيع الإلتزام وتحمل الفاعلين لمسؤولياتهم. تشكل التكييفات و التحسينات الضرورية لضمان سير سياسة التجديد الفلاحي والريفي فرصة للمشاركة في ديناميكية اللامركزية و بناء ديمقراطية محلية.

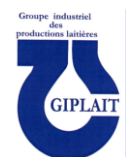
الفرصة الرابعة: إمكانية الإبداع

لقد تم تجريب الترتيبات الأساسية (تحضير الأعمال، المصادقة، التمويل، المتابعة و التقييم) و الإجراءات المرتبطة بها متوفرة، و بالنسبة للبعض منها التصديق عليها أو قيد المراجعة. يسمح هذا البناء التدريجي لفاعلي سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، بإتخاذ المبادرات و الإنطلاق في مشاريع تتجاوب و إحتياجاتهم الفعلية بإعطاء هذه الديناميكية قدرة التكيف مقارنة بالظروف الداخلية في مواجهة الصعوبات الخارجية التي يمكن أن تواجهها.

الفرصة الخامسة: إمكانية التعلم و الإتصال بشكل أحسن

هناك مطابقة بين أسس التجديد الفلاحي و الريفي (مقاربة تساهمية، اللامركزية، الإدماج، تعدد الفاعلين و الإقليم) والأشكال الجديدة للمرافقة كدعم - إستشارة، موجه إلى طلب الفلاحين كدعم في عرض الخدمات. كذلك فإن الإجراءات الموضوعية تسمح بإعتبار أن الإتصال ليس نقل التعليمات و إنما تسيير المعلومة و نشرها و تقسيمها لسير آليات الشراكة بهدف تحسين الإنسجام الإجتماعي و تشجيع تسيير الخلافات بطريقة و قائمة.





يظهر التجديد الفلاحي و الريفي بصفة جلية على كل المستويات: في نسب النمو، في المستويات الجديدة لإنتاج الفروع في عدد الأسر و القرى الريفية المستهدفة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، في الأدوات، في المؤسسات و الهيئات والمنظمات الجديدة و خصوصا في تصرفات الفاعلين.

إن الإختيارات التصورية الأساسية التي شرع فيها عند إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي : السيادة الغذائية، الإندماج الزراعي الصناعي، التنمية المندمجة والمشمولة، الأهمية الممنوحة للوحدات الأساسية الإقتصادية (المستثمرات الفلاحية، المؤسسة، الأسرة الريفية) الأخذ بعين الإعتبار البعد الإقليمي (القرية ، البلدية...) هيكلية مستويات الإنسجام المتعددة و الإندماج و التنسيق (الفرع، المناطق الطبيعية...) تسمح بالإستجابة بكيفية ملائمة على التنوع الذي يميز الفضاءات و الإنتاج و الفاعلين و الطلب الغذائي.

إن الإصلاحات التي أجريت و الوسائل الموضوعة و الإنسجامات، الشاملة و المدونة ستشجع و جود ترسانة هامة من التدابير و الآليات و الوسائل لمرافقة تنمية القطاع الفلاحي و الريفي، في سياق إقتصاد السوق المضبوط، المعزز للأمن الغذائي للبلد و الأسر، إحياء الأقاليم الريفية مع إدراجها ضمن نظرة تكاملية مع الديناميكية الحضرية و تحقيق النمو وتطوير فرص التشغيل.

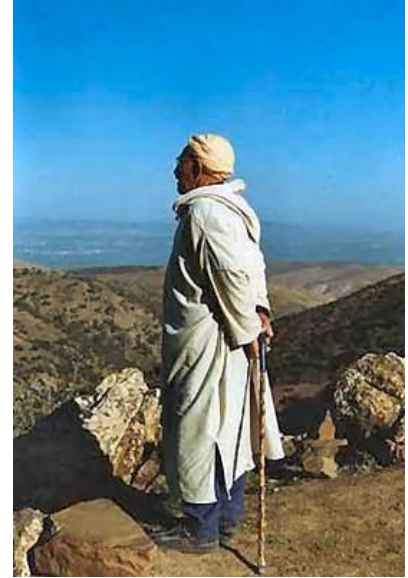
إن مختلق التقديرات و التحليلات الموصوفة، قد سمحت أيضا بتقدير بوضوح التداخل، المسجل أكثر فأكثر، بين الفاعلين نحو الأهداف التي أشرفت على إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2009. إن إرادة تقوية الحوار والتشاور بين فاعلي القطاع و تعزيز الشراكة بينهم، يساهم في تحقيق هذا الإنضمام.

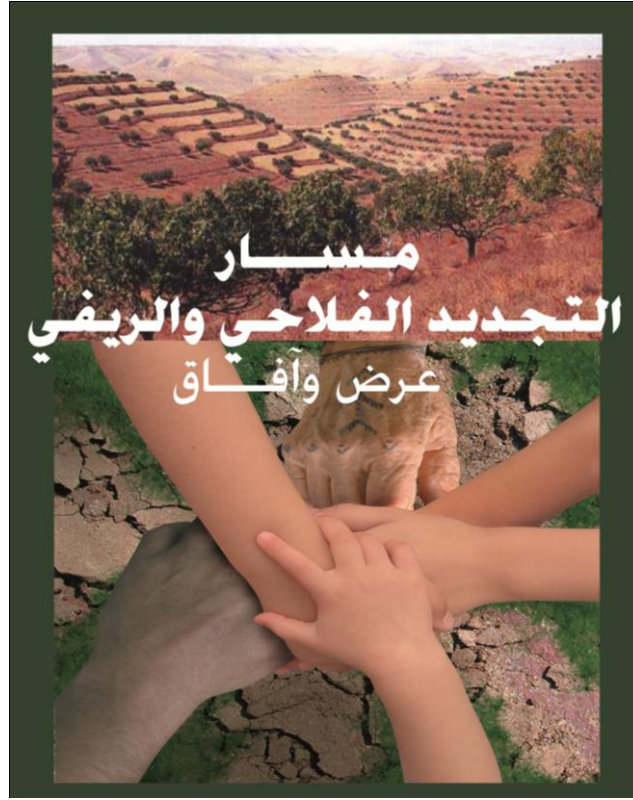


إن تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ، سمحت أن يكون بحوزتنا اليوم إجابتين: الأولى متعلقة بالإشكالية المطروحة منذ خمسين سنة و المتعلقة بطريقة تطوير القطاع الفلاحي و بالتنمية الريفية و الثانية متعلقة بتطابق ديناميكية التنمية مع التطورات الإجتماعية و الإقتصادية الحديثة سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي .

و مع ذلك تبقى هناك مجهودات يجب بذلها لتجسيد الأهداف المسطرة لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي بطريقة فعلية و تعميمها. أولا لأن حجم التغييرات المدرجة يتطلب تقوية معتبرة للقدرات البشرية على جميع المستويات.

ثم بعد ذلك للتأكد من عدم إقصاء أية منطقة ريفية أو فئة إجتماعية أو مجموعة من الأشخاص من الديناميكية التي تم الشروع فيها. و أخيرا لأن تعزيز التغييرات المدرجة تستلزم بحث دائم للتكيف و قدرة على رد الفعل يكون في مستوى التحديات التي لا محال ستطرح في سياق وطني و دولي في حركة دائمة. يتعين اليوم و غدا على المسؤولين العموميين والخواص المكلفين بقيادة و تسهيل و دعم تنفيذ السياسة الجديدة، إظهار المرونة و الصرامة و روح الإبداع اللازمة لمواجهة ضخامة المهمة التي تنتظرهم.





الملاحق

1. الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي.
2. قيمة بعض المؤشرات حسب كل منطقة طبيعية.
3. قيمة الإنتاج الفلاحي (2011) حسب كل منطقة وناحية.
4. خريطة قائمة الجوائز (2011) للولايات الرائدة حسب الفرع.
5. تطور التوزيع العام للأراضي 1971-1999-2011 ومرجعية الفروع
6. تجسيد المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المندمجة في بلديتين .
7. تطور الإنتاج الفلاحي 2000 - 2010.
8. معجم المصطلحات.
9. قائمة وثائقية.



الملحق 1 : الفاعلون المعنيون بسياسة التجديد الفلاحي والريفي

سكان الأرياف: 13 مليون نسمة في الوسط الريفي من بين 37.1 مليون نسمة عند أول يناير 2012 (الديوان الوطني للإحصائيات 2012).
الأسر الريفية: 1.750.000 (النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية الريفية المستدامة، 2008).
المستثمرون الفلاحيون والمربون: 1.145.000 (الإحصاء العام للفلاحة 2001).
العمال على مستوى المستثمرات الفلاحية: 2.5 مليون (تحقيق حول التشغيل في المستثمرات الفلاحية، موسم 2010/2011).
مؤسسات الزراعة الغذائية والزراعة الصناعية: 22.745 و 120.000 منصب شغل في 959.178 مؤسسة محصاة (الإحصاء الاقتصادي 2011).
التجمعات السكانية الريفية: 3.677 من بين 4.563 في المجموع.
البلديات الريفية: 979 من بين 1.541 بلدية.

الإدارة العمومية المركزية وغير الممركزة المعنية بالأمن الغذائي والتنمية البشرية في الأقاليم الريفية (قطاعات الفلاحة والتجارة والنقل والطاقة والمياه والسكن والاتصالات والتربية والصحة والصناعة والتضامن والشؤون الدينية، ...).

المصالح المالية الجوارية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (و350 وكالة)، الصندوق الوطني للتعااضية الفلاحية (و64 صندوق جهوي للتعااضية الفلاحية (148.000 شريك و300.000 مستعمل)).

تدابير وزارة العمل لدعم إنشاء مؤسسات مصغرة (يخص جزء كبير منها نشاطات فلاحية وتربية الحيوانات وتثمين المنتجات الفلاحية والخدمات (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل (- 40 سنة)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (+ 40 سنة) ...).

تنظيم المهنة الفلاحية:

- غرفة وطنية للفلاحة و48 غرفة ولائية (900.000 فلاح ومربي مسجلين).
- 1.200 جمعية ذات 84.000 منخرط.
- تجمعات.
- 1.091 تعاونية فلاحية معتمدة.
- 24 مجلس وطني وجهوي للمهن المشتركة حسب الفرع وحسب القطب الجهوي (المجلس الجهوي للمهن المشتركة حسب الفرع).
- مؤسسات البحث والتكوين في القطاع الفلاحي (تابعة لوصاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أو تابعة لوصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).
- المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي - المعهد الوطني للأبحاث الغائية.
- 7 معاهد تكنولوجية فلاحية متوسطة متخصصة .
- 2 مركزين لتكوين الأعوان التقنيين المتخصصين في الغابات.
- 1 معهد تكنولوجي للغابات.
- 1 معهد وطني للإرشاد الفلاحي.
- 2 مركزين للتكوين والإرشاد الفلاحين
- 05 معاهد تقنية (المعهد التقني للزراعات الواسعة، المعهد التقني للبقوليات والزراعات الصناعية، المعهد التقني لأشجار الفواكه والكروم، المعهد التقني لتربية الحيوانات، المعهد التقني لتطوير الزراعة الصحراوية).
- 3 معاهد وطنية (المعهد الوطني للأراضي المسقية وصرف المياه، المعهد الوطني للطب البيطري، المعهد الوطني لحماية النباتات).
- 1 شركة سباقات الخيل والرهان المشترك.
- 9 حظائر وطنية.
- 4 مناطق للمحافظة على تكاثر الصيد.
- 1 ديوان تربية الخيول والإبل (الديوان الوطني لتطوير تربية الخيل والإبل).
- 1 وكالة حفظ الطبيعة.

- 5 مراكز (المركز الوطني للتلقيح الاصطناعي وتحسين السلالات، المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها، 3 مراكز للصيد).
- 2 مكتبين للدراسات (المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، (المؤسسة الوطنية للاعتماد والرقابة التقنية).
- المدرسة الوطنية العليا للزراعة بالجزائر.
- معاهد وطنية للتعليم العالي للزراعة (للولايات).
- المدرسة الوطنية العليا للبيطرة.
- المدرسة الوطنية العليا للري.

الهيئات العمومية لدعم التنمية الفلاحية والهندسة الريفية أو المتدخلة في ضبط الأسواق.

- المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية و 8 مؤسسات جهوية للهندسة الريفية، 3 وحدات للفلين ووحدة شركة صناعة وتحويل مادة البوليسترين.
- تجمع للبذور والشتائل والمورثين و75 مزرعة نموذجية.
- شركة استغلال وتثمين المزارع النموذجية الفلاحية (الشراكة) (88 مزرعة نموذجية).
- شركة تثمين المنتوج الفلاحي للموطن (منتوجات الموطن: الخمر، التمور، زيت الزيتون) (و30 مزرعة نموذجية).
- شركة عوامل الانتاج الفلاحي (المدخلات والتجهيزات الفلاحية).
- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (العقار الفلاحي).
- مجموعات الحبوب (5 مجموعات جهوية و34 فرع - حبوب).
- المجموعة الصناعية لإنتاج الحليب ومشتقاته (15 وحدة جهوية - حليب).
- الإنتاج الحيواني (مجموعة الديوان الوطني لأغذية الأنعام - أغذية الأنعام، مجموعات تربية الدواجن (3)، فروع التبريد المتوسطي والجزائرية للحوم الحمراء، فروع ثانوية (38) - خضر ولحوم).
- دواوين مهنية (3) (الديوان الجزائري المهني للحبوب، الحبوب - الديوان الوطني المهني للحليب، الحليب - الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم، الخضر واللحوم).
- المتعاملون الخواص المتدخلون في ضبط الأسواق (485 محول للحبوب، 120 محول للحليب، مذابح، مقاولون).

الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) لحكامة القطاع الفلاحي والأقاليم.

- الندوات (1992، 1996، 2009).
- خلايا البلدية للتنشيط الريفي.
- اللجان المهنية لكل فرع (تجمع الدواوين العمومية ومجالس المهن المشتركة).
- اللجان التنفيذية للولاية. (منشور 19 يناير 2012).

إدارة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

- 29.000 موظف (منهم 40 % إطارات تقنية ومنهم 1.373 عون للإرشاد و1.059 مسهل على مستوى البلديات الريفية أي بمعدل 2.5 عون لكل بلدية ريفية، وحدة التسيير القاعدية للقطاع الفلاحي والريفي).
- 24.000 أجير مؤسسات عمومية تحت إشراف شركتين لتسيير المساهمات (شركة تسيير التنمية الفلاحية والإنتاج الحيواني) وتجمعين (2) صناعيين (المجموعة الصناعية لإنتاج الحليب ومشتقاته ومجموعة الحبوب) الملحقين بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- 50.000 شاب مدمج في إطار نظام المساعدة على الإدماج المهني (2011 - 2013)، منهم 25 % شباب متحصلين على شهادات من التعليم العالي وتقنيين سامين و10 % شباب يحملون شهادة التعليم الثانوي أو من مراكز التكوين المهني بعقود ذات سنة واحدة قابلة للتجديد 3 مرات و65 % شباب بدون تكوين ولا تأهيل لتربصات بثلاثة (3) أشهر.

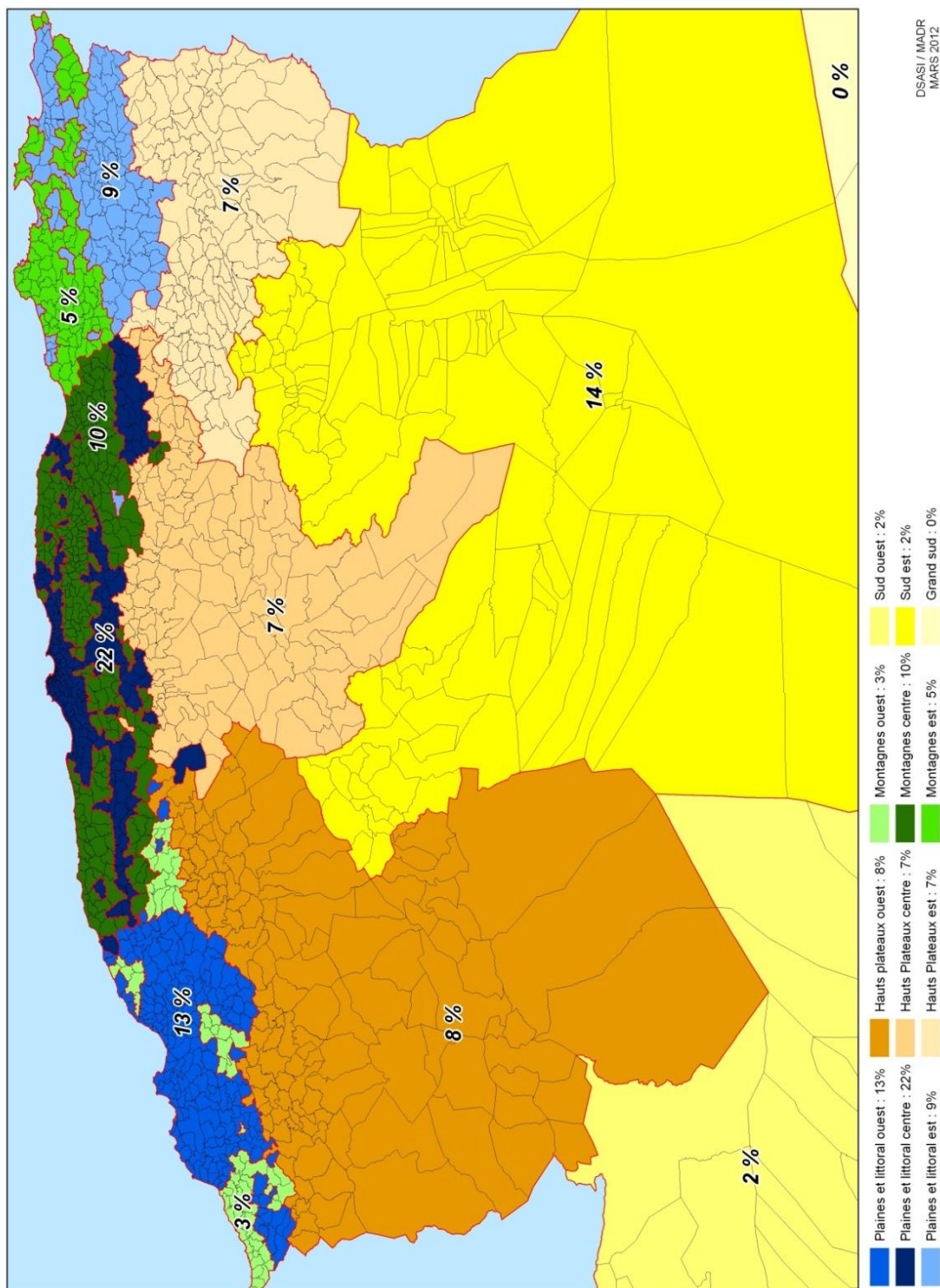
الملحق 2 : قيمة بعض المؤشرات حسب كل منطقة طبيعية
(ساحل، جبال، سهول، هضاب عليا، جنوب)

Zones	Nombre de communes	%	Population totale 1987	%	Population totale 1998	%	Population totale 2008-ONS	%	Population estimée 2011-DSASI	%	Superficie agricole utile (ha) SNADDR-2008	%	Superficie agricole utile irriguée (ha) SNADDR-2008	%	Valeur de la Production Agricole 2011 (millions de DA) DSASI	%
Zones de Montagnes	69	4,5%	759 490	3,3%	858 245	2,9%	962 427	2,8%	998 913	2,9%	336 745	3,8%	18 975	1,6%	42 604	2,5%
	256	16,6%	2 977 787	12,9%	3 492 639	12,0%	3 677 983	10,8%	3 746 363	11,0%	760 108	8,5%	108 929	9,3%	166 405	9,8%
	97	6,3%	1 166 465	5,1%	1 413 341	4,9%	1 590 131	4,7%	1 651 537	4,8%	346 505	3,9%	16 358	1,4%	89 338	5,3%
	422	27,4%	4 903 742	21,3%	5 764 225	19,8%	6 230 541	18,3%	6 396 812	18,8%	1 443 358	16,2%	144 261	12,3%	298 347	17,6%
Hauts Plateaux	137	8,9%	1 423 363	6,2%	1 715 454	5,9%	2 067 699	6,1%	2 198 651	6,5%	1 886 879	21,1%	64 383	5,5%	132 457	7,8%
	135	8,8%	1 740 534	7,6%	2 442 214	8,4%	3 042 400	8,9%	3 274 257	9,6%	996 990	11,2%	76 505	6,5%	126 309	7,4%
	135	8,8%	1 647 624	7,2%	2 170 209	7,5%	2 550 885	7,5%	2 684 350	7,9%	1 337 997	15,0%	295 116	25,1%	122 818	7,2%
	407	26,4%	4 811 521	20,9%	6 327 877	21,7%	7 660 984	22,5%	8 157 258	23,9%	4 221 866	47,2%	436 003	37,1%	381 585	22,5%
Plaines et littoral	184	11,9%	3 109 821	13,5%	3 850 333	13,2%	4 488 682	13,2%	4 728 769	13,9%	1 088 366	12,2%	128 823	11,0%	218 644	12,9%
	227	14,7%	5 509 034	23,9%	6 951 564	23,9%	8 184 765	24,0%	8 664 778	25,4%	809 483	9,1%	117 567	10,0%	370 065	21,8%
	113	7,3%	2 650 557	11,5%	3 327 844	11,4%	3 815 112	11,2%	3 998 043	11,7%	746 342	8,4%	49 591	4,2%	155 363	9,2%
	524	34,0%	11 269 412	48,9%	14 129 741	48,6%	16 488 559	48,4%	17 391 591	51,0%	2 644 191	29,6%	295 981	25,2%	744 072	43,9%
SUD	51	3,3%	419 452	1,8%	564 222	1,9%	718 917	2,1%	776 984	2,3%	242 299	2,7%	50 166	4,3%	35 276	2,1%
	121	7,9%	1 520 093	6,6%	2 143 518	7,4%	2 746 929	8,1%	2 977 138	8,7%	371 021	4,2%	235 224	20,0%	230 980	13,6%
	16	1,0%	114 752	0,5%	171 283	0,6%	228 968	0,7%	250 763	0,7%	13 363	0,1%	13 439	1,1%	6 178	0,4%
	188	12,2%	2 054 297	8,9%	2 879 023	9,9%	3 694 814	10,8%	4 004 884	11,8%	626 683	7,0%	298 829	25,4%	272 434	16,1%
TOTAL	1541	100%	23 038 972	100%	29 100 866	100%	34 074 898	100%	34 074 898	100%	8 936 099	100%	1 175 075	100%	1 696 438	100%



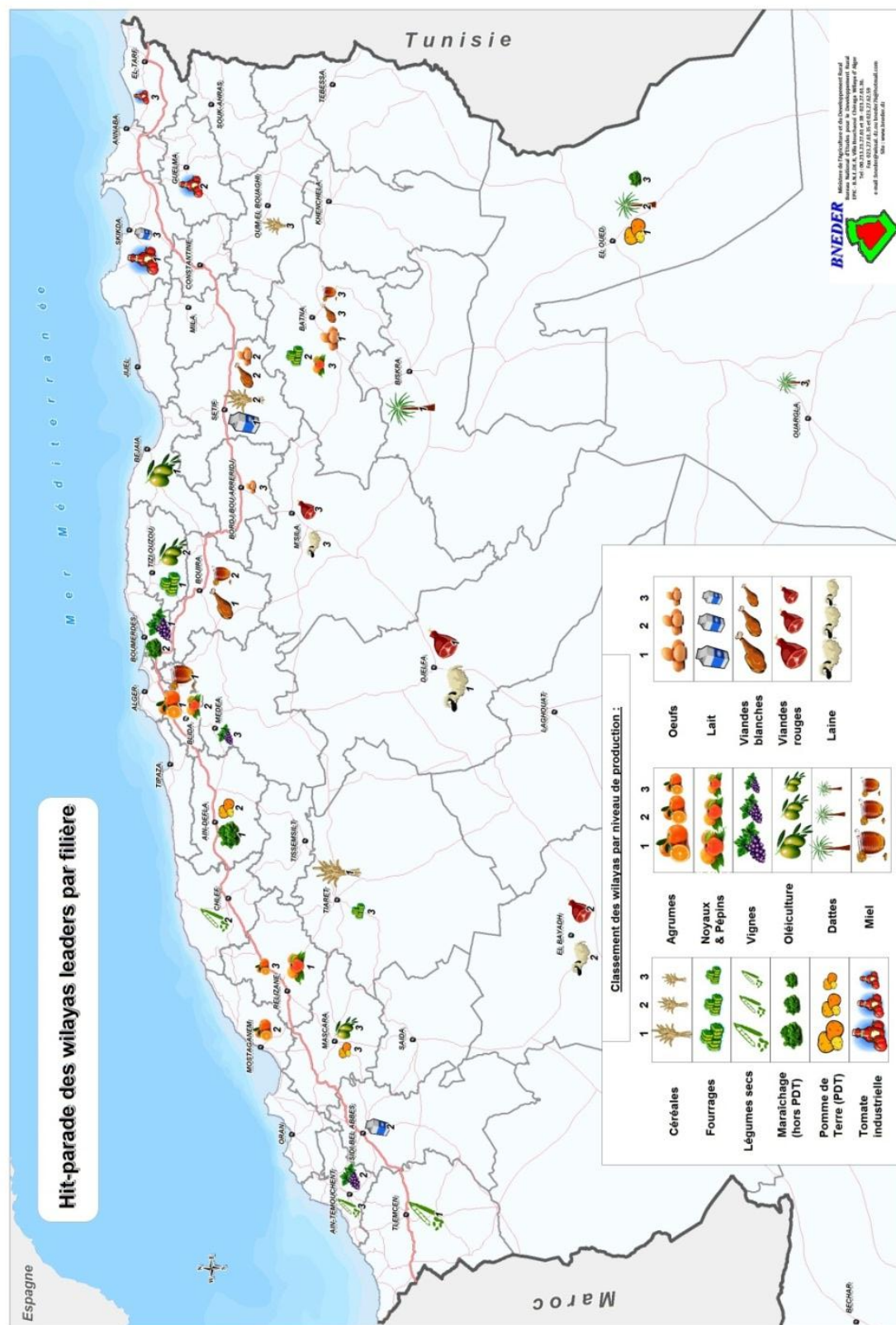
الملحق 3 : قيمة الإنتاج الفلاحي 2011 حسب كل منطقة وكل جهة

Valeur de la production agricole 2011 par zones et par régions





الملحق 4 : خريطة قائمة الجوائز للولايات الرائدة حسب الفرع





الملحق 5 : تطور التوزيع العام للأراضي 1971 - 1999 - 2011 وأصل الفروع

Évolution de la répartition générale des terres 1971, 1999 - 2011 et ancrage des filières

Occupation des terres		Superficie (ha) par années													Taux de croissance (%) -Année 2011/1971	Taux de croissance (%) -Année 2011/1999	Ancrage des 17 filières actuellement suivies	Autres filières potentielles		
		1971		1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011						
		Superficie (ha)	%											Superficie (ha)					%	
Superficie Agricole Totale	TERRES LABOURABLES	Cultures herbacées	3 298 990	7,7	4 031 970	4 141 130	3 839 850	3 812 760	3 802 220	4 109 965	3 921 190	4 064 837	3 895 529	3 925 971	4 254 887	10,0	29%	6%	Céréales, maraichage, pomme de terre, tomates industrielles, légumes secs, fourrages, lait maigre, vander rouge	Plum coupées, horticulture, épices
		Terres au repos	3 080 730	7,2	3 640 990	3 521 290	3 743 420	3 733 750	3 701 470	3 382 880	3 589 890	3 404 738	3 573 009	3 563 302	3 246 508	7,6	5%	-11%		
	CULTURES PERMANENTES	Plantations fruitières	309 450	0,7	461 520	470 000	509 890	576 990	645 660	703 969	750 780	810 193	827 962	823 815	841 545	2,0	172%	82%	Agurmes, pépini et royaux, miel, olives, dattes	Huile essentielle
		Vignobles	291 770	0,7	57 210	59 790	69 680	81 550	95 630	99 432	101 710	98 214	92 708	87 375	77 730	0,2	-73%	36%	Rakéas	
		Prairies naturelles	32 680	0,1	35 210	35 230	30 900	23 640	25 930	25 434	26 070	25 548	25 462	24 297	24 820	0,1	-24%	-30%	Vandres rouges, miel, fourrage naturel	Pharmacie
Superficie Agricole Utile (S.A.U)		7 013 620	16,4	8 226 990	8 227 440	8 193 740	8 228 690	8 270 930	8 331 680	8 389 640	8 403 570	8 414 670	8 424 760	8 445 400	19,9	20%	3%	Label terroir	Artisanat, Restauration	
Superficie Agricole Totale (S.A.T)	Pacages et parours	35 382 910	82,7	31 502 820	31 794 320	31 914 760	31 624 770	31 635 240	32 824 410	32 821 550	32 776 670	32 837 225	32 884 875	32 942 066	77,6	-7%	5%	Vandres rouges, lait maigre	Cuir, métaux, tapis, textile (traditionnel et design)	
	Terres improductives des exploitations agricoles	370 410	0,9	865 620	866 340	875 340	882 460	911 770	1 063 510	1 169 440	1 187 650	1 196 945	1 126 355	1 056 284	2,5	185%	22%	Vandres blanches, autres		
																	-1%	5%	Agro-tourisme, Eco-tourisme, Sports Nature	
AUTRES TERRES	Terres allatères	3 036 660	1,3	2 916 000	2 940 000	2 745 000	2 725 000	2 735 000	2 735 000	2 793 000	2 793 000	2 504 990	2 478 000	2 504 990		-18%	-14%		Alfa	
	Terres forestières (bois, forêts, maquis...)	2 433 320	1	4 196 000	4 223 000	4 235 000	4 280 000	4 257 000	4 260 000	4 289 000	4 303 000	4 216 380	4 228 000	4 255 840		75%	1%		Bois d'œuvre, ébénisterie, huiles essentielles, charbon de bois, esargols, champignons	
	Terres improductives non affectées à l'agriculture	189 897 140	79,7	190 465 760	190 114 000	190 210 260	190 433 180	190 364 160	188 869 500	188 711 470	188 710 210	189 003 890	189 032 110	188 969 410		-1%	-1%			
Total Superficie Territoriale		238 174 100		238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100	238 174 100						
Superficies irriguées		323 390		495 810	489 090	512 740	605 130	673 340	758 320	803 880	835 590	855 720	987 005		205%	99%				

Source : INSAI, année 2012

Source: INSAH, mars 2012

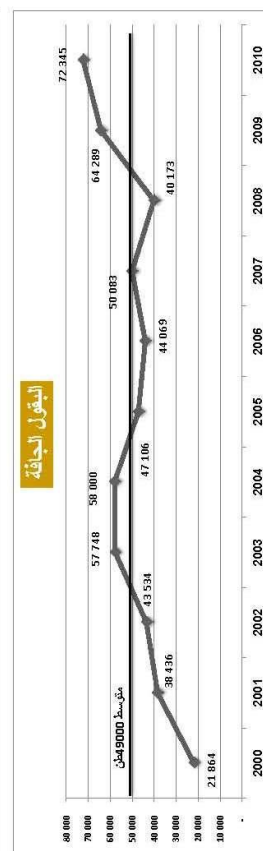
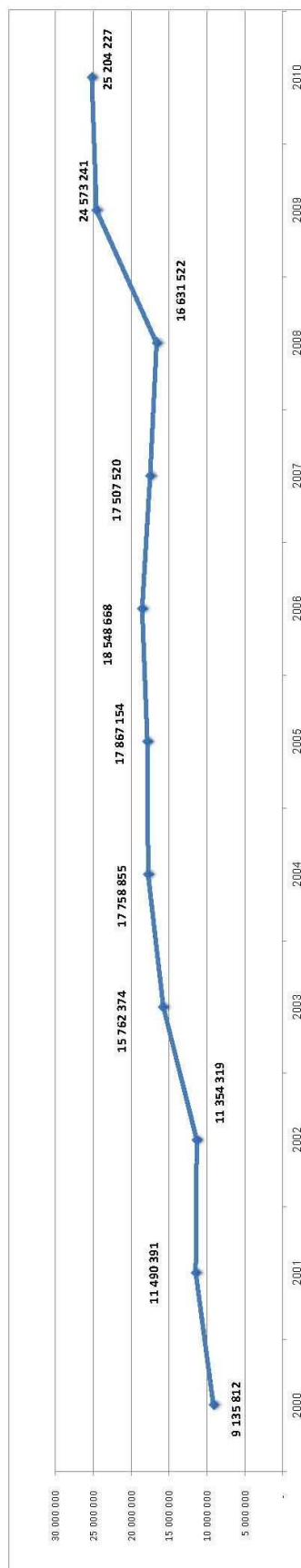


الملحق 6 : تجسيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في بلديتين

ولاية معسكر، 2009 - 2011	ولاية بشار، 2009 - 2011
<p>الهدف الإجمالي للولاية 2009 - 2011: 221 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة.</p> <p>مجموع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي شرع فيها: 117، منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 28 لعصرة القرى؛ - 22 لتنويع النشاطات الاقتصادية؛ - 66 لحماية الموارد الطبيعية؛ - 1 لتأهيل الثروة المادية أو غير المادية. 	<p>الهدف الإجمالي للولاية 2009 - 2011: 92 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة.</p> <p>مجموع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي شرع فيها: 52، منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 3 لعصرة القرى؛ - 20 لتنويع النشاطات الاقتصادية؛ - 26 لحماية الموارد الطبيعية؛ - 3 لتأهيل الثروة المادية أو غير المادية.
<p>بلدية عين فكان:</p> <p>14 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة شرع فيها.</p>	<p>بلدية موغل: بلدية صغيرة حدودية، سكانها متجمعين في مقر البلدية.</p> <p>5 مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة شرع فيها، منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 2 لتنويع النشاطات الاقتصادية؛ - 3 لحماية الموارد الطبيعية.
<p>أهم الأعمال المنجزة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحسين عقاري: 10 هـ؛ - تصحيح مسار مياه الأمطار: 4100 م³ - أشغال غابية: 20 هـ؛ - تشجير: 165 هـ؛ - تهيئة مسالك: 4.5 كلم؛ - غرس التين الشوكي: 3 هـ؛ - غرس سياج من أغصان شائكة: 4.5 هـ؛ - فتح مسالك: 6.5 كلم؛ - إنجاز سد: 3 وحدات؛ - إنشاء وحدات صغيرة لتربية الأبقار: 6 وحدات؛ - إنشاء وحدات صغيرة لتربية الأغنام: 9 وحدات؛ - إنشاء وحدات صغيرة لتربية الماعز: وحدة 1. 	<p>أهم الأعمال المنجزة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أشغال حفظ التربة والمياه: 3000 م³؛ - تهيئة مسالك: 10 كلم؛ - طاقم الطاقة الشمسية: 10 وحدات؛ - حزام أخضر: 10 هـ؛ - غرس مصدات الرياح: 5 كلم؛ - بناء أحواض: 2 وحدتين؛ - تهيئة ساقية: 2000 مل.
<p>الأثر (عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم المشاريع)</p> <p>عدد الأسر: 147 / 2266 مجموع الأسر؛</p> <p>السكان: 12503/882 نسمة؛</p> <p>عدد المناصب المحدثّة: 173؛</p> <p>فضاء معالج: 280 هـ / 12469 هـ .</p>	<p>الأثر (عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم المشاريع)</p> <p>عدد الأسر: 220؛</p> <p>السكان: 1700/791 نسمة؛</p> <p>عدد المناصب المحدثّة: 112؛</p> <p>فضاء معالج: 430 هـ .</p>



ملحق 7 : تطوير الإنتاج الفلاحي من 2000 إلى 2010 بالطن



تطوير الإنتاج الفلاحي من 2000 إلى 2010 بالطن



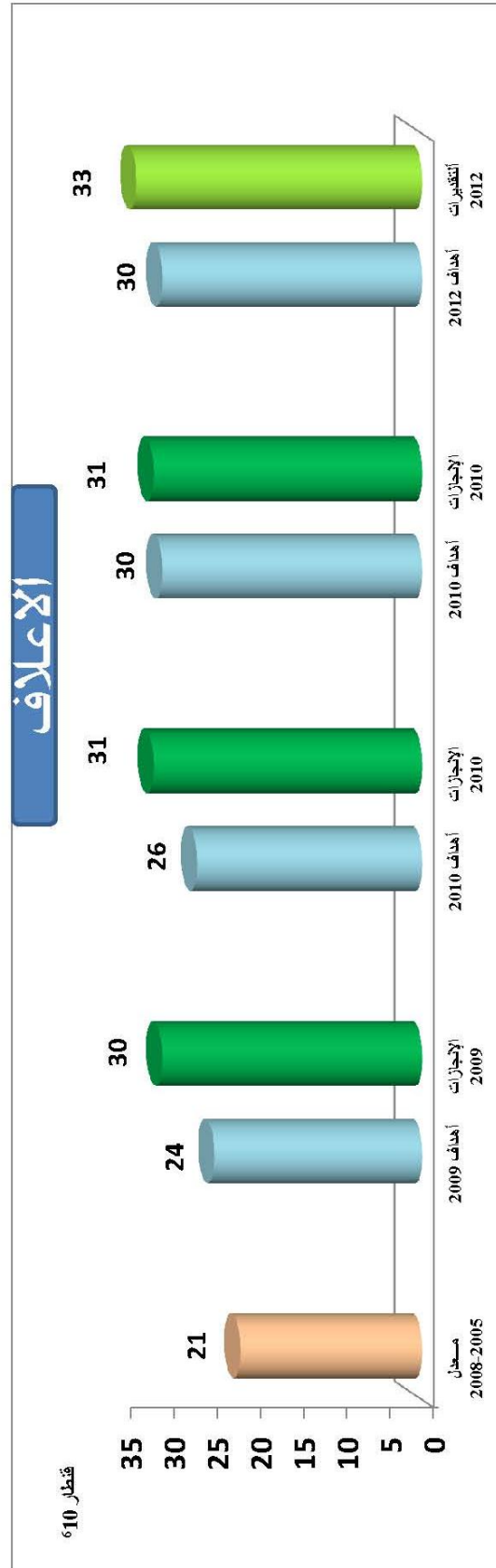
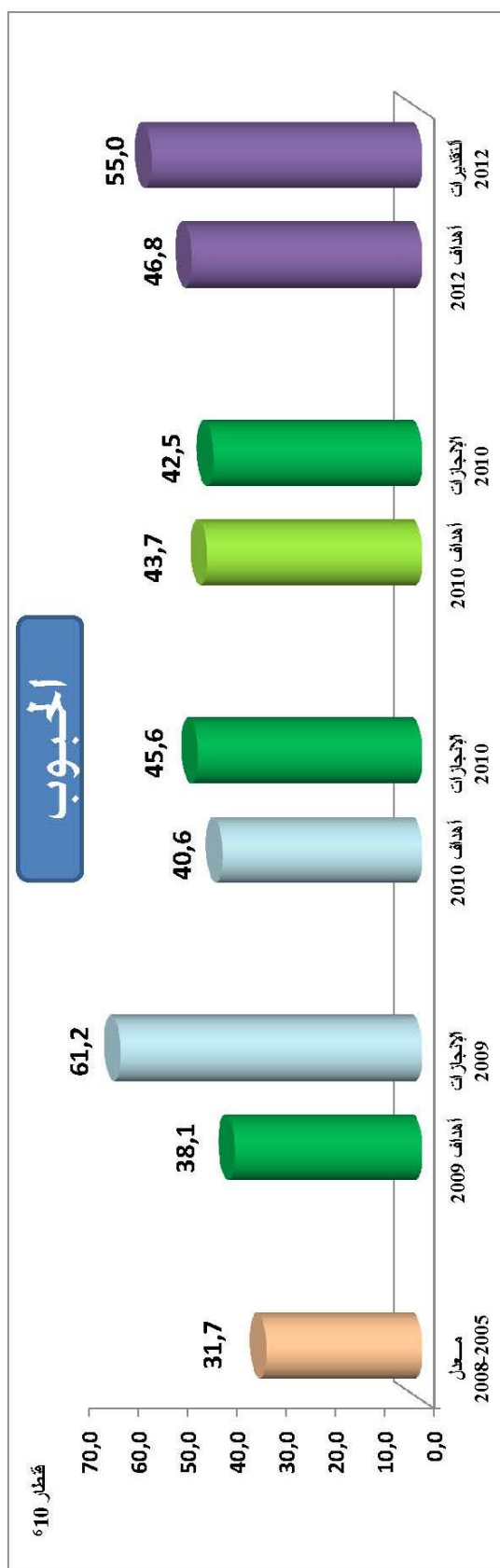
تطور أهم الانتاجات الفلاحية للفروع الاساسية

متوسط 2005-2008 و تطور 2009-2012

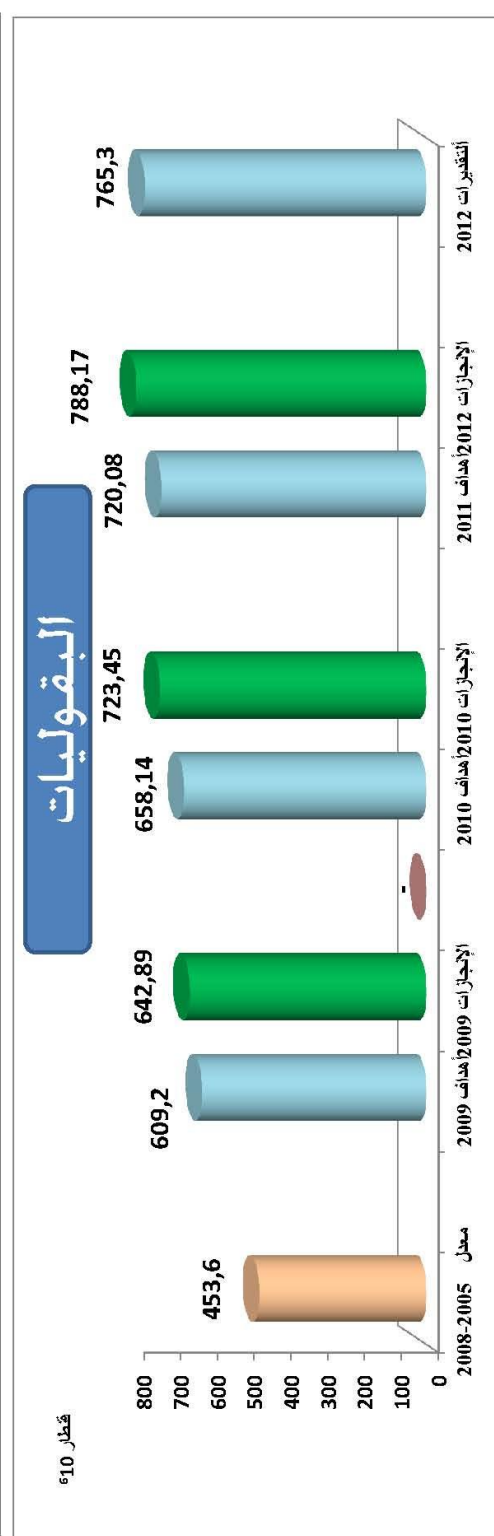
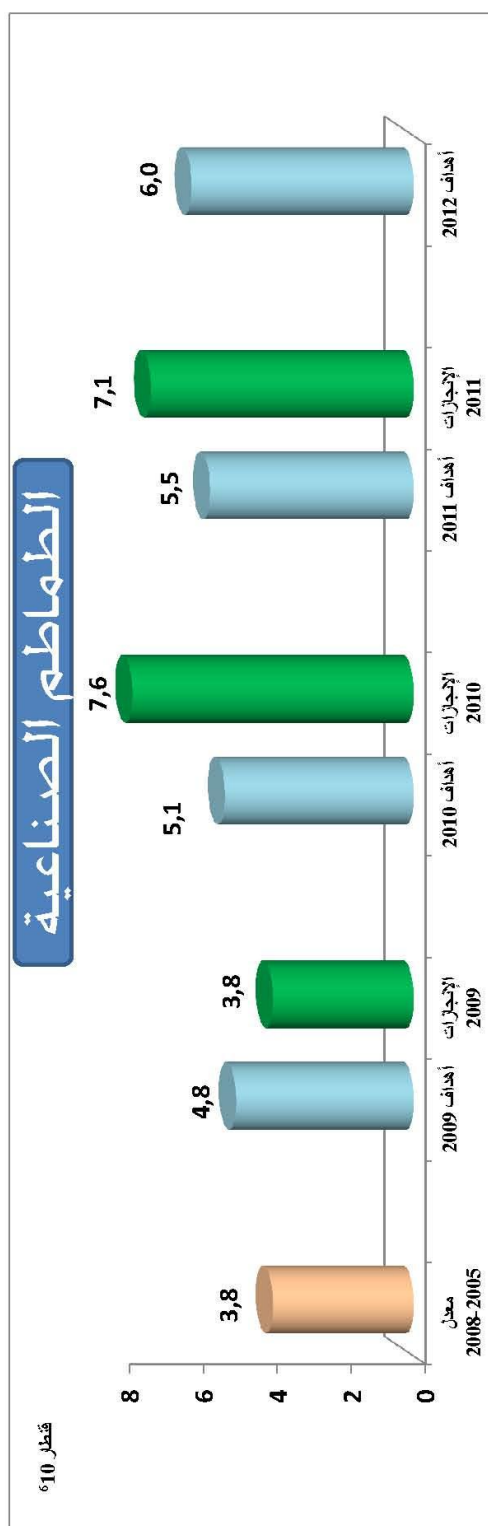
- | | |
|--------------------------|-------------------------|
| 1. شعبة الحبوب | 9. شعبة أشجار الفاكهة |
| 2. شعبة الأعلاف | 10. شعبة زراعة الزيتون |
| 3. شعبة الطماطم الصناعية | 11. شعبة التمور |
| 4. شعبة البقوليات | 12. شعبة اللحوم الحمراء |
| 5. شعبة الخضروات | 13. شعبة الحليب |
| 6. شعبة البطاطس | 14. شعبة اللحوم البيضاء |
| 7. شعبة الحمضيات | 15. شعبة البيض |
| 8. شعبة الكروم | |

تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفرع الأساسية

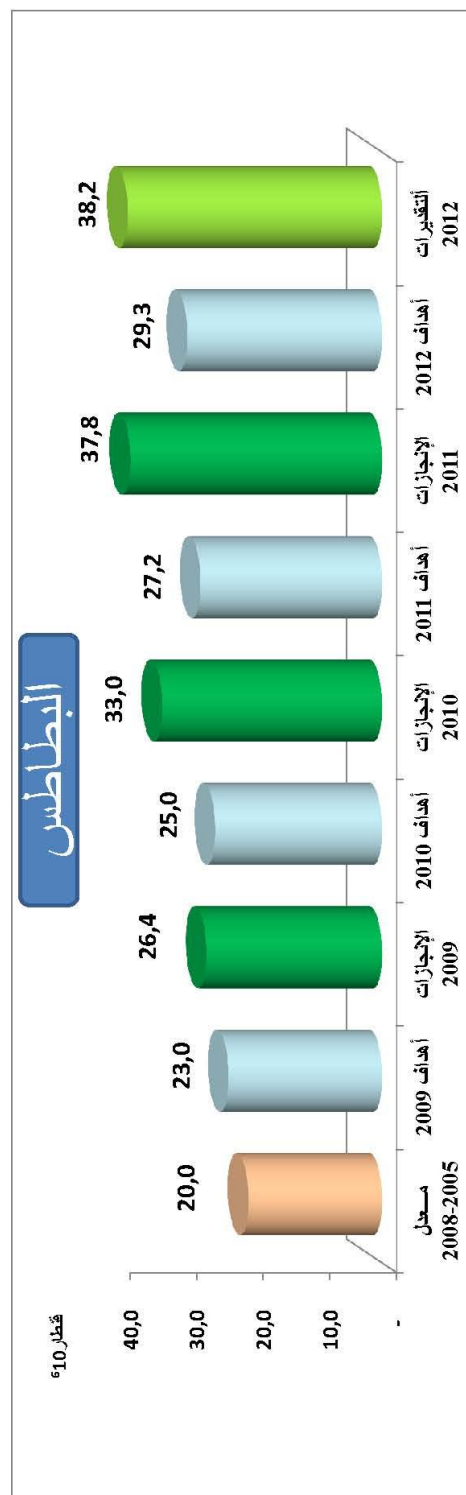
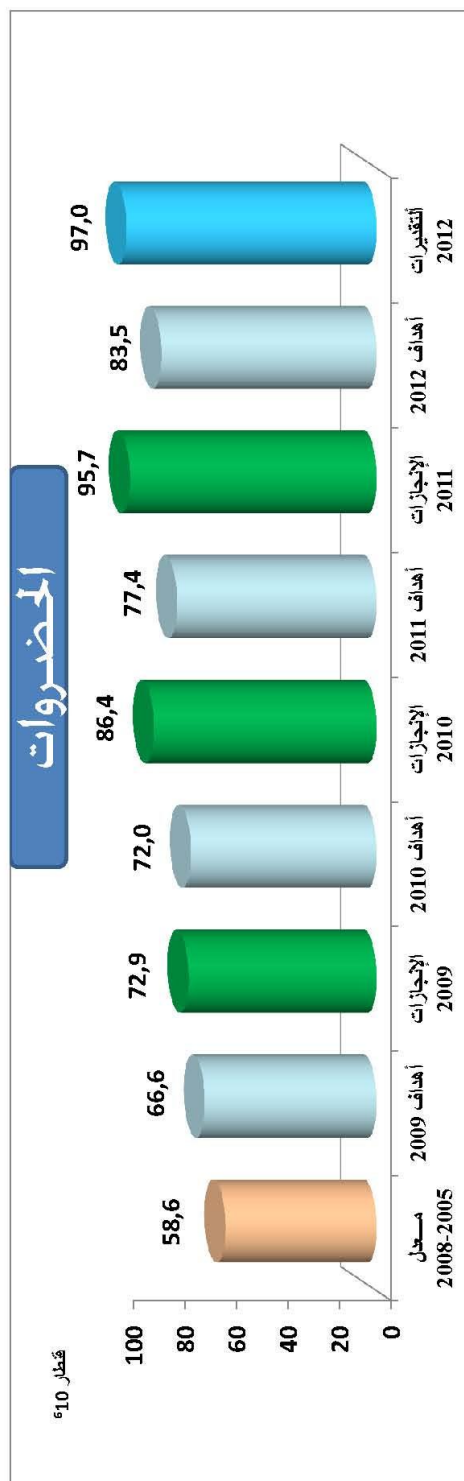
متوسط 2008-2005 وتطور 2009-2012



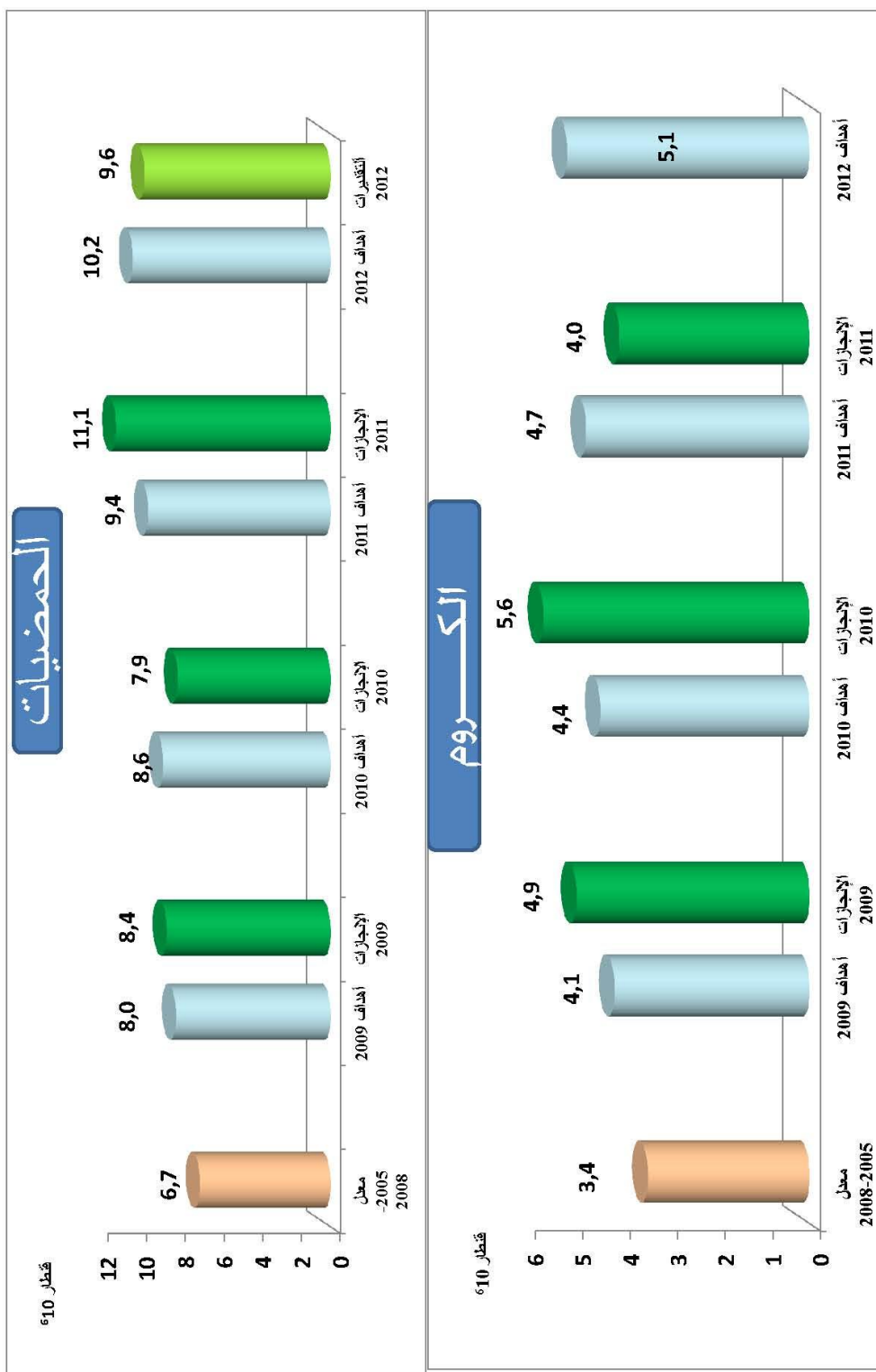
تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفرع الأساسية متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012



تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفروع الأساسية متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012

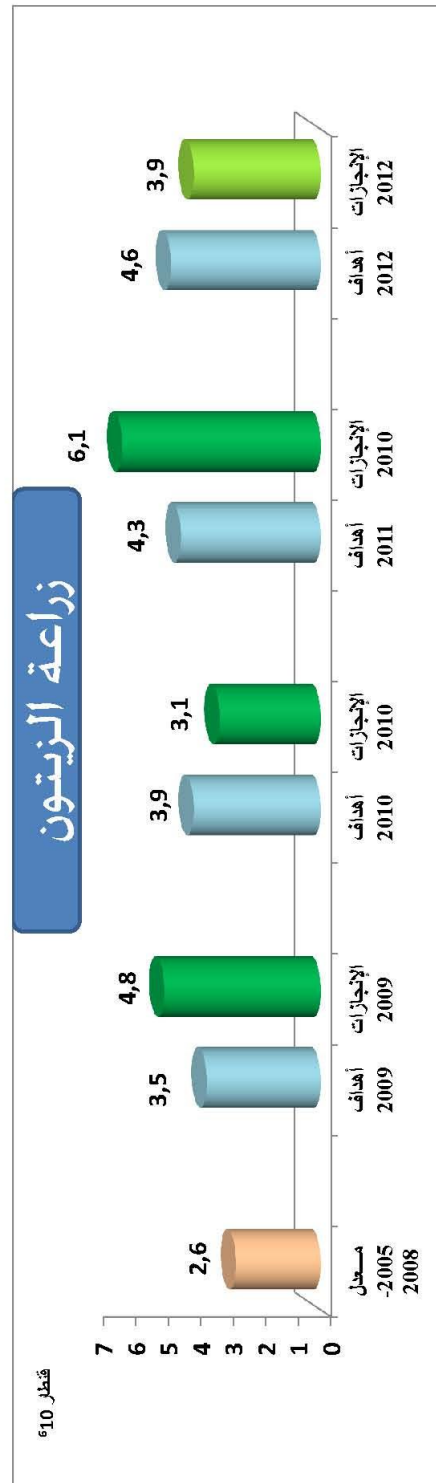
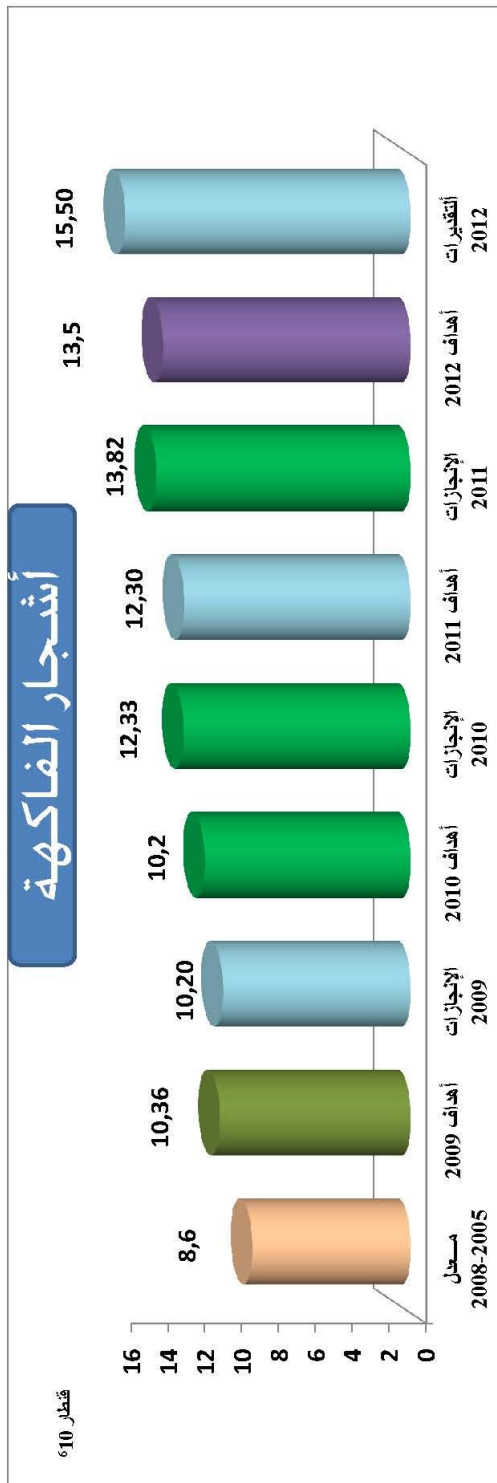


تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفرع الأساسية متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012



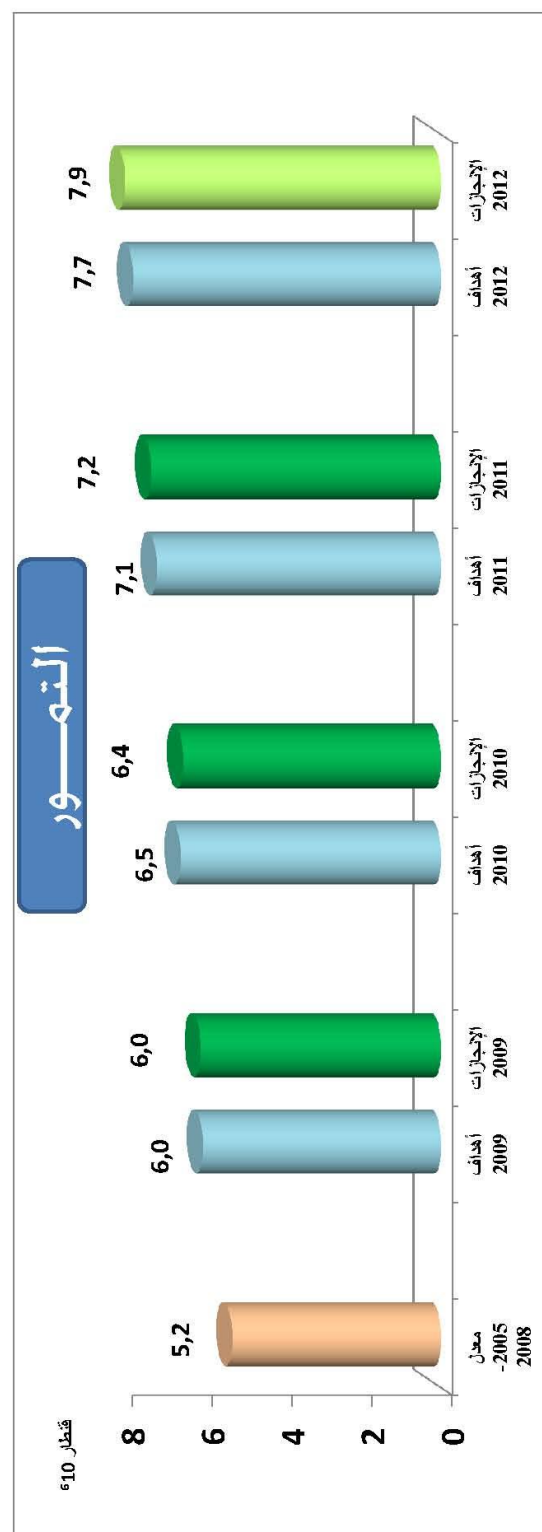
تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفروع الأساسية

متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012



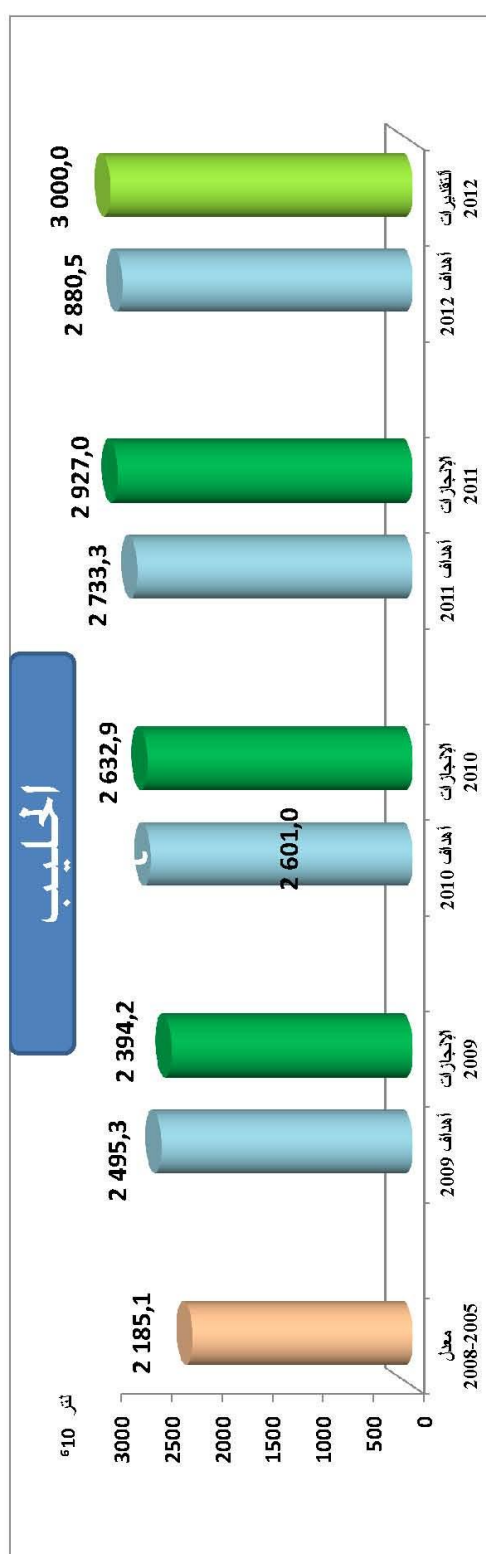
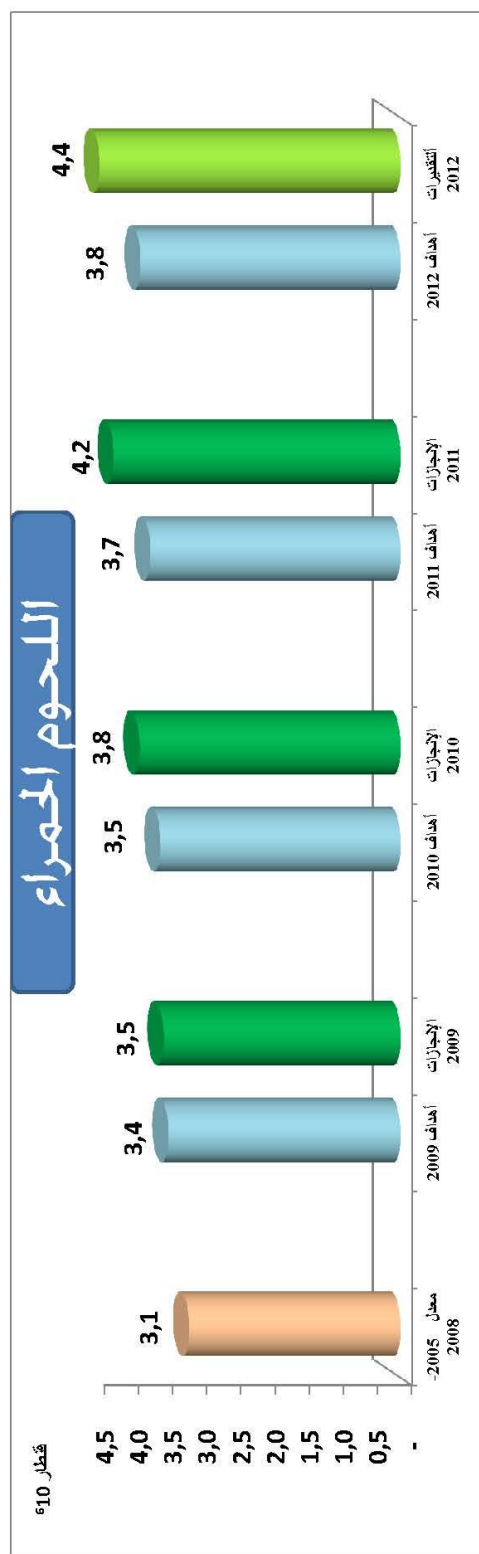
تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفرع الأساسية

متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012

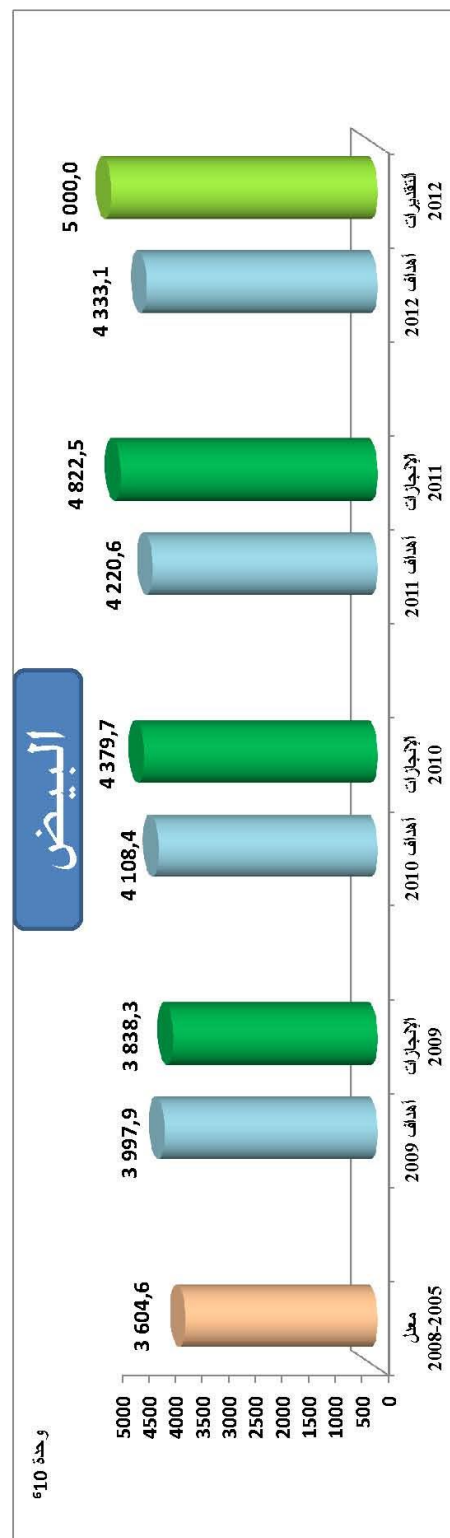
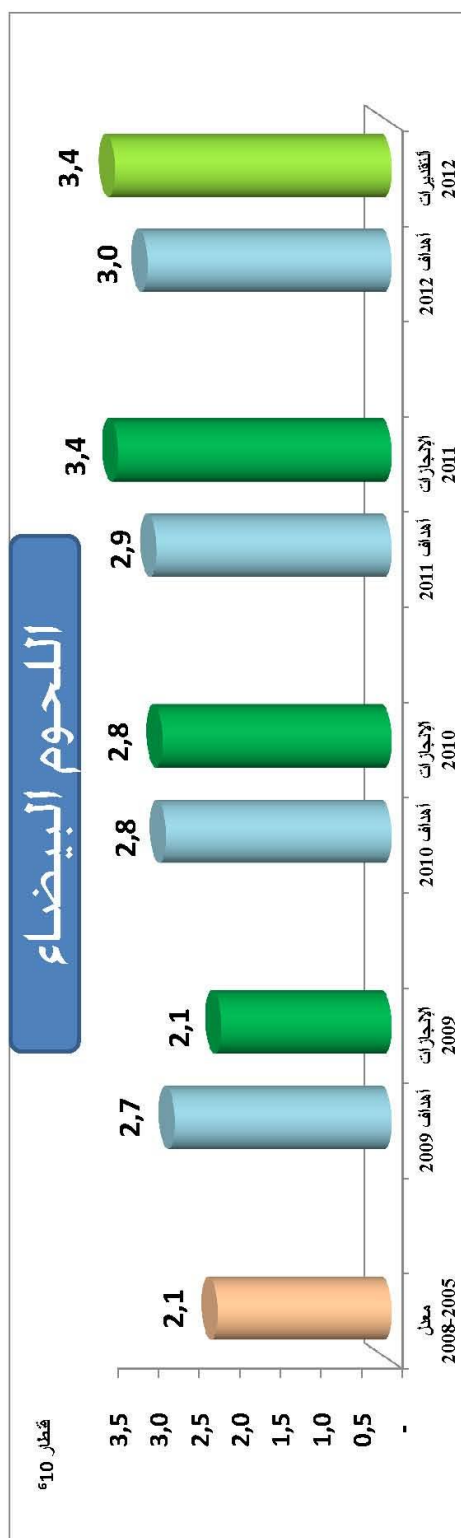


تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفروع الأساسية

متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012



تطور أهم الإنتاجات الفلاحية للفروع الأساسية متوسط 2005-2008 وتطور 2009-2012





الملحق 8 : معجم المصطلحات

مقاربة تساهمية	طريقة تتمثل في إشراك (من الاستشارة إلى اتخاذ القرار) كل الفاعلين (أشخاص أو هيئات) في مختلف مراحل إجراء تحضير أعمال التنمية. هناك عدة درجات للمشاركة: من الاستشارة البسيطة والتحكم الكلي من طرف السكان المعنيين مروراً بالتفكير المشترك والمشاركة في القرارات.
الاكتفاء الذاتي الغذائي	وهو حصة الأمن الغذائي التي يمكن أن يغطيها الإنتاج الوطني والباقي يتشكل من الواردات الفلاحية أو الأغذية (المشتريات من السوق العالمية والمساعدة الغذائية). يعود مستواه إلى الموارد المتاحة بالنسبة للفلاحة ولقدرات استغلالها وإنتاجية أنظمة الزراعة وتربية الحيوانات وللنتائج النقدية التي يحققها الفلاحون. يتوقف الاكتفاء الذاتي الغذائي أيضاً على ما تتوفر عليه الدولة من عملة صعبة لضمان الاستيراد وكذا السيولة النقدية عند الأسر لإقتناء المواد المنتجة محلياً أو المستوردة.
المنافسة بين الأقاليم	في مفهومها المعتاد، تعني المنافسة قدرة المنتج على أن يجد لنفسه موقعا في السوق معتمداً في ذلك على موارده ومهارته التقنية أو التجارية ومصلحة المستهلكين في منتوجه. وتعني منافسة الإقليم قدرة السكان جميعهم على تنمية ثروتهم حسب تدابير مبدعة بدون إتلافها وضمان ترقيتها من بين أقاليم أخرى مع العمل على إبقاء أقصى ما يمكن من القيمة المضافة.
الإمياز	عقد تمنح بموجبه السلطة المانحة إلى شخص حق إستغلال العقار الفلاحي لمدة محددة مقابل دفع إتاوة سنوية.
اللامركزية	وهي نظام تحويل المهام والمسؤوليات وسلطة القرار من المركز إلى وحدات مستقلة أكثر قرباً من السكان. تختلف اللامركزية على اللامركز الذي هو نظام يتم بموجبه وضع في المناطق، فروع إدارية أو تقنية لهيئات عمومية مركزية.
فضاء ريفي	حسب قانون التوجيه الفلاحي: جزء من إقليم أقل بناءً، و يتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى.
المستثمر الفلاحي	في مفهوم قانون التوجيه الفلاحي، تعتبر ذات طبيعة فلاحية كل النشاطات التي تتعلق بالتحكم وباستغلال دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني، التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيروية هذه الدورة وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الإنتاج ولاسيما منها تخزين المواد النباتية أو الحيوانية وتوضيها وتحويلها وتسويقها عندما تكون هذه المواد متأتية حصراً من المستثمرة. المستثمرة الفلاحية هي وحدة إنتاجية تتشكل من الأملاك المنقولة وغير المنقولة ومن مجموع قطاعات المواشي والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة وكذا القيم غير المادية بما فيها العادات المحلية. يعتبر مستثمراً فلاحياً كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطاً فلاحياً كما هو محدد أعلاه ويشارك في تسيير المستثمرة ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك. المصدر: قانون التوجيه الفلاحي رقم 08 - 16 المؤرخ في 3 غشت 2008.
الحكامة	الحكامة تأتي من الفعل حكم، قاد، ومرادفها سير بمعنى أدار، الاهتمام بشخص أو شيء بمتابعة وباهتمام. سير بمعناه الواسع يطبق على قيادة إدارة، بنك ولكن أيضاً مستثمرة فلاحية. " الحكم الراشد " ضرورة وطنية تهدف إلى البحث عن الفعالية. ومع مبدأ المشاركة وطريقة جديدة للحكم والتسيير والعمل سوياً يشرك كل الفاعلين.

اندماج فروع الإنتاج	وهو نظام يهدف إلى جمع مختلف الفاعلين الحاضرين طيلة حياة فرع من الفروع (إنتاج فلاحى، موردي مدخلات، تدعيم - نصائح، نقل، تحويل، صناعات زراعية غذائية، تسويق الخ.) وتزويدهم بأدوات الحوار والضبط وترقية التجهيزات والقدرات البشرية من أجل تسيير أفضل لحركة الفرع.
قطاعات مشتركة	تقال عن مسار عملية تعني شروط سيرها عدة قطاعات نشاط والتي تكمل تدخلاتها أو تتحد في نفس العمل.
شراكة محلية	تسمى أيضا شراكة إقليمية. ويتعلق الأمر بعلاقات تشاور وتعاون وتقاسم وتضامن بين فاعلي منطقة واحدة. يمكن أن تخص هذه الأشكال نشاطات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية مع العمل على نقل فيما بينهم كمية معلومات أو نقود أو أملاك مادية من أجل القيام بنشاطات شخصية أو متقاسمة بينهم.
ثروات مادية وغير مادية	وهي موارد بحوزة سكان على مستوى محلي في مناطق ريفية ويمكن تجنيدها لتصبح مصدر نشاطات جديدة وقيمة مضافة. يمكن أن تكون هذه الثروة مادية أو بيئية أو بشرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مالية وأن تكون إما حسية مادية (مثل منبع ماء ساخن) وإما تتشكل من تقليد أو من مهارة (مثل صناعة الحياكة).
حاملو المشاريع	وهم الفاعلون الذين قاموا بمبادرات لتقديم مشروع تنمية أو استثمار شخصي أو لمجموعة.
منطقة	حسب قانون التوجيه الفلاحي 08 - 16: فضاء مكون من مجموعة من الولايات لها خصائص طبيعية وتنموية متجانسة في المجالات الفلاحية والغابية والرعية. المناطق الطبيعية المعنية حاليا: الجبال، الهضاب العليا والسهوب، السهول والساحل، الصحراء والواحات.
ضبط إقتصادي	مجموعة من التدابير التحفيزية التي وضعتها السلطة العمومية لضمان استقرار الأسعار عند استهلاك أهم المواد الغذائية (الحبوب، الحليب، اللحوم، الفواكه، الخضر) وخاصة بواسطة العصرية وتقوية قدرات التخزين وكذا بآلية عرض في السوق والمراقبة.
تجديد	من خلال تسميتها، تدعو سياسة التجديد الفلاحي والريفي كل الفاعلين إلى تجديد أنفسهم بأنفسهم: أن يعيدوا النظر في أنفسهم، يعيدوا دراسة مهمتهم، مناهجهم، طرقهم العملية وإجراءاتهم حتى يأخذون لهم موقعا جديدا أحسن وأن ينجحوا في المحيط الجديد للحكامة في طور البناء.
الطمأنة على العقار	تدابير شرعية ترمي إلى استقرار مستعملي الأراضي في قطعهم الأرضية حتى نسمح لهم بالاستثمار في استصلاح هذه الأراضي أو تسهيل حيازة الملاك الجدد على أراضي فلاحية تابعة للأمالك الخاصة للدولة.
الأمن الغذائي	البحث عن الأمن الغذائي هو إجراء يسمح لهيئات وطنية أو لامركزية (دولة، مناطق، عائلات) بالقدرة على تلبية، بتوريد منتظم طيلة السنة، الاحتياجات من الغذاء المتوازن (كمية ونوعية) وتستجيب للتطلعات الخاصة لكل عضو من أعضائها وكذا للعادات الثقافية للسكان في مجال التغذية. حسب قانون التوجيه الفلاحي 08 - 16: حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة.

الملحق 9 : قائمة الوثائق

1. المشاورة الوطنية حول الفلاحة، وزارة الفلاحة، 1992.
2. مجلة السياسات الفلاحية والخدمات الفلاحية 1987 - 1993 تقرير رقم 12543 - الجزائر نصف شهرية، ديسمبر 1994.
3. الملتقى الوطني حول الفلاحة، وزارة الفلاحة والصيد البحري، 1996.
4. التنمية الفلاحية والريفية، تحديات وآفاق إستراتيجية (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية) مذكرة السياسة العامة، نصف شهرية ديسمبر 2003.
5. عرض إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، التقرير الرئيسي، مارس 2004.
6. الدعم المؤسسي لتنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، التقرير الرئيسي، الوزير المنتدب للتنمية الريفية، يوليو 2004.
7. التجديد الريفي، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، وثيقة غشت 2006.
8. جلسات الاستماع 2007. تقرير حول التنمية الريفية وآفاقها عرض POWER POINT. وثيقة تلخيصية وملحقاتها 14. الوزير المنتدب للتنمية الريفية، غشت 2007.
9. تجديد الاقتصاد الفلاحي والتجديد الريفي، الوزير المنتدب للتنمية الريفية، سبتمبر 2008.
10. اجتماع مصغر مكرس لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، جلسات الاستماع 2008.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 46 قانون التوجيه الفلاحي رقم 08 - 16 المؤرخ في 3 غشت 2008.
12. خطاب فخامة السيد رئيس الجمهورية بسكرة فبراير 2009.
13. جدول متابعة التدابير التي اتخذها فخامة السيد رئيس الجمهورية بسكرة فبراير 2009، مارس 2012.
14. مداخلة لجلسات الاستماع الرئاسية الفلاحة والتنمية الريفية (2009).
15. تقرير نشاطات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2009، توقعات 2010.
16. برنامج الخماسي 2010 - 2014 وثيقة أساسية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2010.
17. سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تقرير مرحلة تحليلية 2008/2011 وآفاق 2014، يوليو 2010.
18. مداخلة حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الأمانة العامة، نوفمبر 2011.
19. التجديد الفلاحي في أرقام. تقرير مرحلة عقود النجاعة 2009 - 2010 وتقديرات الغلق 2011.
20. التجديد الريفي في أرقام. تقرير مرحلة عقود النجاعة 2009 - 2010 وتقديرات الغلق 2011.
21. حصيلة 2011 حول برامج التجديد الفلاحي والريفي 2011. يناير 2012.
22. تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة. آليات إفريقية للتقييم من النظراء، نقطة ارتكاز وطنية. نوفمبر 2008.
23. تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة. آليات إفريقية للتقييم من النظراء، نقطة ارتكاز وطنية. يناير 2012.
24. دراسة حول مؤشرات عشرية للإنتاج الفلاحي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يناير 2012.
25. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2008.
26. الديوان الوطني للإحصائيات. التشغيل والبطالة (عدد 952) الديمغرافيا الجزائرية (عدد 575).
27. الغرفة الوطنية للفلاحة قاعدة معطيات حول المستثمرين الفلاحين (العدد، السن).
28. الإحصاء العام للفلاحة المستثمرات الفلاحية (الحجم، الوضعية القانونية، شغل المساحة الصالحة للزراعة).
29. الميزانية الممنوحة للقطاع: الموارد الملتزم بها والمستعملة. تطور التخصيصات 2000 - 2001. مدونة الصناديق. تنظيم ومهام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. مديرية البرمجة والاستثمارات والدراسات الاقتصادية.
30. إحصائيات حول الإنتاج الفلاحي، حول الاستيراد، حول التوزيع العام للأراضي، مؤشرات حسب كل منطقة طبيعية، التشغيل الفلاحي، مديرية الإحصائيات الفلاحية والأنظمة المعلوماتية.

31. خرائط حول توزيع الإنتاج حسب كل فرع. المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية.
32. قاعدة معطيات حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة حسب كل بلدية، المديرية العامة للغابات.
33. معطيات أسبوعية حول أ) إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة،
ب) أراضي الأملاك الخاصة للدولة الملحقة أو المخصصة لهيئات ومؤسسات عمومية (المزارع النموذجية)، ج) تحويل
حق الانتفاع إلى حق امتياز قابل للتجديد، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
34. المخطط التنظيمي والوظيفي لفاعلي القطاع الفلاحي والريفي، تجميع نصوص تشريعية وتنظيمية خاصة بسياسة
التجديد الفلاحي والريفي، الأمانة العامة - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. يناير 2012؛ مفتاح توزيع البلديات
الريفية حسب كل منطقة طبيعية، الديوان والأمانة العامة.
35. الإرشاد الفلاحي في العمل. إستراتيجية وسياسة التدخل في سياق سياسة التجديد الفلاحي والريفي. أبريل 2011.
قاعدة معطيات حول نشاطات تقوية القدرات في طور البناء. مديرية التكوين والبحث والإرشاد.



وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
12 نهج العقيد عميروش الجزائر - الجزائر
الهاتف + 213 (21) 711 712 الفاكس + 213 (21) 741 215
موقع الويب : www.minagri.dz